وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
القسم: علوم إنسانية
الشعبة: تاريخ

مؤسسات الأوقاف بالجزائر إثرالاحتلال الفرنسي 1830-1900م
(أوقاف بايلك التيطري أنموذجا)

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر تخصص المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية.

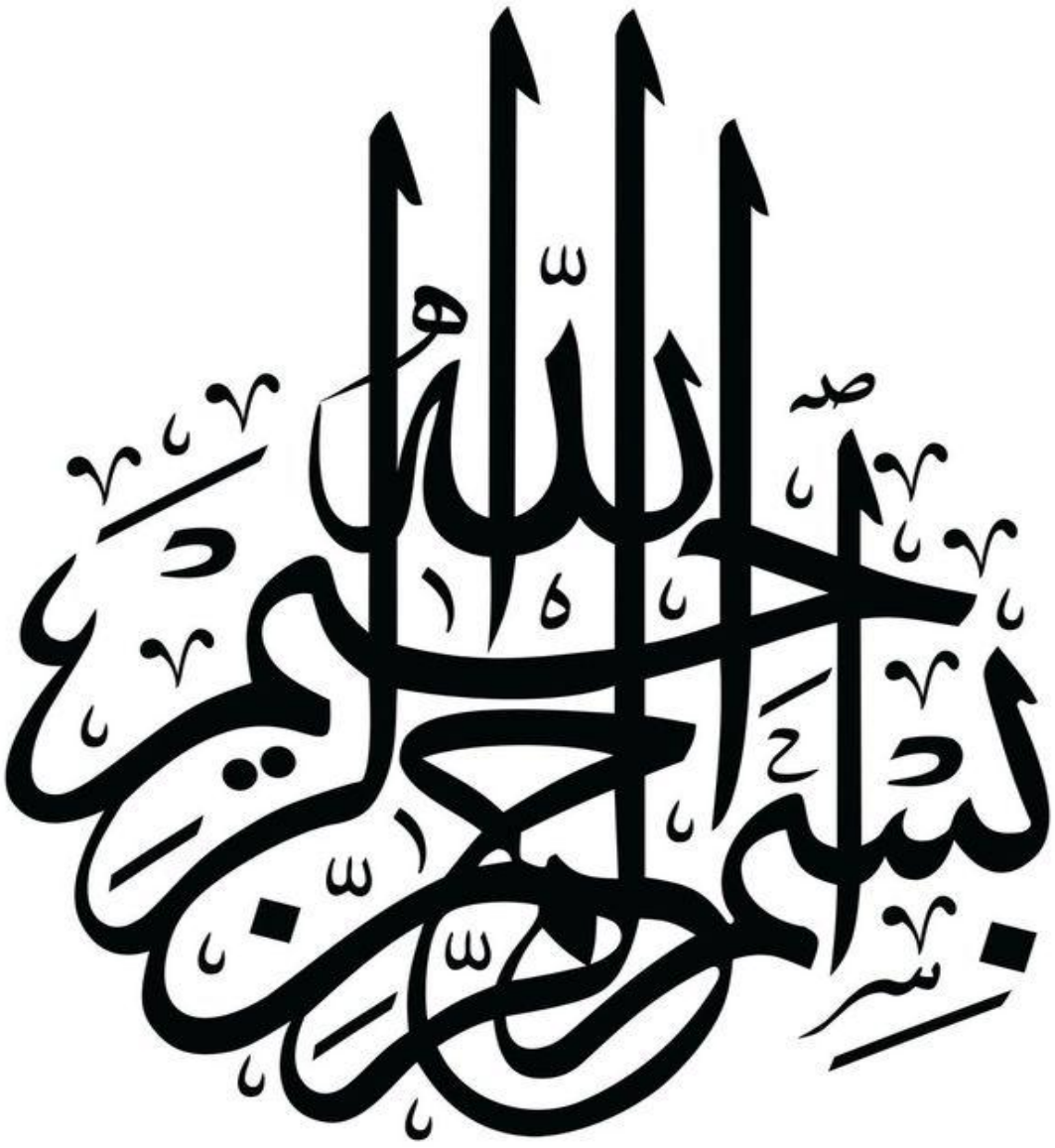
إعداد الطالبة:
مريم عبة

إشراف الأستاذة:
د. سعيدة زفزاف

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
الدكتور حميد قريتلي	أستاذ محاضر- أ -	رئيسا
الدكتورة سعيدة زفزاف	أستاذ مساعد - ب -	مشرفا ومقررا
الدكتورة رزيقة محمدي	أستاذ مساعد – ب -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية
1442هـ-1443هـ/ 2021-2022م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى: {وَلَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ}.

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، أولا أشكر الله تعالى وأحمده على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل المتواضع، فله الحمد قبل الرضا وله الحمد حتى يرضا وله الحمد بعد الرضا.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أستاذتي المشرفة الأستاذة سعيدة زفزاف، التي وجهتني وغمرتني بنصائحها وإرشاداتها القيمة.

كما أتقدم بأسمى بعبارات الشكر والامتنان الى كل أساتذة قسم التاريخ، وأخص بالذكر الأستاذ رشيد مياد الذي لم يبخل علي يوما بنصائحه ومساعدته رغم كثرة التزاماته ومسؤولياته الى أن استوى هذا العمل الى ما هو عليه الآن، راجية من المولى عز وجل أن يكتب جهده في ميزان حسناته وأن يبدل كل حرف بحسنة إن شاء الله.

كما أشكر عمال المكتبة وكل القائمين على جامعة يحي فارس، عمال متحف المجاهد بالمدية، وكذا عمال مديرية الثقافة والفنون لولاية المدية، وشكر خاص لكل عمال نقل طلبة البرواقية والى كل من أعانني ولو بالقليل وكل من ذلل الصعاب وقدم لي التسهيلات لإتمام هذا العمل.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا الى من كان بطنها وعاء وصوتها دعاء الى أمي العزيزة.

الى الذي غرس في نفسي الايمان وحب التعلم والدراسة الى والدي العزيز.

الى كل أفراد عائلتي وأخص بالذكر إخوتي وأخواتي نسرين، أحمد، مروة وعثمان والجدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

الى روح جدتي الثانية "حليمة ولد قويدر" التي فارقتنا قبل أشهر قليلة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

الى كل الأقارب والأصدقاء وكل من يربطني بهم خيط المودة.

الى كل معلم وكل أستاذ علمني حرفا في مسيرتي الدراسية.

الى زملائي في دفعة 2022/2017م قسم التاريخ بكل تخصصاته.

الى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بنصيحة والى كل من شجعني ولو بكلمة.

الى كل من يحمل مشعل العلم ويرفع راية المعرفة.

الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لنا.

مريم عبة

قائمة المختصرات:

الرمز	المعنى
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعليق
تق	تقديم
ج	الجزء
د.ب.ن	دون بلد نشر
د.ت.ن	دون تاريخ نشر
د.د.ن	دون دار نشر
د.ط	دون طبعة
ص	صفحة
ض	ضبط
ط	طبعة
ط خ	طبعة خاصة
ع	عدد
م	ميلادي
مج	مجلد
هـ	هجري
page	p
Agence Nationale D'édition et de Publicité.	ANEP
م. ر. ح	مجلة الرافدين للحقوق
م. ع. إ	مجلة العلوم الإنسانية
م. أ	مجلة أوقاف
م. ك. تر.أس. ع. تر. إ	مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
م. د. ت	مجلة دراسات تاريخية
م. د. آ. و. عر	مجلة دراسات في آثار الوطن العربي
م. ع. إق. تس. ع. تج	مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

م. ج. ب. د. ت	**المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية**
م. با. ع. إ. إج	**مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**
م. ن. د. إج. ت	**مجلة الناصرية للدراسة الإنسانية والاجتماعية**
م. ق. د. ت. أث	**مجلة قبس للدراسات التاريخية والأثرية**

المقدمة

اعتبرت الأوقاف مؤسسة ميزت المجتمعات الإسلامية على مدى العصور، وأحد مظاهر الحضارة العربية، تستند في نظامها الى أحكام الشرع في إطار مؤسساتي منظم كان بمثابة إدارة محلية وجهاز مستقل يتمتع بصلاحيات محددة ويتميز بمهارة المشرفين وكفاءتهم تحت إشراف ومراقبة المجلس العلمي.

وقد عرفت الجزائر انتشارا كبيرا لهذه الظاهرة خلال العهد العثماني، ويتجلى ذلك من خلال آثارها في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية، فتحسنت أحوال الجزائريين طول الفترة المذكورة لتتقلب الموازين رأسا على عقب بمجرد دخول الاحتلال الفرنسي، الذي أدرك منذ الوهلة الأولى قوة هذا الجهاز ومدى خطورته على مصالحه، فتحركت السلطات لإزاحته عن طريقها باتباع سياسة تتراوح بين النهب والقانون.

ولهذا جاءت دراستي الموسومة بـ: مصير مؤسسات الأوقاف بالجزائر بعد الاحتلال الفرنسي (1830-1900م)، لنتعرف من خلالها على أهم ما قامت به سلطات الاحتلال لخنق الأوقاف الإسلامية في المجتمع الجزائري ومنع انتشارها وتطورها.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد اخترت هذا الموضوع للبحث فيه للأسباب التالية:

1. الأسباب الذاتية:

- رغبتي في تناول موضوع يصب في الجانب الديني والثقافي، والاطلاع على أهمية الأوقاف المتعددة في المجتمع الإسلامي عامة والجزائري خاصة.
- محاولة الوقوف على مختلف الأوقاف التي انتشرت بالقطر الجزائري عامة وبباليك التيطري خاصة خلال الفترة الاستعمارية، ومعرفة السياسة الفرنسية المتبعة اتجاهها.

2. الأسباب الموضوعية:

- إبراز الدور الكبير الذي لعبته الأوقاف الإسلامية في المجتمع الجزائري في مختلف الجوانب خاصة الجانب الديني والثقافي.

- معرفة الأساليب الفرنسية المستخدمة لمصادرة الأملاك الوقفية وتحويل مداخيلها الى الميزانية الاستعمارية لتحقيق مشاريعها ومصالحها.
- الوقوف على معاناة الجزائريين جراء هذه السياسة ومعرفة مختلف ردود أفعالهم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الممارسات الفرنسية التعسفية المرتكبة في حق الأملاك والأوقاف الجزائرية المتسترة تحت قناع القانون لاكتساب طابع الشرعية وتحقيق غايتها الاستعمارية وهي إنجاح المشروع الاستيطاني، وبالتالي تثبيت الوجود الفرنسي في الجزائر.

الإشكالية:

إن سلطات الاحتلال قد زاوجت بين أسلوبين لمصادرة الأملاك والأوقاف، فنجدها تارة تعتمد على الأسلوب المقنن وتارة أخرى تفتح مجال النهب أمام كل مواطن فرنسي كان أو أوروبي، ولهذا جاءت إشكالية موضوعي للبحث حول مدى نجاح السياسة الفرنسية في تصفية الأوقاف الجزائرية وإخلال التوازن بالمجتمع الجزائري؟

تفرعت هذه الإشكالية الى مجموعة من الأسئلة:

- ما هي أهم المؤسسات الوقفية بالجزائر في أواخر العهد العثماني؟ وكيف أصبحت وضعيتها عشية الاحتلال الفرنسي؟
- بماذا تميزت الأساليب المعتمدة من طرف الإدارة الاستعمارية لحجز ومصادرة الأوقاف؟ وما هي أهدافها وغاياتها من وراء ذلك؟
- ما مصير أوقاف الزوايا عامة وزوايا بايلك التيطري خاصة؟ وما هي أهم الزوايا التي نشطت ببايلك التيطري أثناء الاحتلال الفرنسي؟

- كيف أثرت هذه السياسة على المجتمع الجزائري؟ وما هي أهم ردود الأفعال عليها؟

أما بالنسبة للفترة الزمنية التي تعالجها الدراسة المنحصرة بين 1830-1900م، فقد تم تحديدها انطلاقا من نهاية العهد العثماني بسقوط مدينة الجزائر وبداية الاحتلال الفرنسي، وذلك لمعرفة التحول الذي طرأ على نظام الأوقاف، وتتبع السياسة الفرنسية المنتهجة في حقها، الى غاية بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر المعاصر وهي مرحلة الحركة الوطنية الجزائرية، أين تغيرت الأحداث وتغيرت أساليب الكفاح لدى الجزائريين.
كما تم تحديد الفترة بناء على ما توفر لدينا من وثائق ومستندات.

الدراسات السابقة للموضوع:

هذا الموضوع تم تناوله من زوايا متعددة ومختلفة حيث نجد على سبيل المثال الطالبة وافية نفطي قدمت أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الموسومة **بالوقف في مدينة الجزائر أواخر القرن ال 18 الى منتصف القرن 19م**، أفادتني في معرفة أهم مؤسسات الأوقاف التي انتشرت في الجزائر خلال العهد العثماني، بالإضافة الى أطروحة ثانية في العلوم الإسلامية تخصص فقه وأصوله في جامعة وهران للطالب محمد بوزيان، جاءت تحت عنوان **مقاصد تشريع نظام الوقف ودوره في التنمية الوطنية**، أدركت من خلالها حقيقة الوقف في الفقه الإسلامي وكذا أهميته الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني، كما عرض الطالب عبد الرحمان بوسعيد مذكرة الماجستير حول **الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر** تمكنت بواسطتها معرفة التشريعات القانونية الفرنسية المسنونة للقضاء على الأوقاف.
أما فيما يخص مذكرات الماستر:

- سمية جفار، **الأوقاف في الجزائر خلال القرن 19 (1830-1870م.**
- محمد العيد مسعي أحمد، **مسألة الأوقاف في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1870م.**

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدت في دراستي هذه على المنهج التاريخي القائم على التحليل والاستنتاج، من خلال التطرق الى السياسة الاستعمارية المنتهجة اتجاه الأوقاف بالجزائر ومؤسساتها، مع مراعاة التسلسل الكرونولوجي لمختلف الأحداث التاريخية الواردة في البحث، لنتوصل في الأخير الى مختلف الآثار والنتائج الناجمة عن تلك السياسة وردود الأفعال الجزائرية، كما اعتمدت على المنهج الوصفي حيث وظفته في وصف المؤسسات الوقفية في الجزائر أواخر العهد العثماني، وحالة الأوقاف خلال الفترة الاستعمارية، بالإضافة الى توظيفه في المبحث الخاص ببايلك التيطري نظرا لاحتوائه على عناصر تستحق الوصف، أما المنهج الاحصائي فهو أقل استعمالا مقارنة بالمنهجين السابقين فقد وظفته من خلال ذكري لبعض الاحصائيات المتعلقة بمداخيل مؤسسات الأوقاف، أو إحصاء عدد المساجد والزوايا وما الى ذلك.

الخطة المعتمدة في الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة واعتمادا على ما تحصلت عليه من مادة علمية قسمت بحثي الى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، كما أدرجت به مجموعة من الملاحق وأخيرا أوردت القائمة البيبليوغرافية والفهارس حيث:

جاء **المبحث التمهيدي** معنون **بنبذة عن الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني** ، تضمن ثلاث مطالب: حيث: المطلب الأول: فقهيات الوقف تعريفه، مشروعيته، أركانه بالإضافة الى المطلب الثاني: المؤسسات الوقفية في الجزائر العثمانية، أما **المبحث الأول** فجاء تحت عنوان **السياسة الفرنسية اتجاه الوقف ومؤسساته،** تناولت فيه المطلب الأول: أوضاع الأوقاف في الجزائر عشية الاحتلال، كما ذكرت في المطلب الثاني: التشريعات والقوانين الفرنسية لحجز ومصادرة الأوقاف، المطلب الثالث: أسلوب النهب الحر، ليأتي **المبحث الثاني** تحت عنوان **أوقاف بايلك التيطري،** حيث تم في المطلب الأول ذكر جغرافية بايلك التيطري، وفي المطلب الثاني: أوقاف مدينة المدية خلال العهد العثماني، بالإضافة الى المطلب الثالث الذي عنون ب: أوقاف بايلك التيطري في الفترة الاستعمارية أوقاف الزوايا أنموذجا، **وآخر مبحث** عنوناه **بآثار سياسة حجز ومصادرة الأوقاف على الجزائريين**

والفرنسيين ورد الفعل الجزائري، تضمن ثلاث مطالب: المطلب الأول: الآثار على الجزائريين، المطلب الثاني: الآثار على الفرنسيين، المطلب الثالث: رد الفعل الجزائري، وتوصلت في الأخير الى مجموعة من النتائج تضمنتها **خاتمة** البحث.

أهم المصادر والمراجع:

بالنسبة للمصادر والمراجع فقد حاولت التنويع بين العربية والأجنبية، الكتب والمقالات والمذكرات، ولعل أهم ما اعتمدت عليه من المصادر هو وثائق شخصية متعلقة بأوقاف الزوايا، الى جانب كتاب **المرآة** لحمدان بن عثمان خوجة باعتباره أهم مصدر عرض لنا حالة ووضعية الأوقاف في بداية الفترة الاستعمارية، كما اعتمدت على مراجع عديدة تناولت الموضوع من جهات مختلفة من بينها كتاب **تاريخ الجزائر الثقافي** بجزأيه الأول والخامس لمؤلفه أبو القاسم سعد الله، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الدينية من مساجد وزوايا وأضرحة وقباب، وأيضا مذكرة الماجستير لصاحبها ودان بوغفالة الموسومة **بأوقاف مدينة المدية ومليانة في العهد العثماني دراسة في النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية والحياة الثقافية** اعتمدت عليها في الجزء المحلي الخاص بإقليم التيطري، هذا كما أفادني كتاب **أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م**، من خلال مداخلات مختلف الأساتذة حول الأوقاف الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية.

أما الكتابات الأجنبية فأهمها كتاب رحلة في أيالة الجزائر لتوماس شاو:

Dr.Shaw, **Voyage Dans La Régence D'Alger Ou description géographique, phisique; philologique, etc de cet état**, Traduire par J.mac carthy, Marline éditeur, Paris.

صعوبات الدراسة:

واجهتني مجموعة من الصعوبات أثناء إنجاز هذه البحث منها:

- أن الموضوع واسع جدا ومتعدد الجوانب يتطلب تفاصيل كثيرة، لهذا صعب التحكم في بعض عناصره.

- حاولت تحديد الموضوع جغرافيا ودراسته محليا، لكن مع الأسف لم أتمكن من الحصول على المادة العلمية الكافية، سوى بعض الوثائق التي غطت لنا مطلبا واحدا فقط، فقد سعيت لتكون دراستي حول أوقاف بايلك التيطري وآخذ نماذج متعددة عنه فأضيف دراستي الى التاريخ المحلي لكن الأمر حال دون ذلك.
- ضيق الوقت الذي لم يساعدني على التوسع في البحث أكثر.

المبحث التمهيدي

نبذة عن الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني

المطلب الأول: فقهيات الوقف وأهميته.

المطلب الثاني: المؤسسات الوقفية بالجزائر العثمانية.

لطالما شكلت الأوقاف نظاما قائما في حد ذاتها، فقد نشأت قبل الإسلام وتطورت بظهوره، فاستمدت شرعيتها من أفعال قولية وعملية من كتاب الله وسنة نبيه وعمل الصحابة والتابعين، فأصبحت بذلك ركيزة للمجتمع الإسلامي، وبما أن الجزائر جزء من هذا الفضاء فقد عرفت انتشار لهذا النظام خاصة خلال العهد العثماني فتعددت مؤسساتها وازدادت بذلك العمليات الوقفية.

المطلب الأول: فقهيات الوقف.

1. تعريف الوقف:

أخذ الوقف تعريفات متنوعة نذكر منها:

في معجم مقاييس اللغة ذكر الوقف معرفا على النحو التالي: وقف: الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء ثم يقاس عليه، ومنه وقفت، أقف، وقوفا، ووقفت وقفي، ومنه وقفت الكلمة، هذا على قول الشيباني: **(كلمتهم ثم أوقفت عنهم)** أي سكت، ووقفت الدابة[1].

وجاء في لسان العرب:

وقف الأرض على المساكين وقفا أي حبسها[2]، وعليه الوقف هو التحبيس[3].

أما الإمام محمد أبو زهرة فيذهب في كتابه "محاضرات في الوقف" الى أن الوقف هو منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الاستنفاع بها مع بقاء عينها، وجعل المنفعة لجهة

---

[1] أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، **معجم مقاييس اللغة**، تح وض عبد السلام محمد هارون، ج 6، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.ن، د.ب.ن، ص 135.

[2] الحبس بالضم، ما وقف في سبيل الله وفي الحديث ذلك حبيس في سبيل الله أي موقوف على الغزاة يركبونه في الجهاد...والحبس جمع الحبيس يقع على كل شيء وقفه صاحبه وقفا محرما لا يورث ولا يباع من أرض وأشجار يحبس أصلها وقفا مؤبدا وسبل ثمرته تقربا الى الله عز وجل. أنظر: فاطمة بن مصباح، **إدارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015م، ص 08.

[3] أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، مج 09، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت.ن، ص 359.

من جهات الخير ابتداء وانتهاء، ويذكر أن هو أصدق تعريف مصور جامع لصور الوقف عند الفقهاء[1].

نأتي الى تعريف الوقف من منظور المؤرخين، فنجد أبو القاسم سعد الله يقول إن الأوقاف هي نظام إسلامي له أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة في المجتمع، ويرمز الى التكافل الاجتماعي، استحدثه المسلمون لتوفير المساعدات لمختلف الفئات الاجتماعية من طلبة وفقراء وغيرهما[2]، أما ناصر الدين سعيدوني فيقول أن الوقف عقد لعمل خيري ذو صبغة دينية، يقوم على توفر الواقف الذي له أهلية عليه والمستحق لتلك المنفعة[3].

وأصدق تعريف لمعاني الوقف هو حبس العين وتسبيل ثمرتها، أو حبس عين للتصدق بمنفعتها[4].

2. مشروعية الوقف:

أ) القرآن الكريم:

قال الله تعالى: **(لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)**[5].
وقوله أيضا: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ)**[6].

من خلال الآية الأولى يتضح لنا أن الإنفاق مما يحب المرء والتصدق به في سبيل الله يجعله ينال البر، والوقف بدوره صدقة وإنفاق وكل صدقة هي تقرب من الله عز وجل وكل عمل لوجهه الكريم يجزى عليه صاحبه ويلحقه بعد موته.

---

[1] محمد أبو زهرة، **محاضرات في الوقف**، ط 2، دار الفكر العربي، د.ب.ن، د.ت.ن، ص 05.

[2] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، 1500-1830م**، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيرت، 1998م، ص 227.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص 230.

[4] أبو زهرة، المرجع السابق، ص 39.

[5] **سورة آل عمران**، الآية 92.

[6] **سورة البقرة**، الآية 268.

أما الآية الثانية ففيها دعوة الى التصدق بنعم الله التي أنعم بها على عباده، وكل ما هو طيب وذلك حتى تعم المنفعة بين الناس ويكون هناك تكافل، وعليه نلاحظ مما سبق جواز الوقف باعتباره عملا يقرب العبد من ربه ويكسبه درجات وبرا ويحقق المنفعة العامة.

ب) السنة:

من أقواله صلى الله عليه وسلم التي تدل على مشروعية الوقف نجد:
ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له)**[1].
والوقف يعتبر صدقة جارية.

وكذلك روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **(من أحبس فرسا في سبيل الله إيمانا بالله، وتصديقا بوعده، فإن شبعه وريه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة)**[2].

هنا يظهر لنا أجر الوقف ومكانته في الإسلام، وهذا ما يدل على مشروعيته في ديننا الحنيف، فلو لم يكن جائزا لما أشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم والى أجره وثوابه على صاحبه (الواقف).

عن ابن عمر قال: **(أصاب عمر أرضا بخيبر، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضا بخيبر، لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمرني به؟ قال: "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها"، قال: فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها، ولا يبتاع ولا يورث، ولا يوهب، قال: فتصدق عمر في الفقراء، وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقا غير ممول فيه)**[3].

---

[1] صحيح مسلم، **كتاب الوصية**، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، برقم 1631، نقلا عن سليمان بن عبد الله أبا الخيل، **الوقف في الشريعة الإسلامية حكمه وحكمته وأبعاده الدينية والاجتماعية**، د.ط، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008م، ص 15.

[2] أبا الخيل، المرجع السابق، ص 16.

[3] صحيح مسلم، **كتاب الوصايا**، باب الوقف، رقم 1632، ص 770.

نلاحظ من خلال هذا الحديث دعوة صريحة من النبي صلى الله عليه وسلم الى الوقف (...إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها...).

ت) الإجماع:

لقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على جواز الوقف فقد قال القرطبي[1]: إن مسألة إجماع من الصحابة وذلك أن أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وعائشة وفاطمة وعمرو بن العاص وابن الزبير وجابرا رضي الله عنهم كلهم وقفوا الأوقاف، وأوقافهم بمكة والمدينة معروفة ومشهورة، حيث يقول ابن حزمك **(أن صدقات الصحابة بالمدينة أشهر من الشمس لا يجهلها أحد)**[2].

3. أركانه:

للوقف أربعة أركان وهي:

1.3.الواقف:

وهو الشخص الذي يصدر منه تصرف قانوني من شأنه أن يغير ملكية العقار الموقوف، وعليه يكون هو المالك للذات والمنفعة، يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط كأن يكون عاقلا، بالغا، رشيدا وأهلا للتبرع[3].

[1] هو محمد بن أحمد الأنصاري المالكي القرطبي، أبو عبد الله، إمام من أئمة التفسير، له عدة مصنفات ومؤلفات أشهرها الجامع لأحكام القرآن، توفي سنة 671هـ. أنظر: أبا الخيل، المرجع السابق، ص 22.

[2] نقلا عن أبا الخيل، المرجع السابق، ص ص 23، 24.

[3] خير الدين فنطازي، **نظام الوقف في التشريع القانوني**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العقاري، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006م، ص 30.

2.3.الموقوف:

وهو محل الوقف ويقصد به العين المحبوسة التي تجري عليها أحكام الوقف[1]، وهو الآخر فيه شروط[2]:

- أن يكون مالا متقوما من عقار وغيره.
- أن يكون معلوما محددا.
- أن يكون الموقوف مملوكا للواقف حال الوقف.
- أن يكون في الموقوف منفعة مباحة.

3.3. الموقوف عليه:

هو مصرف الوقف الذي ينفع بالوقف بالسكن أو الاستعمال أو بغلته، وله شروط أيضا وهي أن يكون جهة بر، جهة لا تنقطع، وألا يعود الوقف على الواقف[3].

4.3. صيغة الوقف:

وهي العبارة التي يؤدى بها الوقف، ولكي تكون صحيحة وكافية لإنشاء الوقف يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط وهي أن تكون جازمة منجزة، مؤبدة، ليس فيها شرط يؤثر على أصل الوقف أو ينافي مقتضاه، أو يخالف نص شرعي أو يتعارض مع مصلحة الوقف أو الموقوفون عليهم[4].

4. أنواع الوقف:

ينقسم الوقف الى نوعين:

---

[1] فنطازي، المرجع السابق، ص 42.

[2] صالح بن غانم السدلان، **أحكام الوقف والوصية والفرق بينهما**، ط 2، دار بلنسبة للنشر والتوزيع، د.ب.ن، 1417هـ، ص 13.

[3] محمد رافع يونس، "أركان الوقف وشروطه دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقوانين العربية"، **م. ر. ح**، مج 11، ع 40، كلية العلوم جامعة الموصل، الموصل، 2009م، ص ص 145-147.

[4] نفسه، ص 151.

أ) الوقف الأهلي أو الذري (الخاص):

وهو الذي يوقف في بداية الأمر على نفس الواقف أو أي شخص أو مجموعة من الأشخاص لفترة زمنية معينة، ثم يؤول في نهاية المطاف الى جهة خيرية، كأن يقف على نفسه ثم على أولاده ثم على جهة خيرية من بعدهم[1].

ب) الوقف الخيري (العام):

وهو الذي يوقف في أول الأمر على جهة خيرية، ولو لمدة معينة، يكون بعدها وقفا على شخص معين أو أشخاص معينين، كأن يقف أرضه على مستشفى أو مدرسة ثم بعد ذلك على نفسه وأولاده[2].

أما مجالاته:

أ) وقف العقار:

العقار بالفتح من خلال معجم لغة الفقهاء هو جمع عقارات، متاع البيت، المال الثابت كالأرض والشجر وخيار كل شيء، وعقار جمعها عقاقير: الضيعة والأرض مع البناء وما اتصل به، وعليه فالعقار هو كل ما له أصل ثابت من دور وأراضي وأشجار وغيرها[3].

ب) وقف المنقول:

النقل في اللغة هو تحويل الشيء من موضع الى موضع، والتنقل هو التحول، وقد استعمل فيما يقابل العقار، فنجد الفقهاء اعتبروا النخل والكروم يمكن نقلها، أما المالكية اعتبروا العقار كل ما له أصل ثابت لا يمكن تحويله ونقله من مكان لآخر مع بقاء هيئته

---

[1] السدلان، المرجع السابق، ص 11.

[2] وهب الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها وفهرسة الفبائية للموضوعات وأهم المسائل الفقهية، ج 8، تتمة الأحوال الشخصية الوصايا الوقف والميراث والفهرسة الألفبائية للمسائل الفقهية**، ط 2، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، 1405هـ/ 1985م، ص 161.

[3] محمد رواس قلعة جي وحامد صادق قنيبي، **معجم لغة الفقهاء**، ط 1 و2، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1405هـ-1985م/ 1408هـ-1988م، ص ص 236، 237.

وشكله، وعليه فالشجر والبناء يعتبران عقارا عندهم لأن أصلهما ثابتا ولا يمكن نقلهما الا بتغيير هيئتهما[1].

ت) وقف النقود:

النقود جمع نقد بالفتح فالسكون: نقد الدراهم أي استخرج منها الزيف، والنقد هو الدراهم والدنانير ونحوها مما جرت العادة أن تقوم مقامها مما اصطلح الناس[2]، فنجد نوعان نقود سلعية كالذهب والفضة، ونقود ائتمانية أخذت اسمها من الائتمان أي عبارة عن وعد بدفع مبلغ من النقود[3].

5. أهمية الوقف:

- الأوقاف ساهمت بشكل كبير في ظهور المؤسسات الدينية المساهمة في نشر الدعوة الإسلامية وأداء الواجبات الشرعية كالمساجد والجوامع[4]، التي دعا القرآن الى الاهتمام بها فيقول الله عز وجل: **(إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللهِ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ)**[5].
- تسهيل تأدية فريضة الحج، ونظرا للرغبة الكبيرة التي تتملك الكثير لزيارة بيت الله الحرام خصصت بعض الأوقاف لإعانة الفقراء المسلمين على أداء هذه الفريضة باعتبار ذلك وجها من وجوه البر الذي تنفق فيه الصدقات[6].
- اعتبرت الأوقاف أهم مورد للتعليم الإسلامي فقد ساهمت في ظهور المدارس وتنظيم الحياة العلمية واستمراريتها، وبالتالي انتشار التعليم وزيادة طلبة العلم نتيجة الأوضاع الميسرة والمعينة لطلب العلم خاصة النفقة، وفي الجزائر نجد أبو القاسم سعد الله في

---

[1] أبا الخيل، المرجع السابق، ص ص 55، 56.

[2] رواس قلعة دي وقنيبي، المرجع السابق، ص 367.

[3] أبا الخيل، المرجع السابق، ص ص 56، 57.

[4] محمد بوزيان، **مقاصد تشريع نظام الوقف ودوره في التنمية الوطنية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص فقه وأصوله، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2016/2015م، ص ص 177، 178.

[5] **سورة التوبة**، الآية 18.

[6] بوزيان، المرجع السابق، ص 180.

كتابه محاضرات في تاريخ الجزائر أشار الى هذه النقطة حيث يقول: "**أما التعليم الذي كانت ترعاه الأوقاف فقد كان على ثلاثة مستويات...**"، وأيضا فيما يخص النفقة والأجرة: "**أما أهل البادية فكانوا يرسلون أطفالهم للتعليم في المدن حيث يقيمون عادة مع عائلات صديقة أو تصرف عليهم مجانا من الأوقاف...ويتلقى المدرس أجرته من الأوقاف...**"[1].

- علاج بعض المشكلات الاجتماعية كالاهتمام بالأيتام والعمل على توفير حياة كريمة لهم شأنهم شأن باقي شرائح المجتمع، حيث أنشأت مؤسسات اجتماعية لهم سميت بمكاتب الأيتام تعمل على توفير مختلف حاجياتهم المعيشية والتعليمية[2].
- التقليص من حدة التفاوت والصراع الطبقي، من خلال تحويل ثروات الطبقات الغنية الى سائر فئات وشرائح المجتمع خاصة الطبقة الفقير فساهمت في تأمين احتياجاتها المختلفة[3].
- مساهمة الوقف الأهلي (الذري) في تحقيق التكافل الأسري والمحافظة على الملكية الخاصة، وكذا التكافل والاستقرار الاجتماعي من خلال الحد من انتشار الفقر وتقوية الروابط بين أفراد المجتمع مما يؤدي الى التطور والازدهار[4].

وقد أشار سعد الله الى انه كانت هناك أسر تلجأ الى الوقف لعدم ثقتها في صلاح الورثة[5].

- اعتبار مؤسسة الأوقاف من أكثر المؤسسات التي لعبت دورا هاما في الاستقرار الاقتصادي وتفعيل الحركية الاقتصادية، كما خصصت بعض الأوقاف لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة وإقامة المشاريع ذات النفع العام التي توفر مناصب شغل وتقلل من البطالة وبالتالي مواجهة عدة مشكلات اجتماعية واقتصادية[6].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.ن، ص ص 161-163.

[2] عبد الله بن ناصر بن عبد الله السدحان، **الآثار الاجتماعية للأوقاف**، د. ط، د.د.ن، الرياض، 1421هـ/2001م، ص ص 13-16.

[3] صالح صالحي، "الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي"، **م. ع. إ**، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 07، فيفري 2005م، ص 172.

[4] نفسه، ص 173.

[5] سعد الله، محاضرات...، المرجع السابق، ص 161.

[6] صالحي، المرجع السابق، ص 164.

- المساهمة في رعاية المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وصيانته من مختلف الجوانب (الطرقات، الإنارة، النظافة وغيرها)، وعلى سبيل المثال نجد وقف المساعي في فاس (المغرب) ووقف الزبادي في دمشق (سوريا) يهتمان بالمدن ونظافتها[1].

[1] بوزيان، المرجع السابق، ص 186.

المطلب الثاني: المؤسسات الوقفية في الجزائر العثمانية.

اعتبرت الأوقاف مؤسسة إسلامية عريقة نظرا لأهميتها وأدوارها المختلفة في شتى المجالات، وتعد الجزائر إحدى البلدان التي عرفت هذا النمط من المؤسسات خاصة خلال الفترة العثمانية، والتي تميزت بكثرة الأوقاف وانتشارها في مختلف أنحاء البلاد نتيجة اعتبارات مختلفة سياسية، اقتصادية وغيرها، فقد تنوعت الأملاك الموقوفة بين أراضي زراعية، دكاكين، أفران خبز، عيون، سواقي، بساتين وغيرها من الأشكال التي وزعت على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وشخصية قانونية ووضع إداري خاص، وتجدر الإشارة هنا الى أنه هناك تعايش مذهبي في الجزائر بين المذهب الحنفي الذي اعتمدته السلطة المركزية في الباب العالي والمذهب المالكي، وهذا ما أثر على نشأة المؤسسات الوقفية[1] التي سنذكرها فيما يلي:

1. مؤسسة الحرمين الشريفين:

تعتبر أقدم مؤسسة وقفية، تعود الى ما قبل العهد العثماني وبالضبط الى العهد الإسلامي حسب بعض الدراسات[2]، والأكثر ثروة حيث شملت ثلاثة أرباع الأوقاف العامة خيرية كانت او أهلية، فنجد أبو القاسم سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الأول قدم لنا إحصائية حول أوقاف هذه المؤسسة في آخر العهد العثماني وهي كالتالي: 840 منزلا، 258 دكانا، 33 مخزنا، 82 غرفة، 03 حمامات، 11 كوشة، 04 مقاهي، فندق واحد، 57 بستانا، 62 ضيعة، 06 أرحية و201 إيجار[3].

---

[1] هي مؤسسات دينية وقفت عليها أملاك متنوعة، فتعددت أهدافها، وتنوعت مهامها، كما اختلفت أهميتها باختلاف نوعية وعدد الأملاك الموقوفة عليها. أنظر:

Naceredine Saidouni**, Le Waqf en Algérie à l'époque ottomane 17-18 siècles**, Recueil de recherche sur le waqf, 2ème édition, El Bassair el djadida, édition et déstribution, Alger, 2013, p 58.

[2] وافية نفطي، **الوقف في مدينة الجزائر أواخر القرن 18 الى منتصف القرن 19م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، 2017/2016م، ص 57.

[3] سعد الله، تاريخ...، ج 1، المرجع السابق، ص 238.

تعود أهمية هذه المؤسسة الى المكانة المرموقة التي تحتلها البقاع المقدسة في نفوس الجزائريين الذين أوقفوا عليها العديد من ممتلكاتهم، فيوجه عناؤها لمساعدة أهالي الحرمين المتواجدين بالجزائر أو المارين بها ممن تثبت صحة انتسابهم الى مكة والمدينة، إضافة الى فقراء وخدام الحرمين وذلك عن طريق ركب الحج برا[1]، وتارة بحرا مع الوكالة الجزائرية بالإسكندرية في سفن إسلامية أو نصرانية[2].

وقد كان لها تنظيم إداري محكم يضم عددا من الموظفين أوكلت إليهم أعمالا ومهاما مختلفة[3] تختلف حسب منزلة الموظف، ويأتي الشيخ الناظر[4] في مقدمتهم بالإضافة الى كل من وكلاء الحرمين (موظفون يختارهم الديوان من بين الأغوات الأتراك وأعيان الأندلسيين)، بيت المالجي (المسؤول عن أملاك الدولة أو البايلك)، قاضي الحرمين[5]، العدول (هم مساعدوا القاضي)، الباش شاوش[6]الصايجي والمجلس العلمي[7].

---

[1] سعد الله، تاريخ...، ج 1، المرجع السابق، ص 239.

[2] فارس مسدور وكمال منصوري، "التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف التاريخ والحاضر والمستقبل"، **م. أ**، ع 15، نوفمبر، 2008 ص .05

[1] Devoulx**, Notice Historique Sur Les Mosquées Et Autres Edifices Religieux D'Alger,** Revue Africaine, 1860-1862, p p 14,15.

[4] وهو المسير الرئيسي للمؤسسة بإيالة الجزائر، يختاره الديوان من كبار الموظفين الأتراك أصحاب الولاء والسيرة الحسنة، ويعين في منصبه من طرف الباشا (الداي)، وهو مسؤول عن نظَّار الحرمين العاملين في المدن الثانوية كالمدية والبليدة، فيستلم منهم تقارير سنوية عن نشاطاتهم. أنظر: Saidouni, op.cit, p 164

[5] يقوم بتحضير العمليات المتعلقة بالأملاك الوقفية ويصادق على عقود الوقف المحررة من قبل الوكلاء، يتم تعيينه من طرف الهيئات القضائية ويخضع لسلطة المفتي. أنظر Ibid, p 168

[6] الأول مسؤول عن أعوان المؤسسة أو الشواش ومشرف على عمليات الصيانة والبناء المتعلقة بأوقاف الحرمين، أما الثاني فهو أمين سر المؤسسة وأمين صندوقها الرئيسي. أنظر: Ibid.

[7] يراقب التسيير الإداري لمؤسسات الوقف وخاصة مؤسسة الحرمين الشريفين، يرأسها المفتي الأكبر والقاضي الرئيسي الحنفيان، ويساعدهما المفتي المالكي وقاضيان أحدهما مالكي والآخر حنفي. أنظر: Ibid.

2. مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم:

تعد ثاني مؤسسة وقفية في الجزائر من حيث الأهمية بعد مؤسسة الحرمين الشريفين[1]، تتولى تسيير المساجد المالكية بحيث تم إحصاء ثلاثة عشر جامعا[2] كبيرا (أو جامع خطبة) ومائة وتسعة مساجد[3] في مدينة الجزائر تاريخ الاحتلال 1830م (ديفوكس هو من بحث في في موضوع المؤسسات الدينية بمدينة الجزائر)، ويعتبر الجامع الأعظم[4] أقدمها وأهمها فقد بلغت أوقافه حوالي خمس مائة وخمسون وقفا اشتملت على منازل، حوانيت، ضيعات وأملاك عقارية أخرى[5]، يعود التصرف فيها الى المفتي المالكي الذي بدوره يوكل أمر تسيير شؤونها الى الوكيل العام الذي يعاضده وكيلان، أحدهما مكلف بأوقاف المؤذنين والآخر يهتم بأوقاف الجزائريين، ويخصص له مقابل عمله أجرة محددة من عائد الأوقاف[6].

---

[1] اعقيل نمير، "المؤسسات الوقفية الجزائرية في العصر العثماني ودورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (أوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات أنموذجا)"، م. **د. ت**، ع 115-116، سبتمبر، ديسمبر 2011م، ص 259.

[2] الجامع اصطلاحا أكبر من المسجد، تؤدى فيه صلاة الجمعة أو العيدين، ويسمى كذلك جامع الخطبة وبعض الجوامع كانت تسمى بالجامع الكبير او الأعظم. أنظر: سعد الله، تاريخ...، ج 1، المرجع السابق، ص 245.

[3] من خلال تعريف الجامع يتضح لنا أن المسجد أقل حجما من الجامع، وهو ملتقى العباد ومجمع الأعيان ومنشط الحياة العلمية والاجتماعية، يشترك أهل القرية والمدينة في بنائه وفي أداء الوظائف فيه. أنظر: سعد الله، نفسه، ص 246.

[4] ويسمى بالجامع الكبير وهو أعظم مسجد للعاصمة ومساحته تقدر ب 200 متر مربع، هو للمالكية، تشييده يزيد بكثير عن تسعة قرون أي 409هـ/1018م. أنظر: نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي**، د.ط، دار الحضارة، بئر توتة الجزائر، د. ت.ن، ص 155.

[5] هجيرة حمداني، "نظرة حول تاريخ الأوقاف في الجزائر"، **م. ك. تر. أس. ع. تر. إ**، كلية الحقوق جامعة يحي فارس بالمدية، ع 32، أفريل2017م، ص 21.

[6] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط 2، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 186.

3. مؤسسة سبل الخيرات:

هي مؤسسة شبه رسمية، أسسها شعبان خوجة باشا[1] سنة 999هـ/1591م، تشرف على جميع الأوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي من زوايا ومدارس ومساجد (على الأقل أوقاف ثمانية مساجد)، وموظفين وفقراء وطلبة (كانت مكلفة بدفع مرتبات حوالي ثمانية وثمانين طالبا وقارئا ملحقين بالمساجد التي تحت إدارتها)، كانت تديرها جماعة يعينها الباشا نفسه[2] حيث أن إدارتها تضم أحد عشر عضوا من بينهم ثمان مستشارين منتخبين، وناظر أو وكيل أوقاف المؤسسة، وكاتب ينظم العقود، هذا بالإضافة الى شاوش (مستخدم) يكلف بالسهر على أبنية هذه المؤسسة وتسهيل عمل وراحة الطلاب وقراء القرآن[3].

وما نستخلصه من هذا التعريف أن هذه المؤسسة حنفية خالصة، ريعها يصرف على الأحناف فقط سواء مساجد أو مدارس وحتى الأشخاص (الفقراء، الطلبة وغيرهما).

4. مؤسسة بيت المال:

بيت المال مؤسسة خيرية، تعود أصولها الى التنظيمات الإسلامية التي أقرها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأعطاها صلاحيات واسعة، وقد شكلت هذه المؤسسة إحدى التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية بالجزائر، وأصبحت تتولى إعانة أبناء السبيل واليتامى والفقراء والأسرى وكل من هم بحاجة، إضافة الى إشرافها على إقامة المرافق العامة من طرق وجسور وحتى أماكن العبادة مثل المساجد والزوايا، ناهيك عن المهمة الخيرية التي اشتهرت بها والمتمثلة في دفن الأموات من الفقراء وأبناء السبيل ومنح الصدقات للمحتاجين[4].

---

[1] شعبان خوجة باشا. استلم زمام الأمور يوم الأحد 24 ذي الحجة 1100هـ/ أكتوبر 1689م، وكان من أولويات أعماله إبرام المعاهدة التجارية بين الحكومة الجزائرية وفرنسا وأذن لهذه الأخيرة باستخراج المرجان من سواحل بونة وطبرقة. أنظر عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج 3، ط 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1415هـ/1994م، ص 200.

[2] سعد الله، تاريخ...، ج 1، المرجع السابق، ص ص 237، 238.

[3] مسدور ومنصوري، المرجع السابق، ص 05.

[4] Saidouni, op.cit, p 108.

اعتبرت هذه المؤسسة خيرية من جهة نظرا للأعمال الخيرية التي تقوم بها، وسياسية من جهة أخرى لأنها كانت تشرف وترعى أموال اليتامى والغائبين والأملاك التي تصادرها الدولة، ويشرف عليها أمين يسمى في بعض الأحيان بيت المالجي ويساعده أحد القضاة المعينين من طرف الباشا[1].

5. مؤسسة أوقاف أهل الأندلس:

إن مهاجري الأندلس في الجزائر في البداية كانوا يسعون للاستقرار ويبحثون عن مصادر للعيش، وبمرور الزمن نجحوا الى حد ما فاستقروا بالمدن الساحلية بكثرة ودخلوا مجال التجارة والزراعة وحتى التعليم، غير أن ذلك لم يغنيهم عن الحاجة الى التعاطف والتضامن معهم كفئة خاصة، فأسسوا جمعية أقامت بدورها زاوية (تقع في شارع بور) ومسجد مدرسة خاصة لهم[2].

حظيت المؤسسات سابقة الذكر بأوقاف كثيرة اشتملت على العديد من الأملاك العقارية والأراضي الزراعية[3]، وفرت لها دخلا ومردودا وافرا استوجبت إدارة خاصة تتولى استخلاصه وتنظيمه، فاسند الإشراف عليها الى موظف خاص يعرف بوكيل الأندلس[4] وذلك سنة 1018هت/1609م، وهذه المؤسسة تتكون من صنفين من الأوقاف: الصنف الأول هو أوقاف خاصة بهم توجد في مدينة الجزائر وضواحيها، وهي متنوعة بين جنات وحوانيت، ونذكر على سبيل المثال جنة بن الصفار ببئر خادم عناؤها (دخلها) 45 ريالا، وجنة بفحص الحراش عناؤها 30 ريال، أما الصنف الثاني فهي الأوقاف التي يشترك فيها فقراء الاندلس مع الحرمين الشريفين أو مع عامة الناس والمتميزة بكثرة عددها وتنوع أصنافها[5].

---

[1] سعد الله، تاريخ...، ج 1، المرجع السابق، ص 242.

[2] نفسه، ص ص 239، 240.

[3] Saidouni, op.cit, p 101.

[4] الوكيل هو من يشرف على الأحباس ويتسلم عناؤها ومحصولها ويقوم بصيانتها وتسيير أمورها، كما أنه يخضع للناظر ويتكفل بجمع مداخيل الأحباس من الوكلاء لتقديمها الى بيت المال، وكل من الوكيل والناظر يتقاضيان منحة معينة وأجرة متواضعة لا تتجاوز 40 ريال في السنة. أنظر: فاطمة الزهراء صاري وفتيحة بوخاري، **الوقف في الجزائر دراسة لعينة من عقود الوقف لرصيد المحاكم الشرعية خلال الفترة العثمانية 958هـ-1551م/1231هـ-1816م**، د. ط، د.د.ن، الجزائر، 2012م، ص23.

[5] Saidouni, op.cit, p 104.

6. مؤسسة أوقاف الأولياء والمرابطين:

شهدت الأضرحة[1] بالجزائر خلال العهد العثماني انتشارا واسعا غير مسبوق، وذلك راجع الى الاهتمام البالغ الذي أولاه الحكام لهذا النوع من العمائر[2]، وكذلك ازدياد نفوذ الطرق والزوايا وتعمق الروح الدينية لدى السكان، فتم تأسيس أوقاف لصالح بعض الأضرحة ولعل أشهرها وقفية الداي أحمد لصالح ضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي[3] سنة 1222هـ/1807م والتي تمثلت في مخزن مع حانوت، وهذا الضريح وجدت حوله معلومات كافية على عكس بقية الأضرحة الموجودة في مدينة الجزائر والتي نالت هي الأخرى حظا من الوقف، وقد تطورت هذه الأوقاف مع تطور الزمن لتبلغ ذروتها خلال القرن 18م ثم تعود الى الانخفاض بعدها[4].

أما الفئات الاجتماعية التي وقفت على الأضرحة فقد تنوعت بين حرفيين، موظفين، إداريين، عسكر وحتى عناصر وافدة الى الجزائر دون أن نهمل فئة العلماء وحفظة القرآن[5]، كما نشير الى انه كانت هناك مساهمة للنساء في وقف أملاكهن على المؤسسات الخيرية والدينية عامة وعلى الأضرحة والزوايا خاصة، كما اشتركت مؤسسة الأضرحة في بعض الأوقاف مع مؤسسات أخرى خاصة مؤسسة الحرمين الشريفين والجامع الأعظم.

---

[1] الأضرحة في العهد العثماني هي مؤسسة دينية واجتماعية ذات حجم كبير، تضم قبر الولي، مصلى، مساكن للوكيل والموظفين وجبانة لموتى المسلمين. أنظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954م ج 5**، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص 111.

[2] عبد القادر دحدوح، "الأضرحة بالجزائر خلال العهد العثماني دراسات في آثار الوطن العربي"، **م. د. آ. و. عر**،ع 18، المركز الجامعي تيبازة الجزائر، د.ت.ن ص 117.

[3] من رجال التصوف ومن أعيان وعلماء مدينة الجزائر، ولد بناحية سير(بومرداس) عام 785هـ/ 1384م، اشتهر بثقافته الغزيرة، ألف ما يزيد عن 90مؤلفا، تذكره أغلب الوثائق باسم الضريح وفي الواقع هو عبارة عن مركب ديني يتكون من ضريح وزاوية ومسجد. أنظر: نفطي، المرجع السابق، ص 80.

[4] ياسين بودريعة، **أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007/2006م، ص 78 وص 129.

[5] نفسه، ص ص 132-138.

7. مؤسسة أوقاف الأشراف:

حسب أبو القاسم سعد الله فإن فئة الأشراف[1] كانت فئة متميزة في المجتمع الجزائري، ظهرت في أوائل القرن الحادي عشر هجري (17م)[2]، حيث تم إحصاء ما يقدر ب 200 الى 300 أسرة حظيت بتقدير العامة ورعاية الحكام، ويظهر ذلك بوضوح من خلال تأسيس محمد بكداش باشا[3] زاوية خاصة بهم عرفت بزاوية الأشراف[4] سنة 1121هـ/ 1709م، هذه الأخيرة أوقفت لصالحها عدة أوقاف، ووقفية الباشا على هذه الزاوية جاء فيها ما يلي:

- يقيم في هذه الزاوية الشريف غير المتزوج ولا يتولى الإمامة فيها والدرس والخطابة الا الشريف أيضا، وفي حالة عدم توفر الشريف يبحث عن إنسان آخر ورع للقيام بذلك.
- الوكيل هو من يتولى تصريف شؤون الوقف ولا يجوز له أخذ نصيب من الوقف لنفسه الا للضرورة القصوى.[5]

وعليه يمكننا اعتبار الوقف سلوكا تعبديا قبل أن يدخل في نطاق المعاملات العقارية المختلفة، كان صاحبه يرجو فضل الله وثوابه ويقوم به قاصدا بذلك الدار الآخرة، وفي الجزائر العثمانية لم يقتصر الوقف على فئة اجتماعية معينة أو جنس معين أو حتى مذهب معين بل انتشر لدى الجميع أغنياء، متوسطي الحال، رجال، نساء، أحناف، مالكية وغيرهم، فظهرت مؤسسات نظمته وخصصت الفئات والجهات المستفيدة من ريعه، فازدهر وانتشر أكثر فأكثر الأمر الذي لفت انتباه الفرنسيين له فزادت أطماعهم وشرعوا قوانين وقرارات

---

[1] الأشراف جمع شريف وهي كلمة جاءت من الشرف بفتح الشين والراء، شرف علو النسب والقدر مع حميد الصفات. أنظر قلعة جي وقنيبي، المرجع السابق، ص 194.

[2] سعد الله، تاريخ...، ج 1، المرجع السابق، ص ص 241، 242.

[3] هو محمد بن أبي الحسين نور الدين علي بن محمد النكيد نسبة الى "نيكيدا" ناحية من بلاد تركيا حيث نشأ وتربى، وهو عربي الأصل ينتمي الى آل البيت، وبكداش لقب تركي معناه الحجر القاسي أو لفظ فارسي معناه المتفرد بالسودد، لقبه به والده صغيرا تيمنا بشيخ الطريقة البكتاشية وكان يلقب بخوجة أيضا. أنظر: الجيلالي، المرجع السابق، ص 207.

[4] تقع في شارع الجنينة وزنقة بروس، كانت لها جبانة ومسجد وأرض وأوقاف، كما ضمت مساكن ومطاهر وغيرها، تعرضت للتهديم بعد دخول الاحتلال الفرنسي وأصبح مكانها تشغله مكاتب الحكومة العامة سنة 1315هـ/ 1898م. أنظر: سعد الله، تاريخ...، ج 5 المرجع السابق، ص 115.

[5] نفسه، ج 1، ص 242.

بهدف مصادرته، وبالتالي سيضربون عصفورين بحجر واحد يضغطون على الجزائريين من جهة ويزيدون من مداخيل خزينتهم من جهة أخرى، وفي المبحث الموالي تفصيل لآلية الاستيلاء على الأوقاف الجزائرية.

المبحث الأول

السياسة الفرنسية اتجاه الوقف ومؤسساته

المطلب الأول: أوضاع الأوقاف في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي.

المطلب الثاني: التشريعات والقوانين الفرنسية لتصفية الأملاك الوقفية.

المطلب الثالث: أسلوب النهب الحر.

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على وضعية الأوقاف في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي، وإثبات أن أغلب القوانين والقرارات التي شرّعتها الإدارة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال كانت موجهة الى الجانب الديني والثقافي، فحاربت الأوقاف بمختلف مؤسساتها بعدما أدركت أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، ودورها الكبير في تنمية البلاد والحفاظ على مقوماتها العربية الإسلامية، ساعية من وراء ذلك الى تجسيد مشروعها في الفرنسة والتنصير.

المطلب الأول: أوضاع الأوقاف في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي

بعد التوقيع على معاهدة الاستسلام[1] يوم 05 جويلية 1830م بين الجنرال دي بورمون[2] والداي حسين باشا[3] شنت فرنسا على الجزائر حربا ضروسا لا رحمة فيها ولا هوادة، سعت من خلالها الى توسيع نفوذها وجعلها إقليما فرنسيا، من خلال إبادة سكانها وأهاليها أو إقصائهم منها مع نزع أراضيهم وممتلكاتهم وتوزيعها على العناصر الجديدة الوافدة، وهو ما اقترحه أحد المستعمرين كحل لتسوية المشاكل الاجتماعية القائمة في فرنسا حيث قال: "**إن نزع الملكية من يد الأهالي هو الشرط الأساسي الذي لا مناص منه لاستيطان الفرنسيين**"،[4]

---

[1] وقعت بين مفوض الداي حسين باشا وقائد الحملة الفرنسية دي بورمون بقصر الرئيس حميدو بضاحية الجزائر "الابيار" جنوب العاصمة في 05 جويلية 1830م، كتبت باللغة العربية. للمزيد أنظر الجيلالي، المرجع السابق، ص 419.

[2] الكونت لويس دي بورمون (1773_1846م)، ماريشال فرنسي، قائد في الجيش النابليوني، صار وزيرا للحربية سنة 1829م، قاد الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830م للمزيد أنظر عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م**، ج 1، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت.ن، ص 300.

[3] هو آخر دايات الجزائر، ولد سنة 1177هـ/ 1764م بندولة، في حين يذكر أنه ولد سنة 1187هـ/ 1773م بأزمير، نشأ في إسطنبول، خدم في المدفعية وبعد تعرضه لعقوبات قاسية فر الى الجزائر وتولى فيها عدة وظائف الى أن أصبح دايا عليها سنة 1233هـ-1245هـ/ 1818م-1830، توفي في الإسكندرية سنة 1838م. أنظر: سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م**، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1962م، ص 19.

[4] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر أبو بكر رحال، تنقيح الترجمة عبد العزيز بوباكير، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005م، ص 40.

والرأي نفسه نجده عند بيجو[1] من خلال قوله: "**أننا في حاجة الى جحافل من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين، ولكي تجلبوهم فمن اللازم عليكم ان تعطوهم أراضي خصبة ومراعي، أنزلوا بها المعمرين، ولا يهمكم أمر أصحابها...**".[2]

خرقت إدارة الاحتلال المادة الأساسية في نص معاهدة الاستسلام والتي نصت على حماية أموال وممتلكات الجزائريين وعدم المساس بها، ولعل ما دفع بالجزائريين الى تصديق فرنسا ووعودها هو اعتقادهم بأنها أمة شريفة تسعى للدفاع عن حقوق الانسان وتطبيق المساواة وتحقيق السلام، إضافة الى وعد دوبورمون وطمأنته بأن الجيش الفرنسي لن يبقى هنا أكثر من ستة أشهر[3].

من خلال هذا يتبادر الى أذهاننا تساؤل وهو يا هل ترى توجد دولة تقطع البحار من أجل تخليص شعب وبلد آخر يتناقض معها دينيا وفكريا وعرقيا دون مقابل؟ وممن تخلصهم؟ من سيطرة دولة مسلمة؟ أهذا حب في الإسلام أم تفاني في تطبيق الإنسانية والعدالة؟ بطبيعة الحال الهدف ليس ما ذكرته لا حبا في الإسلام ولا تطبيقا للإنسانية، وإذا ما تعمقنا في تاريخ هذه الدولة الأوروبية سنجد لا محالة أجوبة عن أسئلتنا هذه ونكتشف أن فرنسا جاءت الى الجزائر ساعية لجعلها مستعمرة آهلة بأبناء جلدتها واستنزاف ثرواته.

لكن سرعان ما اكتشف الجزائريون حقيقتها ونواياها الخبيثة وقد كلفهم ذلك الكثير والكثير فمن لم يخسر حياته خسر أعز وأنفس ما يملك، حيث أخذت فرنسا تسلب وتنهب وتجرد السكان مما يملكون، وهو ما أشار اليه حمدان خوجة[4] في كتابه المرآة فيذكر أن أحد

---

[1] من مواليد سنة 1198هـ/ 1784م، عين حاكما عاما على الجزائر سنة 1256هـ/ 1840م الى غاية 1263هـ/ 1847م، مات سنة 1265هـ/ 1849م. أنظر نادية طرشون وأخرين، **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال**، ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، د.ت.ن، ص 192.

[2] عباس، المرجع السابق، ص ص 44، 45.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 101.

[4] ولد سنة 1773م بمدينة الجزائر، من عائلة محافظة وثرية ذات مكانة سياسية، أتم تعليمه بتفوق في مراحل حياته، أجاد تعلم اللغات العربية، الفرنسية، التركية والانجليزية، عرف برحلاته وأسفاره في العالمين الإسلامي والمسيحي، شغل منصب=

الجنرالات قد استحوذ على جنانه وطرد خدمه وأخذ يتصرف في كل ما تحتويه داره مدعيا أنهم أصبحوا سادة البلد وملاك خيراته[1]، بالإضافة الى سيمون بيفايفر[2] الذي تعرض للسرقة هو الآخر قدم تفاصيل عن ذلك في مذكراته حيث يقول: **(وعندما رجعت من المستشفى الى غرفتي في القصر، وجدت أن بابها قد خلع أيضا واختفت منها أغراضي وأمتعتي...)**[3].

وفرنسا لتحقق مشروعها الاستعماري (الاستيطان)، أوفدت حكومتها لجنة لمعاينة أوضاع الجزائريين المختلفة عرفت باللجنة الإفريقية[4]، هذه اللجنة رفعت بدورها تقريرا مفصلا عن حالة الجزائر وركزت على المسألة الدينية باعتبارها قضية حساسة لدى الجزائريين، فهي المقوم الأساسي للشخصية الجزائرية، الأمر الذي جعل الإدارة الاستعمارية تراها على أنها مانع يحول بينها وبين تحقيق مشروعها ومصالحها[5].

فخططت لضرب أساس المجتمع الجزائري وهو الدين الإسلامي بمختلف مؤسساته بما في ذلك الأوقاف التي اعتبرت القلب النابض له خلال العهد العثماني[6]، فقد ساهمت في تفعيل الحركية الاقتصادية كتنشيط السوق التجارية العقارية وتسيير مختلف المرافق،

=كاتب عام للداي بعد غزو الجزائر سنة 1245هـ/ 1830هم، نفي الى إسطنبول واستقر هناك الى أن وافته المنية سنة 1256هـ/ 1840م عن عمر ناهز 70 سنة. للمزيد أنظر: آسيا تميم، **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**، (د. ط)، دار اكسك للنشر والتوزيع، برج البحري الجزائر، 2008م، ص 22.

[1] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق وتع وتح محمد العربي الزبيري، د. ط، منشورات ANEP، د.ت.ن، ص 205.

[2] جورج سيمون فريدريك بفايفر ولد يوم 09 سبتمبر 1806م (1221هـ) بمدينة وورمس بمقاطعة راينيهس، فقد والديه عند بلوغه سن السادسة من عمره، درس الطب، عاش بعيدا عن اخوته. أنظر: سيمون بفايفر، **مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**، تر وتق وتع أبو العيد دودو، د. ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 05.

[3] نفسه، ص 106.

[4] اقترح تشكيلها البارون موينى يوم 19 أفريل 1833م (1248هـ)، وتشكلت يوم 07 جويلية من نفس السنة، ضمت شخصيات معروفة مهمتها إجراء تحقيقات وتقديم تقارير الى الحكومة الفرنسية، ترأسها الجنرال بوني والى جانبه بيسكاتوري. أنظر: الطيب مختاري، **اللجنة الافريقية 1830-1834م**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر-المقاومة الوطنية والثورة التحريرية، جامعة الجزائر، 2010/2009م، ص 47 وص 50.

[5] بوعزة بوضرساية، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م وانعكاساتها على المغرب العربي**، د. ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م، ص 91.

[6] مصطفى عبيد، **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833-1870م-دراسة في مشاريع ونشاط السانسيمونيين بمصر وتجربة توماس (إسماعيل) أوبان وأثرها في الجزائر**، د. ط، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1434هـ/2013م، ص 78.

بالإضافة الى النهوض بالجانب العلمي والثقافي، ومن جهة أخرى ساهمت في ترابط المجتمع وتوزيع ثرواته على فقرائه والعجزة منه، دون أن نغفل على أنها كانت مصدر العيش للزوايا والمساجد[1].

وعليه كان لا بد للسلطات الاستعمارية أن تزيح هذا العائق من طريقها لتتوسع وتنتشر في البلاد أكثر، ولتحقيق أهداف أخرى نذكرها فيما يلي:

- القضاء على المؤسسات الدينية بسبب تعصبها الديني وحقدها على الإسلام والمسلمين، وسعيها لغرس المسيحية في المجتمع الجزائري، حيث حملت الفأس في بيوت الله الإسلامية، وتشير الاحصائيات التي أوردها سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي الى أن عدد الكنائس التي تم بناؤها في الجزائر قبل 1858م قدر بحوالي 37 كنيسة كاثوليكية وكنيستين للمذهب البروتوستانتي، أما المؤسسات التي لم تهدم من طرف السلطات الاستعمارية انهارت تلقائيا لانعدام مداخيل الصيانة بعد اغتصاب الأوقاف[2].
- القضاء على التعليم العربي الذي انتشر قبل دخول الفرنسيين بالقضاء على المؤسسات الوقفية المشرفة بالدرجة الأولى عليه، ومحاولة إيجاد بدائل لتطبيق سياسة تعليمية قائمة على فرنسة الفرد الجزائري بكل الوسائل، لأنها أدركت مدى نجاعة التعليم فهو في حد ذاته سلاح يستخدمه صاحبه للمطالبة بحقوقه ونبذ الاستعمار، وهذا بدوره يؤدي الى تهميش اللغة العربية وإحلال الفرنسية محلها، وبالقضاء على هاذين المقومين يتغير الوضع الثقافي الأصيل بوضع ثقافي دخيل عن المجتمع الجزائري.[3]
- تطبيق سياسة التجويع والتفقير في المجتمع الجزائري، فقد أشرنا سابقا الى أهمية الأوقاف في توفير مصادر دخل للفقراء، وعليه وبعد إدراك هذه النقطة حاولت إدارة المحتل تضييق الحياة على هؤلاء المحتاجين فيضطرون إما للعمل لدى الكولون أو الهجرة وهو ما تريده بالضبط لجلب عناصر جديدة وتوطينهم في البلاد[4].

---

[1] سعد الله، تاريخ...، ج 1، المرجع السابق، ص 231.

[2] نفسه، ج 5، ص 76 وص 92.

[3] بوضرساية، المرجع السابق، ص ص 128، 129.

[4] سفيان كوديد، "الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة–إشارة الى واقع الأوقاف في الجزائر"، **م. ع. إق. إق. تس. ع. تج**، ع 13، المركز الجامعي، 2015م، عين تيموشنت، ص 188.

- تطلعها الى تسيير هذه المؤسسات ومراقبة مداخيلها وإدراجها ضمن ميزانيتها وتسخيرها لتحقيق أغراضها الاستعمارية[1].

ومنه نستنتج أنه كان هناك تخطيط مسبق لنهب الجزائر والجزائريين، والعمل على تجسيد المشروع الاستيطاني والقضاء على كل ما من شأنه إعاقة تطبيقه، بما في ذلك الأوقاف الجزائرية.

[1] فنطازي، المرجع السابق، ص 97.

المطلب الثاني: التشريعات والقوانين الفرنسية لحجز ومصادرة الأوقاف

قامت السلطات الاستعمارية في بداية الاحتلال بإتلاف العديد من الوثائق الخاصة بملكية الأراضي وكذا صكوك الأوقاف، بعدها عمدت الى سن وتشريع جملة من القوانين والمراسيم التي تسمح لها بالإستحواذ على أراضي الجزائريين، وحجز ممتلكاتهم وذلك في إطار الشرعية، متذرعة بجملة من الأسباب من بينها نصب العداء لفرنسا، هذا إضافة الى عمليات التهديم والتحويل التي مست العديد من البنايات والمؤسسات خاصة الدينية منها، وعليه نجد شكلين من أشكال الاستيلاء على الأوقاف وهما التشريعات والقوانين وأسلوب النهب الحر.

1) قرار 08 سبتمبر 1830م:

أصدره كلوزيل[1]، يقضي بمصادرة أملاك العثمانيين والأوقاف الإسلامية) خاصة أوقاف مؤسسة الحرمين الشريفين)، وبعدها بيوم أصدر قرارا ثانيا يمنح فيه لنفسه حق التصرف في الأملاك الدينية باعتبار الحكومة الفرنسية هي التي حلت محل الحكومة الجزائرية في إدارة الأوقاف[2]، وأنها المسؤولة عن توزيع مداخيلها على من يستحقها، احتوى على سبعة مواد[3].

ولعل ما يتبادر الى أذهاننا بعد إدراجنا لهذه الأسطر هو كيف لدولة مسيحية أن تدير مؤسسة قائمة على مبادئ وقواعد إسلامية؟ هل ستصرف مداخيلها وفق ما يقتضيه الشرع الاسلامي وتنفقها على الأشخاص والجهات المستحقة لها بالفعل؟ يا هل ترى ستحافظ على نظام الأوقاف وتساهم في الإنفاق على بيوت الله وتعين الفقراء على أداء فريضة الحج؟
مع الأسف لم يبقى نظام الأوقاف كما كان، فبمجرد مصادرتها أخذت تنهب أموالها وتصرفها في غير ما وضعت له.

[1] تولى الجزائر مرتين من أوت 1830م (1245هـ) الى فيفري 1831م (1246هـ)، وسنة 1835م (1251هـ) ولبث سنة ونصف، امتاز عهده بالغطرسة والعنف ضد الجزائريين، توفي سنة 1843م.أنظر: سعد الله، الحركة...، المرجع السابق، ص 36.

[2] الجيلالي، المرجع السابق، ص 424.

[3] أنظر ملحق رقم: 01، ص 94.

2) مرسوم 07 ديسمبر 1830م:

هو الآخر أصدره كلوزيل بعد مرور ثلاثة أشهر على إصدار القرار الأول، وضعت بموجبه الأملاك العامة والأوقاف جميعها تحت مراقبة المدير العام لمصلحة أملاك الدولة المسماة بالدومين (domaines)[1]، وتم تعيين جيراردان لإدارة هذه الأملاك الوقفية على مستوى مصلحة الدومين، وعليه سلمت الأوقاف الى جهات متعددة منها: أوقاف العيون لمهندسين فرنسيين، أوقاف الطرق لمصلحة الجسور والطرق وغيرها[2]، وهكذا فإن الوكلاء قد عزلوا واستبدلوا بموظفين مأجورين، احتوى هذا المرسوم على ثمانية مواد[3].

هذان القراران الصادران عن كلوزيل كشفا مبكرا عن نوايا فرنسا الخبيثة وطمعها في الاستيلاء على كل ما تزخر به الجزائر من أراضي وممتلكات.

3) قرار 10 جوان 1831م:

يقضي بالحجز على أملاك الدي والبايات والأتراك الذين غادروا البلاد[4].

4) قرار 01 مارس 1833م:

توجه هذا القرار بأمر الى جميع الملاك والتنظيمات الدينية بأن يقدموا سندات ما يملكون من الأراضي الى مديرية الدومين في أجل محدد، فيتم التحقيق في هذه السندات من طرف

---

[1] مصطلح يطلق على جميع الأملاك والأموال التي تمتلكها الدولة أو هيأتها العامة، تستخدم للصالح العام، قد تكون مجانية أو محل استثمار (كراء، إيجار...) مثل مد الطرق والجسور والمرافق العامة. أنظر: محمد الحاكم بن عون، **المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي (1830-1954م)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة 1، 2019/2018م، ص 46.

[2] موسى عاشور، **أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي المنعقد في ولاية معسكر يوم 20 نوفمبر 2005م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 77.

[3] أنظر ملحق رقم: 02، ص95.

[4] عدة بن داهة، **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1873م)**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م المنعقد في ولاية معسكر يوم 20 نوفمبر 2005م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 131.

لجنة مختصة مع ضم أراضي اللذين لا يقدمون سندات ملكيتهم الى أملاك الدولة باعتبارها أراضي بدون مالك[1].

5) مرسوم 22 جويلية 1834م:

نص هذا المرسوم على الاحتفاظ بالجزائر، وعليه التخويل لفرنسا الحق في التحكم والتصرف فيما يملكه الجزائريون سواء أملاك عقارية أو أراضي والتي ستساعدها في استقطاب الكولون وتثبيت وجودهم في البلاد[2].

6) المخطط العام لتصفية المؤسسات الوقفية 17 ديسمبر 1835م:

تقدم جيراردان المدير العام لأملاك الدومين بمخطط لتنظيم الوقف في الجزائر وكان ذلك يوم 25 أكتوبر 1832م، بهدف جعل الأوقاف تحت إشراف الإدارة الفرنسية، فلقي استحسانا وقبولا من طرف الإدارة، وبناء على ذلك أصدر الحاكم العام قرارا بتاريخ 17 سبتمبر 1835م يقضي بتعيين مراقب الى جانب وكيل الحرمين الشريفين يقوم بجرد دفاتر الأملاك الوقفية وحساباتها، ويقبض المداخيل ويدفع المصاريف بصفة مؤقتة، وبحلول سنة 1836م أصبحت كل مداخيل الأوقاف تسجل في دفاتر، وقد أطلقت بعدها يد سلطات الاحتلال للتصرف بالأوقاف بصدور مرسوم 31 أكتوبر 1938م[3].

---

[1] رشيد فارح، **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري**، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م المنعقد في ولاية معسكر يوم 20 نوفمبر 2005م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 97.

[2] بن داهة، الخلفيات...، المرجع السابق، ص ص 131، 132.

[3] بوسعيد عبد الرحمان، **الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2012/2011م، ص ص 61، 62.

7) قرار 23 مارس 1843م:

هذا القرار ألغى العمل بقرار 07 ديسمبر 1830م[1]، احتوى على تسعة مواد خاصة بالأملاك والمؤسسات الدينية وتهدف الى حصر الأوقاف[2].

8) قرار 04 جوان 1843م:

وجه أساسا للمسجد الكبير بالعاصمة، واعتبر ضربة قاضية للتعليم الديني، احتوى بدوره على خمسة مواد، نصت في مجملها على نقل وإلحاق مداخيل ونفقات المؤسسات الدينية بالميزانية الاستعمارية[3].

السلطات الاستعمارية وبعد سنها لهذه القرارات والمراسيم التي جردت الجزائريين من أراضيهم وممتلكاتهم وصادرت العديد من الأملاك الوقفية، وتفاديا لأي تمرد أو انتفاضة عمدت الى سن تشريعات أخرى هدفت من ورائها الى تسوية العقود والصفقات العقارية بين الجزائريين والأوربيين ولعل أهمها مرسوما 1844م و1846م:

الأول:

كان في 01 نوفمبر 1844م[4]، كما يذكر أنه كان في 1 أكتوبر 1844م، وهو يعتبر أول النصوص الفرنسية التي حاولت تنظيم مسألة الملكية العقارية في الجزائر، وإيجاد نصوص تسمح بانتقال الأراضي من الجزائر الى الأوروبيين طبقا للقانون الفرنسي[5].

الثاني:

وهو مرسوم 21 جويلية 1846م، فهو يسمح للسلطات الاستعمارية التحقيق في عقود الملكية العقارية الريفية وفق قرارات تصدرها وزارة الحربية، ونص على أن كل الأِراضي التي

[1] عاشور، المرجع السابق، ص 80.

[2] أنظر ملحق رقم: 03، ص 97.

[3] أنظر ملحق رقم: 04، ص 98.

[4] بن داهة، الخلفيات...، المرجع السابق، ص 133.

[5] بوسعيد، المرجع السابق، ص 67.

ليس لها سندات ملكية سوف تحول الى ملكية الدولة، بالإضافة الى الأراضي البور والتي لم يتم زراعتها، حيث تمت مصادرة 168000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وأيضا 78000 هكتار في المتيجة بحجة عدم حيازة أصحابها على عقود ملكيتها[1].

9) قرار سيناتوس كونسيلت (Sénatus Consult) 22 أفريل 1863م:

يعتبر هذا القانون نقطة تحول مهمة في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر، عرف بالقرار المشيخي لأنه نوقش بمجلس الشيوخ في 08 أفريل 1963م[2]، كما يعرف بقانون أعيان أملاك الدولة، ينص على تفتيت أراضي الأعراش الى وحدات عقارية كي يسهل عليها التصرف فيها وكما تشاء، وقد اهتدت فرنسا الى هذا القرار واتخذت هذه الخطوة لأنها وقفت أمام حقيقة أنه في الاتحاد قوة وأدركت مدى صعوبة ضرب أراضي الأعراش لأنها تشكل متحدة نسقا وهيكلا متماسكا، وعليه كان لابد لها من إيجاد طريقة تسمح لها بتحويل تلك الأراضي الى ملكيات فردية ومن ثمة اتخاذ إجراءات أخرى للسيطرة عليها[3]، وقد هدف هذا القرار الى هدفين رئيسيين وهما:

الأول: وهو هدف مادي من خلال تسهيل انتقال الملكية من الجزائريين الى المعمرين الذين اعتبروا أغنياء بالنسبة للفئة الأولى، وبالتالي لهم القدرة على شراء تلك العقارات وهو ما يؤدي الى اختلال التوازن الاقتصادي بينهما.

الثاني: هدف سياسي واجتماعي للقضاء على النسيج الاجتماعي وكسر الترابط العائلي، الأمر الذي حرك الأهالي وجعلهم ينظمون المقاومات الشعبية.[4]

---

[1] بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان فترة الاحتلال للجزائر 1830م-1962م**، ج 2، ط 1، المؤلفات للنشر والتوزيع، 2013م، ص ص 317، 318.

[2] بن داهة، الاستيطان...، المرجع السابق، ص 138.

[3] جمال بلعيدوني، **السياسة العقارية إبان الاحتلال**، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م المنعقد بولاية معسكر يوم 21 نوفمبر 2005م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 47.

[4] نفسه، ص 47.

10) مشروع وارني (warnier) 26 جويلية 1873م:

هو قانون مكمل للقرار المشيخي 1863م، كرس الملكية الفردية، وسعى لتفتيت الملكية الجماعية، أما هدفه الأساسي فهو تطبيق فكرة الفرنسة بما في ذلك فرنسة الأملاك العقارية، حيث جاء في مادته الأولى: "إن تأسيس الملكية العقارية بالجزائر وحفظها والانتقال التعاقدي للممتلكات والحقوق العقارية مهما كانت تخضع للقانون الفرنسي"[1].

والى جانب هذه التشريعات حاولت إدارة الاستعمار إيجاد بدائل لمحو دور الأوقاف في حياة الجزائريين منها المكتب الخيري الإسلامي، الذي أنشأ بموجب مرسوم امبراطوري في 05 ديسمبر 1857م، يترأسه مستشار جزائري ويسير من طرف مجموعة تتكون من جزائريين وفرنسيين، حاولوا من خلاله توزيع الصدقات والهبات على الفقراء والمسلمين للتخفيف مما لحقهم جراء مصادرة أوقافهم، وكل هذا من أجل أن لا يتركوا للجزائريين المسلمين حرية التصرف في الأملاك الوقفية[2].

كل هذه القوانين والتشريعات وحتى البدائل المقترحة حدت من انتشار الأوقاف في المجتمع الجزائري، وألحقتها بأملاك الدولة لاستغلالها في تحقيق مختلف الأغراض الاستعمارية.

[1] بوسعيد، المرجع السابق، ص 72.

[2] نفسه، ص 69.

المطلب الثالث: أسلوب النهب الحر والتهديم.

1) النهب الحر:

إن السلطة الفرنسية والى جانب التشريعات القانونية التي شنتها لانتزاع أراضي وممتلكات الشعب الجزائري، اعتمدت على أسلوب التهب الحر لكي توفر أكبر قدر ممكن من الأراضي ما يكفي لاستيعاب المهاجرين، وكذا عائدات مالية لتوفير مصادر العيش لهم، مع اشباع رغباتهم هم أيضا، فنجد الجنرالات والكولونالات وحتى عناصر الجيش يستبيحون البلاد ويغتصبون ما فيها من أملاك مختلفة، وهذه القضية تحدث عنها حمدان خوجة في كتابه المرآة باعتباره أحد المواطنين المتعرضين للسلب، هذا ناهيك عن عمليات التهديم التي مست عدة بنايات ومؤسسات خاصة الدينية.

يشير فرحات عباس الى أن النهب في بداية الاحتلال أسلوب تبناه الجنود فقط، بعدها امتهنه الضباط[1]، حيث وردت إحصائيات تذكر بأنه وبمجرد احتلال العاصمة تم الاستحواذ على مختلف ذخائر قصر القصبة حوالي 07 أطنان من الذهب و 312 كلغ فضة وغيرهما من المعادن التي قومت سنة 1830م ب 48683000 فرنك فرنسي[2]، كما تمت استباحة أملاك الأعيان الجزائريين من فيلات وقصور وأحواش وجنات، وهذه السرقة إن صح التعبير انتشرت في كل المدن الجزائرية، ففي مدينة الجزائر وضواحيها مثلا تم الاستيلاء على 50 بناية تابعة لمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين و 11 ملكية من المسجد الكبير[3].

أما بالنسبة للملكيات التابعة للخواص فنجد نصف الجيش الفرنسي متمركزا فيها، ويذكر أن مالكي تلك المساكن والجنات لم يحصلوا على تعويض وفي نفس الوقت لم يكن لهم حق التمتع فيما يملكون، من بينهم حمدان بن عثمان خوجة الذي فقد جنانه وداره المعدة للاستجمام كما ذكرنا سابقا، وكذلك قنصل السويد الذي سلب منه مسكنه وجنانه في بوزريعة

[1] عباس، المرجع السابق، ص 48.

[2] الجيلالي، المرجع السابق، ص ص 418، 419.

[3] خيثر عزيز، "السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر في القرن 19م"، **م. ج. ب. د. ت**، مج 02، ع 04، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ديسمبر 2016م، ص 185.

بأمر من دوبورمون لمهاجمة حصن الإمبراطور، فخرب المسكن بجنانه ونهب كل شيء ثمين فيه[1].

كما بسط الجنرال كلوزيل يده على العديد من الضيعات وأحكم قبضته عليها لأنه كان ينظر اليها على أنها ممتلكاته الخاصة، من بينها ضيعة تعرف بوالي دادي والتي كانت تابعة للمؤسسات الخيرية، إضافة الى ضيعة أخرى كبيرة تعرف باسم الأغا أما حاليا فهي معروفة بالدار المربعة بناها يحي آغا، وكمقابل لها قدم حانوتا لأصحابها (أيتام يحي آغا)، وقد عرف هذا الجنرال بتعسفه وامتناعه عن دفع كراء ما يحوزه من أملاك وكذا عدم إرجاع العقود لأصحابها[2].

أسلوب النهب الذي اتبعته السلطات الفرنسية ليس بالقوة فقط والقتل، بل أيضا كانت تضع بعض الأعيان والأغنياء أمام ضرورة تقديم هدايا وامتيازات لجنرالاتها، فنجد على سبيل المثال باي وهران حسن باي استغلته السلطة الحاكمة لتستنزف منه ثرواته فأكثرت من الزيارات له، وقد لعب اليهود دورا كبيرا في ذلك حيث قالوا إنه أغنى حتى من حسين باشا داي الجزائر وأنه متعود على تقديم الهدايا لأفراد حاشية الداي وبالتالي من حقهم أن ينتظروا منه نفس المزايا أو يجبروه على ذلك، وعليه كيف لدولة جشعة مثل فرنسا أن تترك غنيمة وثروة وجدتها أمامها بسهولة، أكيد سوف تستغلها حتى تحصل على منافعها، لكن هذا الاستغلال المفرط أرهق معظمهم فأجبروا على الهجرة ومغادرة البلاد، وهذا ما سيعود سلبا ويؤثر بالدرجة الأولى على الطبقة المحتاجة لأنها اعتادت على أن تتلقى العون من الطبقة الغنية[3].

والمؤسف حقا في عملية النهب هاته أنها تعدت الحدود واستهدفت حتى الأموات في قبورهم، وهذه الخطوة بالذات تثبت وبشكل واضح مدى حقد وتعصب الفرنسيين على الإسلام

[1] خوجة، المصدر السابق، ص ص 176-205.

[2] نفسه، ص ص 265، 266.

[3] نفسه، ص ص 258، 259.

والمسلمين، فنجدها باعت حجارة المقابر التي تم تحويلها الى مادة الجير، أما الأموات فتمت التجارة بعظامهم وفي هذا انتهاك لحرمة الميت وحرمة المقابر[1].

2) التهديم والتحويل:

إن السلطات الفرنسية لم تكتف بتلك القوانين التي شرعتها وعمليات النهب والسلب التي تعرض لها الجزائريون، فاتجهت الى تهديم المباني، المساكن، والمؤسسات الدينية وتحويل العديد منها الى كنائس واصطبلات وغيرها وفق ما تقتضيه حاجياتها.

يشير أبو القاسم سعد الله في كتابه الحركة الوطنية في جزئه الأول الى أن عمليات التهديم التي قام بها الفرنسيون شملت كل المدن الجزائرية دون استثناء لكن بدرجات متفاوتة، وتعتبر مدينة الجزائر أكثر المدن عرضة للتهديم كونها كانت العاصمة[2]، ومن ناحية المباني نجد أن المساجد هي الأكثر تهديما وذلك راجع الى الحقد الديني بلا أدنى شك، ولعل أهمها هو جامع السيدة[3] الذي هدم سنة 1830م (1245هـ) وانهارت معه منازل مجاورة، لتنشأ مكانهم ساحة سميت بساحة الحكومة بهدف تجمع القوات إذا ما كانت هناك انتفاضة شعبية، إضافة الى جامع الباديستان[4]، جامع الرابطة[5]، جامع الصباغين، وجامع القبائل وهذا في مدة سنتين فقط من 1830م الى 1832م (1245 الى 1247هـ).

---

[1] خوجة، المصدر السابق، ص 260.

[2] سعد الله، الحركة...، المرجع السابق، ص 66.

[3] يقع في بداية شارع باب الواد وفندق (الايالة) ريجنس، وجزء من ساحة الحكومة الحالية سنة 1315هـ/ 1898م المواجهة للجنينة والممتدة الى أقواس دار السلطان. أنظر: سعد الله، تاريخ...، ج 05، المرجع السابق، ص 14.

[4] ويعرف أيضا بجامع البابستان، يقع قرب البحر، اشتهر بنزول الاسرى غير المسلمين في الملجأ جواره، أو سوق الرقيق وهو أحد المساجد الخمسة التي تعرضت للهدم بمجرد دخول الاحتلال بين 1830-1832م، أنظر: سعد الله، تاريخ...، ج 05، المرجع السابق، ص 33.

[5] وسمي مسجد المرابطة الزرزورة، يقع على بعد أمتار فقط من الجامع الجديد من جهة البحر، يرجح أنه من القرن 11هـ/17م تعرض للهدم في الأيام الأولى للاحتلال سنة 1832م (1247هـ). أنظر: سعد الله، تاريخ...، ج 05، المرجع السابق، ص 36.

والمساجد التي سلمت من التهديم إما حولت الى كنائس أو أعطيت الى مصالح أخرى مثل جامع كتشاوة،[1] الذي حول الى كاتدرائية للديانة الكاثوليكية بعد سنوات قليلة من الاحتلال ويقال إنه هدم نتيجة التعديلات المتتالية التي أدخلت عليه بغرض تحويله[2].

أما في قسنطينة فنجد جامع سوق الغزل[3] حول هو الآخر الى كنيسة عام 1255هـ/ 1839م، وجامع القصبة[4] تم تحويله الى بناية عسكرية للأسلحة والأدوية، وفي بجاية نجد جامعها الكبير حول الى ثكنة ثم الى مستودع للأدوية العسكرية، ومسجد سيدي أبي زكرياء يحي استولت عليه إدارة الحرس الفرنسية[5]، ونفس الحال كان بمدينة المدية التي كان بها 11 11 مسجدا، أما الناحية الغربية فلاقت نفس المصير خاصة وهران ومعسكر، حيث تم تحويل مسجد سيدي الهواري[6] بوهران الى مخزن عام لجنود الاحتلال، ومسجد العين البيضاء[7] بمعسكر حول الى مخزن للحبوب والتموين لقوات الاحتلال، وفي هذا الموضوع نجد قصيدة ضمت أبياتا تتحسر على الوضعية التي آلت اليها المساجد والجوامع في الجزائر وهي كالتالي:

حسراه على الجوامع وعلى خطباتها ومنابر الرخان الي مرفوعيــن

---

[1] أول إشارة اليه تعود الى سنة 1021هـ/ 1612م، استمد اسمه من المكان الذي بني عليه، وهو يعتبر من أكبر المساجد الحنفية بالعاصمة، يقع في شارع الديوان، تميز بالفخامة والجمال والزخارف الدينية، كانت له أوقاف تحت سبل الخيرات باعتباره حنفي، اعطي للديانة الكاثوليكية بعد سنوات قليلة من الاحتلال. أنظر: سعد الله، تاريخ...، ج 05، المرجع السابق، ص ص 38، 39.

[2] نفسه.

[3] بناه الباي حسين بوكمية سنة 1143هـ/ 1731م، وهو جامع للمذهب الحنفي، جميل الشكل والهندسة. أنظر: سعد الله، تاريخ...، ج 1، المرجع السابق، ص 261.

[4] يرجع الى العهد الحفصي، وقد قدر تاريخ تجديد بنائه سنة 683هـ/1285م، اشتهر بالعلماء الذين درسوا فيه وورد ذكره في كتب عبد الكريم الفكون وغيره، عطله الفرنسيون عن وظائفه وحولوه الى بناية عسكرية لضم الأسلحة والأدوية. أنظر: سعد الله، تاريخ...، ج 5، المرجع السابق، ص 81.

[5] نفسه، ص ص 81، 82.

[6] يقع في حي القصبة ويرجع الى القرن 14م (8هـ)، وفيه 16 عرصة كل اثنين منهما ملتصقتان، له قبة مستطيلة ذات نوافذ زجاجية ملونة، ويعتبر المعلم الوحيد الذي بقي قائما في العهد الاسباني. أنظرن فسه، المرجع السابق، ص 102.

[7] هو أحد مساجد معسكر يقع في ضاحية العين البيضاء جنوب المدينة، أمر ببنائه الباي محمد بن عثمان عندما كانت معسكر مقر حكمه، وقد بناه أحمد بن صارمشق التلمساني سنة 1174هـ/1761م، تم تحويله الى مخزن لبيع الحبوب في عهد الاحتلال الفرنسي. أنظر: نفسه، ص ص 103، 104.

حسراه على الصوامع وعلى أذانـــها وعلى أدراسها ثم الحزابيـــــن
حسراه على المساجد غلقت بيبانـــها ضحاو اليوم يا سيدي منسيين
ولات عير وطية ومشات أرسامـــها ماذا أيغير المنكر ذا اللعيـــن
ثاني بلانصة القصارية سمـــــاوها بعد الكتوب فيها والسفاريـــن
الجامع العظيم الي كان قدامـــــها هدوه غير نقمة في المسلمين.[1]

أما مدن الجنوب فقد سلمت مساجدها من التهديم والتحويل وذلك راجع لبساطة بنائها وهندستها وقلة أوقافها[2]، وانطلاقا من هذا نستنتج أن السلطات الفرنسية كانت تبحث عن الغنيمة الكبرى وتستولي على المباني والمؤسسات التي لها حصة الأسد من الأوقاف.

نأتي الى الزوايا، وبما أنها مؤسسات دينية فقد كانت لها أوقاف هي الأخرى وبالتالي هاجمتها سلطات الاحتلال، ونذكر على سبيل المثال زاوية الجامع الكبير[3] اغتصبت سنة 1833م (1248هـ) وقدمت كهدية لأحد المعمرين ليحولها الى حمامات وبعدها تهدم سنة 1840م (1257هـ)، هذا بالناحية الوسطى[4]، أما الناحية الغربية فيذكر سعد الله أنها تضررت لكن ليس بمستوى الضرر الذي كان في الناحية السابقة، كما أخذت الاضرحة والقباب نصيبها من الهدم أيضا[5].

هذه التغيرات التي أحدثها الاحتلال الفرنسي في نظام الأوقاف بالجزائر عكس الصورة الفرنسية الحقيقية، التي ادعت الحضارة والدفاع عن حقوق الانسان، حيث أن قرارات وأساليب الاستيلاء على الأوقاف جاءت بهدف تجويع وتجهيل وإفقار الشعب الجزائري،

---

[1] جمال قنان، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914م**، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص 35.

[2] سعد الله، تاريخ...، ج 5، المرجع السابق، ص 98.

[3] هي عبارة عن مدرسة عليا ومسكن للعلماء والغرباء، وملجأ للفقراء، يرجع بناؤها الى سنة 1039هـ/ 1629م بأمر من الشيخ سعيد قدورة، تم تحويلها الى حمامات ثم هدمت سنة 1840م (1256هـ). أنظر: سعد الله، تاريخ...، ج 5، المرجع السابق، ص ص 113، 114.

[4] بوضرساية، المرجع السابق، ص98.

[5] سعد الله، تاريخ...، ج 5، المرجع السابق، ص 151.

للتمكن من السيطرة عليه وجعله مواطنا فرنسيا أو نفيه ليعمر مكانه مواطن أوروبي، فتمت تصفية الأوقاف ولم يبقى للجزائريين شيء وتحولت عائداتها الى ميزانية الدولة الفرنسية، وبهذا ازدادت رغبة فرنسا في الاحتفاظ بهذا البلد وتحويله الى إقليم فرنسي محض.

المبحث الثانـي

أوقاف بايلك التيطري

المطلب الأول: جغرافية بايلك التيطري ومظاهره الحضارية.

المطلب الثاني: أوقاف مدينة المدية.

المطلب الثالث: أوقاف الزوايا زاويتي العيساوية والشيخ الموسوم أنموذجا.

يعتبر بايلك التيطري من أهم البايلكات في الجزائر، حيث لعب دورا كبيرا في الحفاظ على استقرار البلاد وتحقيق الولاء السياسي لمختلف القبائل، وشهد حيوية في مختلف قطاعاته مما أدى الى انتشار الأوقاف به داخل العاصمة وخارجها، خاصة أوقاف الزوايا التي انتشرت في المدن والأرياف.

المطلب الأول: جغرافية إقليم التيطري ومظاهره الحضارية:

قبل التطرق الى أوقاف هذا الإقليم لابد لنا من أن نتطرق أولا الى جغرافيته ومظاهره الاقتصادية والاجتماعية، لكي تتكون لنا صورة واضحة وشاملة عنه وتبرز الخطوط العريضة، فنتعرف على أماكن تواجد المؤسسات الوقفية ومختلف العقارات والأملاك الموقوفة عليها.

1. أصل التسمية:

حسب توماس شاو (thomas shaw) فإن كلمة تيطري تعني في اللغة الإفريقية التيس او العنزة، ونفس المعنى تحمله في اللغة الإغريقية، حيث تم العثور على قلادات يونانية تحمل صورة هذا الحيوان، أما بالنسبة لتصريح السكان المحليين فإن هذه الكلمة تعني البرد والجليد[1] وبالتالي نجدهم ربطوا اسم المنطقة بمناخها[2].

2. الموقع الجغرافي والتضاريس:

إن بايلك التيطري هو بايلك رئيسي بالجزائر خلال العهد العثماني، يفصل بين بايلك الشرق (قسنطينة) وبايلك الغرب (وهران ومعسكر)، كما يحد دار السلطان

[1] Dr. Shaw, **Voyage dans la régence d'alger ou description géographique, physique, philologique,ect de cet état,** Traduire par J.Mac Carthy, Marlin éditeur, Paris, 1830, p p 321, 322.

[2] مناخ التيطري هو مناخ قاري ذو فروق متباينة، إذ يتميز بارتفاع درجة الحرارة صيفا بحكم موقعه المنفتح على الصحراء، والبرودة مع الصقيع في فصل الشتاء خاصة المناطق الشمالية له كالبرواقية، ويبقى هناك تفاوت مسجل بين المناطق الشمالية له والمنخفضة. أنظر: نور الدين ايلال، **إقليم التيطري دراسة اقتصادية (1830-1900)**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، 2014/2013م، ص ص 29، 30.

جنوبا[1]، يتكون من مجموعة من القبائل تضم قياداته وهي التل الظهراوي، التل القبلي، ديرة، أولاد مختار، أولاد عنتر وهلال وقيادة الوسط حول مدينة المدية[2].

يتربع على مساحة تفوق ال 93847 كيلو متر مربع، ويمتد من غابة تمزقيدة وغابة تابلاط في الأطلس البليدي شمالا الى مضارب قبيلة الأرباع وبني الأغواط جنوبا، ومن سور الغزلان وعين بسام شرقا الى حدود مضارب قبيلة أوغات (تقع قرب جندل) غربا[3].
هذا الامتداد الشاسع لإقليم التيطري أدى الى تنوع التضاريس به، حيث تخللته الجبال، الهضاب والسهول، فبالنسبة للمرتفعات الجبلية فنجدها في المنطقة الشمالية منه يفوق ارتفاعها الألف متر ومنحدراتها تتكون من التربة الصلصالية نذكر منها:

- قمة الكاف الأخضر الشرقي 1464متر.
- قمة الكاف الأخضر الغربي 1389متر.
- قمة جبل تاس مسال ب 1405متر.
- قمة جحايفية 1180متر.
- قمة ترقراقت 1415 متر.
- قمة العذاورة 1428 متر.
- قمة جبل مقنونة 1145 متر.

أما المنطقة الجنوبية (الأطلس الصحراوي)، فنجد جبال عمور المتشكلة من مجموعة من القمم تكسوها الغابات ويتراوح ارتفاعها ما بين 1800 و2300 متر[4].

---

[1] ج. هابنسترايت، **رحلة العالم الألماني ج أو هابنسترايت الى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ_ 1732م)**، تر وتق وتع ناصر الدين سعيدوني، (د. ط)، دار الغرب الإسلامي، تونس، (د. ت. ن)، ص 63.

[2] هي مركز مقاطعة التيطري (بداية من سنة 1565م عند إحداث نظام المقاطعات أو البايلكات)، تقع على بعد 90 كلم جنوب غرب الجزائر، تقول احدى الروايات أن تأسيسها يعود الى الأمير بولكين بن زيري (348هـ/960م)، أصبحت من أملاك الموحدين ثم الزيانيين، خضعت لحكم المرينيين، وبعدها الأخوين عروج وخير الدين بربروس سنة 1517م، آخر باياتها الباي مصطفى بومزراق، سقطت في أيدي الفرنسيين سنة 1831م وأصبحت إحدى مراكزهم الإدارية منذ سنة 1840م. أنظر: هبنسترايت، المصدر السابق، ص ص 64، 65. وأيضا:
Léon Cortes, **Monographie de la Commune de Médéa**, imprémerie Algérienne, 1909, p p 21, 22.

[3] ايلال، المرجع السابق، ص ص 21، 22.

[4] نفسه، ص ص 26، 27.

وبالنسبة للهضاب فهي نوعان: نوع صالح للزراعة وآخر صالح للرعي، وعليه فهي تمتد في الجيوب الداخلية المحصورة بين الأطلس التلي والمناطق الداخلية التي تتصل بالسهول الداخلية عند سهول بني سليمان، سهول عين بسام، حوض البرواقية، سهول عريب، المدية وقصر البخاري، ونذكر منها هضبة بن شكاو التي يقدر ارتفاعها ب 1319 متر، هضبة هوارة 1213 متر، كما توفرت سهوله على أودية ومجاري مائية كثيرة فتحولت الى أحواض رسوبية كحوض الشلف، حوض يسر الشرقي، أحواض ضايات بوغزول وغيرها[1].

3. المظاهر الحضارية:

أ) الحياة الاقتصادية:

إن الموقع الجغرافي لبايلك التيطري ومناخه خاصة المتوسطي السائد في قسمه الشمالي أدى الى انتعاش الزراعة والتجارة وبالتالي انتعاش القطاع الاقتصادي، فخصوبة التربة ووفرة المياه أوجدت محاصيل ذات جودة عالية في الأسواق خاصة الحبوب من قمح وشعير[2]، ويضيف حسن الوزان أن مدينة المدية تقع في سهل خصيب جدا يتوفر على مياه غزيرة وبساتين عديدة، وهو ما يجعلها تتربع على العرش الفلاحي بالبلاد الجزائرية[3].

فتنوع الإنتاج الزراعي حسب نوعية المناطق المزروعة تحت تأثير مختلف العوامل الطبيعية والبشرية (اليد العاملة)، فتعددت بين الحبوب والخضر والفواكه، فبالنسبة للأولى تعتبر أهم المحاصيل بالإقليم خاصة وبالجزائر عامة حيث كانت هذه الأخيرة بمثابة خزان للحبوب فأطلق عليها تسمية مطمورة شمال إفريقيا، فانتشرت زراعة القمح اللين بالأراضي المحيطة بالعاصمة المدية وهو ذو جودة عالية احتل مكانة مرموقة عالميا لاحتوائه على نسبة20% من الغلوتين[4]، بالإضافة الى زراعة الكروم التي تلاءمت مع تربة ومناخ الإقليم،

---

[1] ايلال، المرجع السابق، ص ص 27، 28.

[2] نفسه، ص ص 134-139.

[3] محمد الوزان الفاسي، **وصف إفريقيا**، ج 2، تر محمد حجي ومحمد الأخضر، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983م، ص 41.

[4] Cortes, op.cit, p p 63-66.

فزاد إنتاج الخمور خاصة بمنطقة ذراع السمار وتليها منطقة سور الغزلان، وزراعات أخرى كالقطن والتبغ والزيتون وأشجار البرتقال[1].

والى جانب هذه الزراعات توفر التيطري على خامات سطحية متمثلة في الموارد الغابية، وخامات باطنية من ملح وجبس ونحاس ومختلف المعادن التي استخدمت بدورها في الصناعات الحرفية، الحديدية، النسيجية، الجلدية، الأواني لتنشط في المبادلات التجارية بالأسواق سواء المحلية أو الأوروبية[2].

وقد ارتبط هذا القطاع بنشاط آخر الا وهو تربية المواشي، حيث نجد الجزائريين عامة وسكان التيطري خاصة يعتمدون عليه فيقتاتون منه سواء من لحوم أو أدوات ومواد تستخدم في الصناعات البسيطة التقليدية كالصوف والجلود، وإذا عدنا الى العنصر السابق فإننا أشرنا الى وجود أراضي وهضاب صالحة للرعي أكثر منها الزراعة، بسبب توفرها على نباتات طبيعية ملائمة للماشية مثل الزعتر والشيح ومختلف النباتات العطرية[3].

ب) الحياة الاجتماعية والثقافية:

لقد تميزت الحياة الاجتماعية ببايلك التيطري بمجموعة من الخصائص جعلت منه مجتمعا متفردا سواء من ناحية الزواج، اللباس، العادات والتقاليد وغيرها من المظاهر، سنحاول أخذ فكرة شاملة عن نمط معيشة سكان المنطقة وبحكم شساعة الإقليم سنأخذ مدينة المدية كنموذج باعتبارها عاصمة البايلك وهذا لا يعني إهمال بقية المدن أو التقليل من شأنها بل إن كل شبر منها هو بمثابة ركيزة يرتكز عليها البايلك كل بخصائصه ومميزاته سواء الطبيعية أو الحضارية.

[1] إيلال، المرجع السابق، ص ص 153، 154.

[2] نفسه، ص ص 165-174.

[3] نفسه، ص ص 137_ 139.

1. الزواج:

اشتهرت مدينة المدية بالزواج المبكر حتى قبل البلوغ، كما شاع فيها زواج الأقارب وانتشرت ظاهرة إعادة الزواج بمجرد فقدان أحد الطرفين (الوفاة)، وذلك لضمان استمرار الاسرة والمحافظة على النسل، فترتب على إثر ذلك اجتماع الإخوة غير الأشقاء والربائب في بيت واحد، حيث أن الأب يحتفظ بأولاده من زواجه السابق والأم تجلب أبنائها الذين أنجبتهم من زوجها الذي فقدته[1].

2. اللباس:

لباس أهل المدية كان على طريقة العرب ويتباين بين العائلات ميسورة الحال والعائلات الفقيرة، فبالنسبة للأولى فكانت نساؤها يضعن خمارا على منوال مدينة الجزائر، بينما الفئة الثانية فكانت النسوة يغطين رؤوسهن بلفة صوف عند خروجهن كما هو الحال عند القبائل البدو، أما طائفة اليهود فرجالها تميزوا عن بقية السكان بوضع طاقية سوداء على رؤوسهم[2].

3. النشاطات الحرفية:

لقد ازدهرت الصناعات الحرفية في مدينة المدية وتنوعت بين تجارة وحدادة وحياكة ودباغة، فأصبح ممتهنها يحمل اسم شهرة مقرون بها، ومن أهم ما كان يعرض في الأسواق الملابس كالبرنوس والحايك التقليديان ومنسوجات من القطن والصوف، هذا الى جانب صناعات أخرى تخص المواد الغذائية كتجفيف التين وصنع المربى وأرغفة الخبز الداكن المحشو باللوز[3].

أما بالنسبة للمراكز الحضارية، فنجد مدينة المدية تتميز بنسيج عمراني هام جدا يتراوح بين المدني والديني يتشابه الى حد ما مع نسيج قصبة مدينة الجزائر.

---

[1] ودان بوغفالة، **أوقاف مدينة مليانة والمدية في العهد العثماني دراسة في النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية والحياة الثقافية**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007/2006م، ص 204.

[2] نفسه، ص 122.

[3] نفسه، ص 124.

1. العمارة المدنية:

1.1. قصر الباي مصطفى بومزراق:

يحتل موقعا استراتيجيا هاما بتوسطه مدينة المدية وتحديدا بحي الرورالبي، يحده شمالا شارع ولد خاوى وجنوبا الساحة العامة، أما من الشرق فيحده شارع الإخوة فخار ومن الغرب يحده اسطبل الخيول، بناه الباي مصطفى بمزراق نفسه في الفترة 1819م-1821م (1234هـ-1236هـ)، قدرت مساحته بحوالي 880 متر مربع[1].

2.1. البيوت:

مظهرها مخالف لمظهر البيوت في كل من مدينتي البليدة والجزائر، تميزت بالسطح المسقف بالقرميد وهو ما أكسبها طابعا مماثلا للعمائر بتركيا، حيث والى جانب إبراز البعد الفني والجمالي فإن هذا النمط من التسقيف ملائم للطبيعة القاسية للمدينة خاصة عند تساقط الثلوج فيسهل عملية تدفق المياه[2]، وكانت أغلب البيوت تتكون من طابقين[3] بها فناء مربع تجتمع حوله الشقق المبنية في الطابقين الأرضي والعلوي[4].

3.1. الحمامات:

انتشرت بشكل كبير في مدينة المدية، وهي مقسمة الى غرف تتدرج في درجة حرارتها من الساخنة الى المعتدلة فالباردة، تتوسطها السرة وهي عبارة عن مصطبة مرتفعة عن القاعة توضع فيها المناشف، هذا إضافة الى البرمة الخاصة بتسخين المياه[5].

---

[1] فاتن إدريس، "تاريخ المدية ونسيجها العمراني إبان الحكم العثماني"، **م. ب. ع. إ**، (مج 12)، ع 2، معهد الآثار، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2021م، ص 283.

[2] نفسه، ص 285.

[3] Cortes, op.cit, p 51.

[4] بوغفالة، المرجع السابق، ص 113.

[5] إدريس، المرجع السابق، ص 285.

4.1. الحنايا:

هي عبارة عن قنوات استعملت لإيصال مياه الروابي الموجودة في الشمال الى المدينة القديمة، تقع بالجهة الغربية لمدينة المدية بالمكان المسمى باب لودي (La Porte de Lodi) في الفترة الاستعمارية باب الاقواس حاليا، يحدها من الشمال صور المدينة القديمة وطريق عمومي (حي الاخوة دخلي)، ومن الجنوب وحدة للأمن الوطني، أما من الشرق فتحدها ثكنة الدرك الوطني والطريق الوطني رقم 18 ومن الغرب شارع الحرية ومحطة الحافلات، هي من البناءات القديمة للرومان شهدت تعديلات من طرف كل من تعاقبوا على المدينة الزيريين، المرابطين، الزيانيين، فالعثمانيين وأخيرا الاحتلال الفرنسي، يبلغ طولها حوالي 1 كلم، أما عرضها فهو 1 متر، بنيت بحجارة صغيرة مصقولة وأعيد تجديدها بالجير والرمل مع خليط من القرميد وأحجار كبيرة ضخمة منحوتة في سطوح متوازية ومستطيلة[1].

2. العمارة الدينية:

لقد عرف بايلك التيطري انتشار المؤسسات الدينية من مساجد وأضرحة وزوايا، كان لها الدور الفعال في تنشيط الحركة الثقافية خاصة في مجال التعليم، ومن بين هذه المؤسسات نذكر المساجد كمسجد مراد للمذهب الحنفي، مسجد الثكنة العسكرية، مسجد سيدي سليمان والمسجد الأحمر[2]، نأخذ هذا المساجد كنموذج نقدم تفاصيل عنه باعتبار أن صومعته قائمة لحد اليوم.

الجامع الأحمر:

هو أحد المساجد التي كانت موجودة بمدينة المدية أثناء العهد العثماني، تعددت الروايات حول من بناه فهناك من يقول أن الباي حسن هو من بناه وجدد بنائه، وهناك من يقول أن يوسف بن تشفين هو أول من بنى مسجدا في هذا الموقع وأن الجامع الأحمر قد بني على أنقاضه، تتواجد منارته بالقسم الجنوبي من مدينة المدية بمحاذاة باب البركاني

[1] وثائق قدمت لي من طرف أحمد مربوش رئيس مصلحة حفظ التراث بمديرية الثقافة والفنون لولاية المدية.

[2] محمد المختار إسكندر، **المدية بين القديم والحديث**، د. ط، عاصمة الثقافة العربية، د.ب. ن، 2007م، ص 44.

نسبة الى ضريح سيدي البركاني، يحده حاليا من الشمال المحكمة الإدارية، ومن الجنوب محطة بنزين نفطال، أما من الشرق فتحده ساحة بولوغين ومن الغرب شارع بن دالي إبراهيم، تميزت بطابعها العثماني المحض، ذات الشكل الثماني، كان علوها بارزا يقدر بحوالي 16 متر وشرفتها مستندة على مقرصنات، وفي وسطها يرتفع الجوسق وهو الجزء الأعلى من المئذنة ثماني الأضلاع ينتهي بشكل مخروطي مدبب مصفح بالرصاص، هذا بالإضافة الى الهلال شعار المسلمين، قدرت مساحتها بحوالي 6.33، وكانت جدرانها تحتوي على أربع فتحات صغيرة علوها 40 سم وعرضها 20 سم، أما من ناحية مواد البناء فقد بنيت بمواد قديمة أصلية كالحجارة، الأجر الأحمر المملوء، الخشب وغيرها، هي حاليا ملك لمديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية المدية[1].

[1] وثائق قدمت لي من طرف أحمد مربوش رئيس مصلحة حفظ التراث بمديرية الثقافة والفنون لولاية المدية.

المطلب الثاني: أوقاف مدينة المدية خلال العهد العثماني.

مدينة المدية، تلك المدينة التي تعددت الروايات حول تسميتها، فهناك من يقول إنها مشتقة من كلمة لامبديا (Lambdia) القرية الرومانية التي قامت في نفس المكان (هناك من يقول إن لامبديا اسم ملكة رومانية)، وهناك من يقول إنها مشتقة من الكلمة اللاتينية ميدياس أو أميدياس، كما أنه يوجد من يقول إن المدية كلمة بربرية تعني العلو والارتفاع، صحيح أختلف في تسميتها لكنه لم يختلف أبدا في أهميتها الطبيعية والحضارية والتاريخية[1].

فنجدها اكتست أهمية كبيرة خاصة في العهد العثماني، فأصبحت مركزا لبايلك التيطري وعاصمته السياسية، ونظرا لهذا الوزن الحضاري انتشرت بها الأوقاف بشكل كبير مقارنة مع بقية مدن البايلك، وكانت مخصصة تقريبا كلها لفقراء مكة والمدينة باستثناء وقف واحد فقط كانت منافعه موجهة الى عامة الناس تمثل في قطعة أرض، وقد تم إحصاء الأوقاف المنتشرة في المدية وضواحيها استنادا على سجلات المحاكم الشرعية بحوالي 250 عملية وقف اشتملت على أكثر من 58 دار، 14 مسكن (جزء من دار)، 15 دكان، فرن ودار لصناعة الفخار، بالإضافة الى قطع الأراضي[2].

ونشير هنا الى أن معظم هاته الأوقاف هي أوقاف أهلية، شملت مختلف شرائح المجتمع من دايات، بايات، علماء، قضاة حرفين وغيرهم، وقد قدم ودان بوغفالة نماذج كثيرة عن أوقاف مدينة المدية فنجد:

أوقاف البايات والدايات:

- وقف رمضان باشا مقبرة للمسلمين، مقبرة لأهل الذمة من عين المرج الى عين آكبو، وكذلك وقف دارا بفندق، أرض للحرث.
- وقف جنان علي بيت المالجي بالمدية بفحص عين الذهب.

---

[1] عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ المدن الثلاث الجزائر-المدية – مليانة بمناسبة عيدها الألفي**، د. ط، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص 312 وص 335.

[2] فايزة بوشيبة، **بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي 1073هـ-1245هـ/ 1662-1830م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2006/2005م، ص 100.

- وقف الداي عبدي باشا لجنان بفحص الشلعلع.

- وقف أبو عبد الله سيدي محمد باي التيطري لدار بالمدية سنة 1156هـ / 1743م.
- وقف علي باي التيطري (إمام اغلي) لدار سنة 1182هـ / 1769م.
- وقف مصطفى بن سليمان باي التيطري لحوش سنة 1745م و10 جنات سنة 1196هـ/ 1782م، دويرة ورحى ماء بالمدية سنة.
- وقف جعفر باي التيطري نصف دار بالمدية سنة 1228هـ/ 1813م، أرض للحرث في حدود سنة 1229هـ/ 1814م.[1]
- وقف لعثمان باي سنة 1150هـ/1737م يتمثل في جنة بفحص الذراع وأراضي بتراب أولاد سيدهم وملوان من وطن قبائل بني حسن، وأراضي بوطن قبائل وامري، وفي وقف آخر جميع دياره وجميع أحواشه، وكذا وقف جميع أملاكه الموجودة في مليانة.[2]

فئة العلماء والقضاة:

- وقف العلامة محمد بن أحمد بن حسن لحصته من حوش بوادي الأحرش بالمدية سنة 1168هـ/ 1754م.
- وقف القاضي سيدي محمد بن الحاج سلامة لدار، اسطبل، أرض للحرث سنة 1159هـ/ 1746م.
- وقف القاضي بن عيسى بن مزيغي لدارين، إسطبل، حصة في حوش، قطعتين من الأرض للحرث، كتب، أواني سنة 1202هـ/ 1788م.[3]

كما ساهمت النساء أيضا في عمليات الوقف، وكانت معظم الأملاك التي تحبسها هي في الغالب ما ترثه عن أبيها أو زوجها أو أخيها أو أمها أو إبنها، الى جانب ما كانت تشتريه فتحبسه هو الآخر أيضا، ونذكر على سبيل المثال نماذج لأوقاف نسوية بمدينة المدية فنجد:

[1] بوغفالة، المرجع السابق، ص ص 126، 127.

[2] بوشيبة، المرجع السابق، ص 31.

[3] بوغفالة، المرجع السابق، ص ص 256-260.

- وقف السيدة آمنة بنت شعبان المستغانمي في سنة 1089هـ/ 1678م والمتمثل في دار كوقف خيري عام للحرمين الشريفين.

- وقف فاطمة بنت عيسى زوج المرابط غانم الغربي سنة 1095هـ/ 1684م المتمثل في جنان وهو وقف خيري للحرمين الشريفين.
- وقف عائشة بنت عبد العزيز الشريف سنة 1118هـ/ 1706م المتمثل في دار كوقف خيري عام للحرمين الشريفين.
- وقف مريم بنت عودات زوجة عبد النبي الكتاج وابنتها فاطمة بنت عبد النبي سنة 1174هـ/ 1761م وهو حصة من بيت، جنات كوقف أهلي خاص دون تحديد المرجع.
- وقف عايشة بنت محمد بن الشولية والمتمثل في بيت، غرفة، 02 غريفة، مخزن، إسطبل كوقف أهلي خاص على الفرائض ومرجعه الحرمين الشريفين.
- وقف خديجة بنت أحمد بن ربيعة زوجة بن علي في 1182هـ/ 1768م اشتمل على فرن، دار العمل، 02 حانوت، كوشة كوقف أهلي مرجعه الحرمين الشريفين.
- وقف فطيطمة بنت بن صاري محمد زوجة أحمد قانبري لجنان سنة 1190هـ/ 1776م، وقف أهلي مرجعه الحرمين.
- وقف عايشة بنت بن ادير لغرفة سنة 1210هـ/ 1795م وهو وقف أهلي خاص مرجعه الحرمين الشريفين.[1]

ويذكر أن جمع غلات هاته الأوقاف في البايلك كان يتم كل شهرين قمريين، بينما محاسبة ناظر الأوقاف في المدية من طرف وكيل الأوقاف بالجزائر حول المداخيل والمصاريف لم تنتظم الا في الفترة الممتدة من 1206هـ-1221هـ/ 1791م-1806م وكانت العملية تتم سنويا وهو ما أدى الى انتعاش الغلات[2].

أما المؤسسات الدينية وأخص بالذكر المساجد والأضرحة التي انتشرت بمدينة المدية، فقد حظيت هي الأخرى بأوقاف متنوعة، بالنسبة للمساجد فنجد المسجد الأحمر وقفت عليه

[1] بوغفالة، المرجع السابق، ص ص 273-276.

[2] بوشيبة، المرجع السابق، ص 101.

بحيرة، والجامع الأعظم حظي بوقف كذلك عبارة عن مقسم، أما الأضرحة فنذكر ضريح سيدي الصحراوي (بني سنة 1211هـ/ 1797م)، وقفت عليه "بحيرة ابن يغ"، بالإضافة الى دار واسطبل بالمدية عام1159هـ/ 1746م بشهادة العالم ا لحاج أحمد بقية الشيخ الصحراوي[1].

وكملاحظة نقدمها ونختتم بها مطلبنا هذا وهي حول النزاع والتراجع عن الأوقاف، فهي قضية انتشرت بكثرة حيث وجدت حالات أثبتت تراجع العديد من الواقفين عن أوقافهم وبيع أجزاء منها وكأنها أملاك عادية، وعلى سبيل المثال نذكر وقفية مؤرخة في ربيع الثاني عام 1191هـ/ ماي عام 1777م جاء فيها حبس أخوان اسمهما على التوالي أحمد وعمرو نصيبهما من إرث أبيهما المتمثل في قطعة أرض، تشتمل على مقاسم شتى وحدائق عنب وبحاير وأشجار الزبوج والبلوط، فحدث أن تراجع أحدهما وباع نصيبه الموقوف فاعترض على هذا التصرف أحد علماء المدية وأفتى عليه بالبطلان، وفي هذه النقطة حديث طويل وتفاصيل كثيرة لا يسعنا ذكرها كلها فهذا الإشكال يشكل بحد ذاته موضوعا مستقلا يستحق البحث، أشرنا اليه فقط لننبه أنه هناك عراقيل في مجال الأوقاف قد تصدر من الواقفين أنفسهم وتحرم الجهات المستفيدة[2].

[1] بوغفالة، المرجع السابق، ص ص 116- 118.

[2] نفسه، ص 167.

المطلب الثالث: أوقاف بايلك التيطري في الفترة الاستعمارية أوقاف الزوايا أنموذجا.

تعد مؤسسة أوقاف الزوايا إحدى أهم المؤسسات الوقفية بالجزائر كما أشرنا سابقا، حظيت باهتمام كبير نظرا لأدوارها المتعددة بين مراكز للتعليم ومأوى للطلبة وغيرها من الخدمات، فخصصت لها أوقاف للمحافظة عليها وضمان استمراريتها، حيث كانت (الأوقاف) تتزايد كلما اكتسب صاحبها شعبية وذاع صيته في المدينة وخارجها، وقد عرف بايلك التيطري هذا النوع من المؤسسات الوقفية حيث انتشرت به مجموعة من الزوايا ذات الوزن الثقيل والدور الكبير، ولعل أهمها الزاوية العيساوية بوزرة وزاوية الشيخ الموسوم بقصر البخاري، وسنحاول فيما يلي تقديم معلومات حولها والتطرق الى الأملاك التي وقفت عليهما استنادا الى الوثائق الشخصية التي تحصلنا عليها.

1. زاوية الشيخ أمحمد بن عيسى (العيساوية):

زاوية الشيخ أمحمد بن عيسى[1] أو الزاوية العيساوية[2]، هي من أقدم وأعرق الزوايا بالجزائر أو بالأحرى بالتيطري بالضبط في منطقة وزرة[3] إحدى الفحوص القريبة من مدينة

[1] هو سيدي أمحمد بن سيدي عيسى عامر بن...بن مولانا الحسن السبط بن سيدنا علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقال أصله من عرب سوس من قبيلة جزولة وبالتحديد سملالة أو من قبيلة أولاد أبي السباع، عرف بالشيخ الهادي أو الكامل، نشأ في ظلال العز، تعلم القرآن الكريم ومختلف العلوم بفاس، رجع الى المغرب الأوسط وبالتحديد الى تلمسان حوالي سنة 975هـ/ 1570م، بعدها توجه الى بايلك التيطري في حدود سنة 1003هـ/1594م واستقر بوزرة أين عمل كخماس لدى مصطفى باشا ليؤسس بعدها زاوية حملت إسمه سنة 1597م، توفي في بداية القرن الحادي عشر الهجري (1028هـ) الموافق ل 1620م، ودفن بوزرة. أنظر: سيد أحمد بن المهدي الغزال، **النور الشامل في مناقب فحل الرجال الكامل سيدي محمد بن عيسى رضي الله تعالى عنه**، ط 1، مطبعة الصدق الخيرات بجوار الأزهر بمصر، 1348هـ، ص ص 4،5.

[2] تأسست على يد الشيخ أمحمد بن عيسى الوزري في أواخر القرن العاشر الهجري حوالي 1597م، بوزرة، اهتمت بنشر تعاليم الدين الإسلامي والالتزام بكتاب الله وسنة نبيه، اشتهرت بنظام التسيير الجماعي، تتكون من شيخ الزاوية وهو المعلم الأول، الوكيل المكلف بالتسيير المادي، الشواش، الطلبة، الإخوان وهم من يحضرون الوعدة قبل موسم الجني في فصل الربيع وعند بداية موسم الحرث في فصل الخريف، بالإضافة الى الخونيات وهن النساء اللاتي يتكفلن بالطبخ للزوار، كانت لها فروع في القطر الجزائري. أنظر: **مطبوعة قدمت لي من طرف حفيد الشيخ أمحمد بن عيسى السيد مصطفى بن علال** الرئيس الشرفي للزاوية العيساوية، ص ص 59، 70.

[3] أصل كلمة وزرة أمازيغي، فهي مركبة من كلمتين: از وتعني بالأمازيغية مكان وآزروا ومعناها الحجارة، وهو كذلك اسم امرأة قادت قبيلة لواته الى جبال وزرة فنسب اليها عرش وزرة، إذن وزرة هي بطن من بطون لواتة وهذه الأخيرة هي بطن متسع من بطون الأمازيغ البربر. أنظر: المطبوعة السابقة، ص ص 202، 203.

المدية، اشتهرت بنظامها الجماعي الذي يشبه البرلمان العصري، حيث نجد كل عائلات المرابطين المنتمين الى المؤسس الأول لها الحق في التسيير والتعبير عن رأيها، وفي هذا يظهر لنا مبدأ القيادة الجماعية وأيضا يتجلى مبدأ الشورى الذي أمر به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، كما لعبت دورا كبيرا في التعليم الذي أوكل الى شيخها السيد أمحمد بن عيسىنفسه، أما مواردها فكانت عبارة عن نذور وهبات تدفع للوكيل إذا كانت نقود، وتذهب الى الطلبة إذا كانت أغذية قابلة للاستهلاك كالحبوب والزيوت وحتى الحيوانات[1].

حظيت هذه الزاوية الممثلة بشيخها بهبات وأوقاف ساهمت في استقرارها واستمرارها في تأدية رسالتها الدينية، الثقافية، التربوية والاجتماعية، وهذا حسب شهادة أحدهم وهو من ذرية شيخ الزاوية المذكور، لكننا لم نتمكن من حيازة أكبر قدر ممكن من الوثائق لمعرفة الواقفين وما وقفوه على الشيخ بن عيسى وزاويته، الا وثيقة واحدة وهي لحبس أحد الأحفاد المسمى بن علال حاج إذ وقف جميع المقاسم الترابية وهي مقسم بودخان بأولاد الوكريف، مقسم العسبة المحاذي لحوش سكناه المسمى المطرد ، بالإضافة الى مقسم التوقنيت ومقسم السمار ومقسم واد الشيخ المعروف بتلار ذاير الكائن بتراب وزرة أولا على نفسه يستغله مدى حياته ثم ينتقل الحبس بعد وفاته الى ولديه السيد محمد بن علال والسيد علي بن الحاج بن علال، ثم من بعدهما الى ذريتهما الذكور دون الإناث ثم على أولادهم وأولاد أولادهم وأعقابهم وأعقاب أعقابهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم، فإن انقرض الذكور رجع ذلك لأولاد البنات الذكور والإناث وفي ذلك سواء، فإن انقرضوا بأجمعهم رجع ذلك حبسا على ضريح سيدي أمحمد بن عيسى، وقد اعتبر ذلك وقفا أو حبسا مؤبدا لا يباع ولا يوهب ولا يورث الى أن يرث الله الأرض ومن عليها[2].

[1] المطبوعة قدمت لي من طرف السيد مصطفى بن علال الرئيس الشرفي للزاوية العيساوية ، ص 61.

[2] نسخة من **عقد** حبس بن علال حاج، صادرة من محكمة المدية الممثلة بالباش عدل السيد الربيع بن محمد الملقب بالقشطولي، بتاريخ 19 ديسمبر 1886م (1303هـ)، ع 226، أنظر ملحق رقم: 07، ص 104.

2. زاوية الشيخ الموسوم:

إن الطريقة الشاذلية بالجزائر انتشرت واشتهرت أكثر في الفرع الذي تولاه الشيخ محمد الموسوم[1]، حيث أسس زاوية[2] للشاذلية بقصر البوخاري مكان إقامته، والتي تزامنت مع تأسيس زاوية الهامل ببوسعادة، وكلاهما جاءتا في فترة سادها الاضطراب السياسي والاقتصادي واختفت فيها المدارس وحورب فيها كل ما هو مرتبط بالهوية الجزائرية الإسلامية من تعليم ولغة ودين[3]، فجاءت هذه الزاوية لتفتتح عهد التعليم من جديد وتحارب سياسة التجهيل المفروضة من قبل المستعمر، ونظرا لهذا الدور الفعال احتلت مكانة مرموقة في نفوس أهل المنطقة خاصة والجزائريين عامة فحظيت بعنايتهم ويتجلى ذلك في جملة الأملاك التي وقفت عليها سواء من قبل الرجال أو النساء، هادفين من وراء ذلك دعمها للاستمرار في وظيفتها السامية وراجين أجر الله تعالى فهو الذي لا يضيع أجر المحسنين.

تحصلنا على مجموعة من الوثائق من مصادر قريبة من الشيخ الموسوم تثبت صحة وقف ووهب مجموعة من العقارات لصالح الشيخ المذكور سابقا وزاويته، خاصة من غريب (مكان مولد الشيخ) وقصر البخاري (مكان تواجد الزاوية)، فنجد وثيقة صادرة عن سجلات عقود محكمة الدائرة الرابعة والثلاثين التابعة للقسم الفرعي للمدية يوم الاثنين الثاني من ذي القعدة عام 1290هـ الموافق للثاني والعشرين من ديسمبر عام 1873م تظهر أن رجلا اسمه

---

[1] هو الشيخ محمد الموسوم بن محمد بن أحمد بن رقية، والموسوم صفة لاسم محمد بمعنى الوشم والتعليم على الشيء قصد التعرف عليه، وقد سمي كذلك لأنه أجاب على أسئلة فقهية طرحها الشيخ سيدي عدة فعجز تلاميذه عن الإجابة بينما أجاب هو فقيل له أنت هو الموسوم، ولد تقديرا سنة 1237هـ/ 1820م بعرش غريب (يقع بين بوغار وملیانة)، أبوه محمد مؤسس قصر الشارف في جبال أولاد نائل وأمه فاطمة الزهراء بنت العربي، نشأ في غريب ضواحي ملیانة ثم انتقل الى قصر البخاري أين أسس زاويته المشهورة، له باع واسع في علم الفقه والنحو وعلم الكلام والمعاني وغير ذلك، ترك مؤلفات عديدة منها المخطوطات كالتحفة المختارة في ثواب الزيارة، له من الأولاد ستة، توفي سنة 1301هـ/ 1884م عن عمر ناهز ال 63 سنة. أنظر: محمد ميسومي، **زاوية الشيخ محمد الموسوم بن رقية بقصر البخاري سيرة ومسيرة**، ط 1، د.د.ن، الجزائر، 2022م، ص ص 7، 8.

[2] تأسست على يد الشيخ الموسوم بقصر البختري سنة 1865م، وهي تابعة لزاوية غريب بوادي الشرفاء، تتلمذ فيها العديد أبرزهم الشيخ محمد الشرقي العطافي وقدور بن محمد بن سليمان المستغانمي وغيرهما، تولى المشيخة بعد وفاته ابنه أحمد المختار ثم خلف هذا الأخير شيوخ آخرين آخرهم أحمد الشاذلي ميسومي أبن سيدي عبد الرحمان الثعالبي. أنظر: ميسومي، المرجع السابق، ص 32.

[3] سعد الله، تاريخ...، ج 4، المرجع السابق، ص ص 70-72.

اعمر بن السنوسي المدعو بن العنقاد، قد وهب نصف منزل ونصف حديقة للمرابط الموسوم، مع العلم أن المنزل والحديقة (البستان) متواجدان بالمكان المسمى عوينة (غرب قصر البخاري)، وقد اشتراهما من السيد الحاج داوود بن الساحل محمد عم الأصحاب الشرعيين[1] لهذه العقارات بمبلغ مالي قدره مائة وخمسة وسبعون دورو (ثمانمائة وخمسة وسبعون فرنك)، وقد قبل الموهوب له هذه الهبة من خلال مكتوب حرره بخط يده والذي يعد اثباتا على ذلك[2].

أما الملكيات من وطن غريب، فنجد عقد صادر من المحكمة الشرعية أمام قاضيها السيد أحمد بن عبد ربه بالقسم السادس والثلاثين يثبت وجود هبة منحها السيد محمد بن المدني (من نسب الولي الصالح سيدي المحجوب) الى الشيخ محمد بن رقية متمثلة في حصته الكاملة من الأرض الترابية المشاعة مع إخوته الكائنة بمنطقة بوعروقن بواد معمورة بوطن غريب، الى جانب حصته من الجنان الموجود بشرقي سيدي يوسف وكذا نصيبه من المشتا والجنان اللذان كان يعمرهما والده في حياته[3].

كما حصل الشيخ المذكور على هبة من السيدة سعدة بنت محمد والدة السيد عبد القادر بن الحاج المدني الجندلي، حيث وهبت المذكور اسمها ما ورثته عن زوجها (الثمن) المرحوم المدني ولم يذكر بالتفصيل العقارات والأملاك التي وهبتها[4].

هذا بالإضافة الى وقف آخر وقف على الشيخ وعلى أعقابه الذكور دون الاناث بالاعتماد على المذهب الحنفي، وتمثل في بحيرة حبسها المدعو السيد أحمد المحجوب بن أحمد الزروق الغريبي بتاريخ 21 ربيع الأول عام 1299هـ/1882مـ، بعد أن اشتراها بثمن قدره 16 دورو[5].

---

[1] هم اليتامى خلف السيد العابد وأسماؤهم كالتالي: عيسى، عبد القادر، محمد، الحاج، نور الدين وفاطمة. أنظر ملحق رقم:05 ص 99.

[2] **عقد** أطلعنا عليه الباحث محمد ميسومي الموسوم أحد أحفاد الشيخ الموسوم. أنظر ملحق رقم: 05.

[3] **وثيقة** قدمت لي من طرف الباحث ميسومي، أنظر ملحق رقم: 06 ص 102.

[4] نفسه.

[5] **وثيقة** أطلعنا عليها الباحث محمد ميسومي.

3. رد فعل السلطات الفرنسية على الزاويتين:

إن ازدياد نفوذ الشيخ الموسوم وتأثيره الديني والتعليمي وشهرة زاويته بقصر البخاري وتوسع أوقافها ولد شكوكا فرنسية، خاصة بعد الأكاذيب التي طالت عليه وعلى الزاوية بغريب، حيث تم الادعاء أن الزاوية الأخيرة أصبحت مخزنا للأسلحة تحضيرا للثورة، فتمت مداهمتها وتفتيش أوراقها وكان ذلك سنة 1287هـ/ 1870م بداية الحكم المدني، بحجة أن الشيخ قد عارض هذا الحكم الذي قام بدل الحكم العسكري، فوجدت أوراقا للشيخ تحمل طلب أحد الجنرالات الفرنسية منه معارضة الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني، غير أنها لم تستطع إدانته لأنه كتب على هامش تلك الأوراق بالرصاص أنه لا يتدخل في مثل هذه الأمور، وبالتالي لم تتمكن من النيل منه.

إن الزاوية العيساوية كان التصوف فيها معارضا لجل المخططات الفرنسية، حيث كتب تقريرا عنها يؤكد على دورها الفعال في إعداد الطلبة وتلقينهم للمبادئ الثورية، وفي هذا إشارة الى ضرورة غلق هذه الزاوية ومنع التعليم القرآني بها، فجاء قانون سنة 1268هـ/ 1852م القاضي بغلق كل الزوايا المقاومة للتقدم الفرنسي بما في ذلك الزاوية العيساوية، كما حاولت السلطات الفرنسية جعل وزرة مركزا للمعمرين سنة 1291هـ/ 1874م وقد كلف بذلك الجنرال لوفيردو الذي أصبح يهتم بتسيير شؤون المدية وضواحيها، فتم الاستحواذ على أراضي العرش بالمنطقة حوالي1265 هكتار وتوزيعها على المعمرين ما يبلغ عددهم 30 معمر فلاحي، فحدث اصطدام بين سكان المنطقة والمعمرين وعلى سبيل المثال نذكر نزاع الحاج علي الذي سلبت منه منطقة رمل حاج علي فوق وزرة حاليا، وقد تزايد عدد المعمرين مع مرور الزمن[1].

أما من ناحية المقاومة فنجد مقاومة الحاج علي بن علال، أحد أحفاد الشيخ محمد بن عيسى تحت راية الأمير عبد القادر على مليانة، كما لعبت الزاوية دورا في ثورة 1864م بالمدية وتم على إثرها مطاردة الإخوان والطلبة الذين أطلق عليهم اسم "أناس ذو نوايا سيئة"، وقتل العديد منهم ونفي ما يقارب 166 مناصر للزاوية الى جزيرة كاليدونيا الجديدة، كما لم

[1] مطبوعة قدمت لي من طرف السيد مصطفى بن علال الرئيس الشرفي للزاوية العيساوية، ص 221.

يسمح لها بممارسة طقوسها سوى مرتين في السنة، وهذا ما يدل على توتر العلاقة بين الطرفين (الزاوية العيساوية والفرنسيين) ومنه محاربة كل ما من شأنه ضمان استمرارية الزاوية بما في ذلك مواردها وأوقافها[1].

من خلال ما تناولناه في هذا المبحث نستنتج أن بايلك التيطري قد شهد انتشارا واسعا للأوقاف، وذلك راجع لحيوية قطاعاته والطبيعة الحضرية لسكانه بما في ذلك العنصر النسوي، كما انتشرت به العديد من الزوايا التي حظيت هي الأخرى بالكثير من الأوقاف وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مكانتها ودورها في المجتمع.

[1] مطبوعة قدمت لي من طرف السيد مصطفى بن علال الرئيس الشرفي للزاوية العيساوية، ص 95.

المبحث الثالث

آثار سياسة حجز ومصادرة الأوقاف على الجزائريين والفرنسيين ورد الفعل الجزائري

المطلب الأول: الآثار على الجزائريين.

المطلب الثاني: الآثار على الفرنسيين.

المطلب الثالث: رد الفعل الجزائري.

المطلب الأول: الآثار على الجزائريين:

أثرت سياسة حجز ومصادرة الأوقاف بشكل كبير على المجتمع الجزائري، وتمكنت الى حد ما من هدم ما بنته المؤسسة الوقفية في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي وغيرها.

1. الجانب الاقتصادي:

إن خسارة أجود الأراضي لصالح الكولون أدى الى تحول الجزائريين الى أجراء لدى المالكين الجدد، وتناقص قطعان ماشيتهم التي كانت تمثل القاعدة المادية لنمط حياتهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى تأثر الإنتاج الزراعي الجزائري وانحصر في السفوح والجبال بعدما كان قائما في السهول والأحواض، الأمر الذي أدى الى خلق تفاوت اقتصادي بين الطرفين حيث كلما ازداد انتاج المستوطنين في شتى المحاصيل نلاحظ بالمقابل تراجع إنتاج الفلاح الجزائري الذي بقي معتمدا على الحيوانات والآلات البدائية[1].

فقد عملت الإدارة الفرنسية على تحويل البنية الاقتصادية في الجزائر من خلال توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب، بغية إنتاج الخمور وسنقدم بعض التفاصيل حول هذه النقطة في المطلب الموالي، وهذه الزراعة أدت الى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية (خاصة الحبوب)، أما القمح فأصبح يصدر الى أوروبا وخاصة مرسيليا وبالتالي إفراغ المطامير من الاحتياطي الذي كان يخزن تحسبا للأوضاع الصعبة والأزمات[2].

هذا التحول الاقتصادي أدى الى حدوث مجاعة حادة في المجتمع الجزائري في الفترة الممتدة من نوفمبر 1867م الى جوان 1868م، والتي أهلكت ربع سكان عمالة قسنطينة

[1] بوضرساية، المرجع السابق، ص 108.

[2] عزوز، المرجع السابق، ص ص 145-147.

وحدها حوالي 400000 شخص[1]، لدرجة أن الجائعين صاروا يقتتلون من أجل الفضلات، وانتشرت السرقة بينهم لسد رمقهم على أمل التشبث بالحياة، وقد فضل الأغلبية اقتراف السرقة لدخول السجن لأن الحياة هناك أفضل بكثير مما هي عليه بالخارج[2].

2. الجانب الاجتماعي:

إن سياسة المصادرة هاته لم تؤثر على الجانب الاقتصادي فقط، وإنما أثرت وبشكل واضح على الجانب الاجتماعي والبنية الاجتماعية على وجه الخصوص، فالمجتمع الجزائري قبل الاحتلال كان قائما على القبلية والعشيرة شأنه شأن بقية المجتمعات العربية أنذاك، وبعد إدراك الفرنسيين مدى تأثير ذلك على مسارهم في البلاد حاولوا تفتيت المجتمع وتقسيمه الى فئات اجتماعية على أساس عرقي، فكانت هناك قوانين لذلك ولعل أشهرها قانون سيناتوس كونسيلت الذي استهدف أراضي الأعراش وتفتيتها الى وحدات عقارية، ليتم استبدال القبيلة بالدوار في المجتمع الجزائري[3].

كما أدت هذه السياسة الى اختفاء فئتان بارزتان فاعلتان في المجتمع الجزائري وهما الأتراك والكراغلة، فبعدما تم الاستيلاء على ما يملكونه من ثروات، طردتا خارج البلاد، وبالتالي حصرت التركيبة الاجتماعية في طبقتان هما الطبقة العليا وتضم الأرسطوقراطية الدينية المتمثلة في الأشراف والمرابطين وزعماء الطرق الصوفية وكبار التجار وملاك الأراضي الواسعة، أما الطبقة الثانية فهي الطبقة السفلى وتشمل غالبية الشعب الجزائري من معلمين ومثقفين وقضاة وصغار التجار[4].

دون أن ننسى أن الأوقاف كانت مصدر دخل للطبقة المحتاجة من فقراء ويتامى وأرامل وعجزة، وبمصادرتها انقطع عنهم هذا الدخل وبات الكل فقيرا، خصوصا وأن الإنتاج

---

[1] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م، ص 68.

[2] عزوز، المرجع السابق، ص 153.

[3] بوضرساية، المرجع السابق، ص 106.

[4] نفسه.

المحلي قد تدهور هو الآخر فلم يبق لهؤلاء موردا آخرا يقتاتون منه[1]، الا العمل كأجراء عند المعمرين في أراضيهم لأكثر من ثلاثة عشر ساعة في اليوم الواحد مقابل أجور زهيدة لا تتعدى نصف فرنك فرنسي، وهكذا أصبح الجزائريون في حالة يرثى لها من الشقاء والبؤس والفقر بعدما كانوا ينعمون في خيرات بلادهم[2].

3. الجانب الديني والثقافي:

بدخول المستعمرون الفرنسيون أرض الجزائر أدركوا خطورة الدين الإسلامي على مصالحهم، فقد عرف الجزائريون بتمسكهم بدينهم وبالتالي تماسكهم اجتماعيا[3]، وبتعمق الغزاة أكثر أدركوا أن الأوقاف هي العصب الجامع الذي يربط بين مختلف أركان المجتمع الجزائري وتموله، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الدينية من مساجد وزوايا، ولخنق هذه المؤسسات وإزاحتها عن طريقها عمدت إدارة الاحتلال الى اصدار ترسانة من التشريعات تهدف الى حجز ومصادرة الأوقاف ومنه تدمير البنايات الدينية، هذا الى جانب عمليات النهب والتهديم والتحويل[4]، وقد نجحت الى حد ما في إنقاص عدد المؤسسات الخيرية وإطفاء أنوارها، حيث يذكر ألكس دو طوكفيل [5] أن هذه الخطوة أرجعت المجتمع الإسلامي الى الوراء وجعلته أكثر بؤسا وجهلا وبربرية مما كان عليه قبل دخول الاستعمار الفرنسي، وأفقدت رجال الدين والقضاة وظائفهم ومناصبهم[6].

---

[1] بوسعيد، المرجع السابق، ص 73.

[2] بوضرساية، المرجع السابق، ص ص 108، 109.

[3] نفسه، ص 136.

[4] عزوز، المرجع السابق، ص 157.

[5] هو أحد كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين، مؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي، ولد سنة 1220هـ/ 1805م وتوفي سنة 1275هـ/ 1859م، اشتهر بكتابيه: عن الديموقراطية في أمريكا، والنظام القديم والثورة، انتخب عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839 الى 1849م (1255 الى 1265هـ) وأصبح نائبا لرئيسها، كان موافقا على غزو الجزائر منذ 1828م. أنظر: ألكسي دوطوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر وتق إبراهيم صحراوي، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص ص 7، 8.

[6] نفسه، ص 126.

فقبل الاحتلال الفرنسي انتشر التعليم بين الجزائريين، حيث كان أغلبيتهم يحسنون القراءة والكتابة وهذا بشهادة الفرنسيين أنفسهم، فنجد في مدينة الجزائر وحدها حوالي مائة مدرسة، الى جانب المساجد والزوايا وهو ما أدى الى انتشار التعليم في مختلف أنحاء الوطن، وقد لعبت الأوقاف دورا كبيرا في ذلك، فكانت عوائدها تنفق في تشييد المدارس والمساجد وصيانتها، وكذا دفع مرتبات الأئمة والمعلمين ومساعدة الطلبة كما أشرنا في العناصر السابقة[1].

وبتصفية الأوقاف وهدم تلك المؤسسات الثقافية تخلى السواد الأعظم من الجزائريين عن التعليم، أما العلماء فقد هاجروا خارج البلاد، وبهذا الصدد يقول الأخضري: (...**هذا الزمان الصعب الذي انقرض فيه أكابر العلماء ولم يبق فيه الا الحثالة، وغلبت العجمة على قلوب الأنامل حتى كاد العلم ينقرض بإنقراض أهله...**)، من خلال هذا القول يتضح لنا مدى عمق التدهور والتراجع الذي مس التعليم في الجزائر، كما وصف هذا الزمان بالزمان الذي تحدث عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: **(زماننا هذا هو الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام لا يبق من الإسلام الا اسمه، ولا القرآن الا رسمه...)**[2].

وبالتالي أصبح المجال مفتوحا لتنفيذ سياسة تنصير واسعة النطاق باعتبارها واجب مقدس يجب تنفيذه في حق الجزائريين[3]، وعليه تمت مضاعفة الكنائس والمعابد في الجزائر، ويعتبر جامع علي بتشين في باب الواد أشهرها والذي حول الى كنيسة سنة 1259هـ/ 1843م وحمل أسم (Notre Dame De la Victoire)، الى جانب جامع القصبة الذي حول الى كنيسة أيضا سنة 1255هـ/ 1939م حملت اسم (Sainte Croix) وغيرهما من المساجد التي لقيت نفس المصير[4].

هذا التناقص الحاد في المؤسسات الدينية أثر بدوره وبشكل سلبي على التعليم العربي الذي اعتبر أهم مميزات الوضع الثقافي في الجزائر قبل الاحتلال وأثناؤه، حيث كان يعطى

---

[1] عمورة، المرجع السابق، ص 109.

[2] نقلا عن الجيلالي، المرجع السابق، ص 480.

[3] نفسه، ص 125.

[4] الجيلالي، المرجع السابق، ص 531.

بالكتاتيب والزوايا التي كانت تمول من طرف السكان ومن طرف الأوقاف، وبالتالي فإن غياب هذه المؤسسات (الهدم أو التحويل) أو انقطاع أسباب ديمومتها (الأوقاف) أدى الى تدهور التعليم أو بالأحرى ضموره بين الجزائريين، الأمر الذي زاد من انتشار الجهل والأمية بينهم وهو ما هدفت اليه فرنسا كخطوة لوضع بدائل عن الثقافة العربية من خلال تطبيق سياسة تعليمية قائمة على فرنسة الفرد الجزائري[1].

4. الجانب العمراني:

من ناحية العمران يذكر سعد الله أن العديد من المدن الجزائرية ومدينة الجزائر على وجه الخصوص شهدت تغير ملحوظ في الطابع العمراني، حيث أخذت تتحول من الطابع الشرقي الى الطابع الغربي، فمنذ أن غزا الفرنسيون الجزائر أخذوا يطمسون معالمها الإسلامية الشرقية ويحلون المعالم الفرنسية بدلها، وقد شمل الطمس تهديم المنازل، المساجد، الزوايا، المدارس أو تحويلها الى كنائس، مؤسسات عمومية للجيش، مخازن، مستشفيات، مقاهي ونحو ذلك ومنها ما هدم وأحدث في مكانه ساحات الحكومة، ومن مظاهر التغيير أيضا تغيير أسماء الشوارع والأبواب والمؤسسات وإعطائها أسماء رومانية، أوروبية، دينية مسيحية وغيرها، ومن أشهر الأسماء التي تداولت خلال الفترة من 1832-1833م (1247هـ-1248هـ) شارع يوبا، شارع شارل الخامس، شارع كليبر، شارع أورليان وغيرها من الأسماء[2].

[1] بوضرساية، المرجع السابق، ص ص 127-129.

[2] سعد الله، الحركة...، المرجع السابق، ص ص 66-71.

المطلب الثاني: الآثار على الفرنسيين:

1. الجانب الاجتماعي والاقتصادي:

أدت قوانين الحجز والمصادرة المسنونة من طرف الحكومات الفرنسية المتوالية الى ترك الجزائريين أراضيهم والفرار خارج البلاد أو نحو المناطق الجبلية الفقيرة، فأصبح الباب مفتوحا لتهجير الأوروبيين بهدف إحلالهم محل السكان الأصليين وتمليكهم تلك الأراضي الشاسعة، أي بث عناصر دخيلة على المجتمع الجزائري تحقيقا لحركة استيطانية شاملة ومدعومة من كامل الدول الأوروبية، حيث تذكر المصادر الفرنسية أنه في مدينة الجزائر وحدها تم الاستيلاء على ما يقارب 168 هكتار وتم تزييف عقودها بغية بيعها للمستوطنين الجدد، والأمر نفسه حدث مع بقية المدن الجزائرية على فترات مختلفة[1].

ففي سنة 1252هـ/ 1836م تم إنشاء أول مستوطنة أوروبية بمنطقة بوفاريك لتتطور بعدها الهجرة الأوروبية الى الجزائر وتحقق سنة 1282هـ/ 1866م المعدلات التالية:

- الفرنسيين: 220000 نسمة.
- الأجانب: 217000 نسمة، من بينهم 142000 إسباني، 44133 إيطالي، 15333 مالطي وحوالي 15000 من بلدان أوروبية خرى ألمانية، بلجيكية، يونانية وغيرها، والجدول التالي يوضح تطور الاستيطان من سنة 1245هـ/ 1830م الى غاية 1318هـ/ 1900م[2]:

الفترة	المستوطنات	المساحة بالهكتار	المستوطنون
1850-1830	150	427604	63497
1860-1851	91	184255	103322
1870-1861	23	73211	129898
1880-1871	207	233369	195418

[1] نادية طرشون وآخرون، المرجع السابق، ص 137 وص 140.

[2] عمورة، المرجع السابق، ص 120.

1890-1881	89	161661	267672
1900-1891	80	99353	364257

ما يلفت انتباهنا في هذا الجدول هو أنه بعد ثورة 1871م ارتفع عدد المستوطنات وبلغ الذروة، وهذا راجع الى ارتفاع مساحة الأراضي المسلوبة من الجزائريين خاصة أولئك المشاركين في هذه الانتفاضة.

بحصول المهاجرين على أخصب الأراضي أصبحوا ملاك الأرض في حين الملاك الأصليين أصبحوا موظفين عندهم في أراضيهم، فقد تبين أن الفلاح الأوروبي كان ينتج ما يقارب ثلاثة أضعاف ما ينتجه الجزائري، فقد تشجعت الفلاحة بالجزائر بعد مجيء بيجو (1840-1847م) وشجعت أكثر بعد قانون 26 أفريل 1851م القاضي بمنح قرض لكل معمر مالك أرض، وعلى هذا الأساس تضاعف الإنتاج الفلاحي من الحبوب في الجزائر[1].

وبعد تهجير الأوروبيين وترسيخ فكرة البقاء بالجزائر بأذهانهم بمنحهم امتيازات بطبيعة الحال، أخذت السلطات الاستعمارية تعمل على جعل الجزائر مصدرا للمواد الأولية ومجالا لتصريف منتوجاتها واستثمار رؤوس الأموال عن طريق ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي[2]، فأخذت تطور من الزراعات وأدخلت زراعة الكروم والتي نجحت نظرا لتكيفها مع طبيعة التربة ومقاومتها للجفاف، حيث تجاوزت مداخيلها ثلث المداخيل العامة الزراعية في الجزائر، وأدرت أرباحا عظيمة حتى على المستوطنين[3].

هذه الزراعة أدت بالفائدة على الكولون كما ذكرنا وفي نفس الوقت أحدثت ضررا للسكان الأصليين، أولا من ناحية فرص العمل خاصة بعدما أصبحوا بلا أراضي، حيث توافدت قبائل من العمال الموسميين للعمل في مزارع الكروم، من اسبانيا وفرنسا وحتى من المغرب الأقصى، أما النقطة الثانية فهي عدم تلاؤم هاته الزراعة مع الديانة الإسلامية فعلى

[1] عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 42.

[2] عبد الحكيم رواحنة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013م، ص 205.

[3] بن داهة، الاستيطان...، المرجع السابق، ص ص 208-217.

إثرها تحولت الجزائر الى نهر من الخمور تسقى منه ملايين الحناجر، لكن الأمر المتفق عليه هو احتلال الكولون مكانة مرموقة في المجتمع الأوروبي بالجزائر بسبب دورهم الاقتصادي في تنمية التجارة والصناعة الغذائية في فرنسا[1]، وبالتالي تكونت بنى اقتصادية غير عادلة بينهم وبين الجزائريين، فنجد البنية العقارية للمعمرين تميزت بالملكية الكبيرة بحكم أن متوسط مساحة المزارع هو 123.73 هكتار للوحدة، وبالمقابل تميزت البنية الجزائرية بظاهرة الملكية الزراعية الصغيرة بمتوسط 11.52 هكتار للوحدة[2].

ما نلاحظه من خلال ما سبق أن الاقتصاد الاستعماري أصبح قائما على التصدير، حيث أصبح النشاط الاقتصادي بالجزائر يهدف الى تصدير المنتوجات الزراعية (خمر، قطن، حبوب، حمضيات وغيرها)، بعدما كانت الزراعة معاشية هي السائدة في البلد، ورغم كل هذا التطور في الكفة الفرنسية الا أنه تم إخضاع الجزائريين الى نظام ضريبي قاسي فنميز نوع من الضرائب كضريبة الأجور على الأراضي المستأجرة وتدفع نقدا بعد جمع الغلة، إضافة الى ضريبة الزكاة وتدفع على الحيوانات[3].

2. الجانب الديني والثقافي:

بمصادرة الأوقاف والاستيلاء عليها استطاعت فرنسا أن توجه ضربة قوية الى الدين الإسلامي، حيث تعرضت العديد من المؤسسات الدينية الى التهديم والتحويل، كما تم التضييق على رجال الدين ومتابعتهم، وبالتالي تمهد الطريق لمباشرة عملية التنصير في المجتمع الجزائري خاصة فئة الأطفال واليتامى[4]، ولتحقيق ذلك أنشأت مراكز خاصة منها الكنائس وهنا نقصد بوجه خاص تلك المساجد الجزائرية التي حولت الى كنائس كمسجد كتشاوة المشهور الذي حوله الجنرال دي روفيغو[5] سنة 1247هـ/ 1832م الى كنيسة،

---

[1] بن داهة، الاستيطان ...، المرجع السابق، ص ص 231-234.

[2] عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 56.

[3] نفسه، ص 56 وص 66.

[4] عمورة، المرجع السابق، ص 124.

[5] جنرال فرنسي، عرف بسياسة الإبادة الجماعية أشهرها إبادة قبيلة العوفية (الأوفياء) في سهل متيجة بمنطقة الدار البيضاء في 07/06 أفريل 1832م. أنظر: بن عدة بن داهة، "عدوانية التشريعات الفرنسية في الجزائر"، **م. ن. د. إج. ت**، ع 5 و6، جامعة معسكر، جوان 2015/2014م، ص 190.

فنصب الصليب وعلم فرنسا على الصومعة بمباركة البابا غريغوار رغم معارضة المفتيين والسكان الأصليين، لتصبح أملاك الوقف الإسلامية تخدم العمليات التبشيرية المسيحية[1].

تم التركيز على الأطفال الصغار كما ذكرنا وذلك من أجل تربيتهم تربية مسيحية، فأسر بيجو حوالي 250 طفلا يتيما وسلمهم الى أحد القساوسة طالبا منه تنصيرهم حيث قال له: **(حاول يا أبي أن تجعلهم مسيحيين، وإذا فعلت فلن يعودوا الى دينهم ليطلقوا علينا النار)**، وتدعيما لهذا المنهج بعث البابا يوم 12 جانفي 1867م (1284هـ) الكاردينال لافيجري الى الجزائر لمهمة تنفيذ سياسة تنصير واسعة ويظهر ذلك من خلال قوله: **(علينا أن نجعل من الجزائر دولة مسيحية تضاء أرجاؤها بنور منبع وحيها الإنجيل تلك هي رسالت**نا)، فالفرنسيون كانوا يرون أن إدخال الجزائر الى المسيحية واجب مقدس عليهم، واعتبرت سياسة الحجز ولمصادرة المتبعة اتجاه الأوقاف الإسلامية في الجزائر إحدى الطرق لتطبيق سياسة التنصير[2].

أما بالنسبة للتعليم، فقد عملت سلطات الاحتلال على إيجاد مدارس ومراكز فرنسية كبديل عن المؤسسات الدينية والمدارس الجزائرية التي انتشرت قبل الاحتلال، وذلك لنشر سمومها في عقول وأرواح الجزائريين متحججة بأنها تمارس التحضر في بلادهم، فشرعت في بناء المدارس التي بلغ عددها حوالي 36 مدرسة فرنسية-إسلامية عام 1287هـ/ 1870م، حيث كانت تدرس العربية في الصباح والفرنسية في المساء، وقد بلغ عدد تلاميذها أنذاك 1300 تلميذ تقريبا، وما يلاحظ في هذه المدارس في تلك الفترة أنها كانت تعتمد على مناهج ترتكز على تاريخ وجغرافية فرنسا وتهمل تاريخ وجغرافية الجزائر والعالم الإسلامي، حيث يتم تلقين الجزائريين في حصص التاريخ كانت بلادنا تسمى قديما غاليا (La Gaule) وأجدادنا يسمون الغاليين (Les Gaulois)، كما كانت تثمن دروس الفترتان الرومانية والبيزنطية في الجزائر وتشوه ما بعدهما من عصور إسلامية الى الاحتلال الفرنسي وذلك للتأكيد على انتماء الجزائر الى الحضارة الأوروبية[3].

---

[1] عمورة، المرجع السابق، ص 124.

[2] نفسه، ص 125.

[3] بلاح، المرجع السابق، ص 152.

وقد انتشر أيضا نمطا تعليميا آخرا الى جانب التعليم العام الذي كان مقسما الى ابتدائي وثانوي، وهو التعليم المهني أو الحرفي الذي أسسه المبشرون لإكساب الجزائريين بعض المهن التي كانت شائعة في ذلك الوقت، ويمكننا تلخيص أغراض هذا النمط ن التعليم في النقاط التالية[1]:

- هذا التعليم موجه الى اليتامى بالدرجة الأولى الذين يتم تربيتهم في الملاجئ المخصصة لهم والتي أسسها المبشرون، واكتساب مهنة سيجعلهم يعتمدون على أنفسهم في كسب أرزاقهم ولا يرتبطون بأحد وهذا ما سيمكنهم من المحافظة على نصرانيتهم في المستقبل.
- الجزائري المتنصر (خاصة في منطقة القبائل) يتعرض الى النبذ من طرف أهله، فإذا ما حدث هذا الشيء فسيكون المتنصر اكتسب مهنة تمكنه من العيش بعيدا عن أهله ودينه.
- اهتمام المبشرين بهذا النوع من التعليم كان بهدف تكوين عمال مهرة من جهة ومتنصرين من جهة أخرى يتوظفون في مزارع المعمرين أو مزارع المبشرين ويكونون قادرين على التواصل الدائم معهم للحفاظ على ما تلقوه من تعاليم تندرج في الديانة المسيحية.

[1] محمد الطاهر وعلي، **التعليم التبشيري في الجزائر من 1830ال 1904م دراسة تاريخية تحليلية**، د. ط، منشورات دحلب، الجزائر، د.ت.ن، ص 125 وص 127.

المطلب الثالث: رد فعل الجزائريين

تأثر المجتمع الجزائري بشكل عميق كما رأينا بسبب السياسة الفرنسية المصادرة للأوقاف، فاختلت الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية، وتحولت على إثر ذلك الجزائر الى مملكة حقيقية للفقر والبؤس والحرمان، بعدما كانت تنعم في خيراتها وتؤدي عباداتها على أكمل وجه دون قيود أو شروط، لكن ما يهمنا بعد معرفتنا لهذه الآثار هو رد فعل الجزائريين على ما لحقهم من هذه الإجراءات الاستعمارية كيف كان وما هي الحلول التي اهتدوا اليها لتحسين أوضاعهم؟ هل نجحوا في ردع السلطات الاستعمارية واسترجاع ما سلب منهم؟ أم أنهم تركوا لها المجال مفتوحا للقيام بتجاوزات أخرى؟

لقد تولد لدى الجزائريين رد فعلين متعاكسين أحدهما بالسلاح وتمثل في المقاومات والآخر سلمي كان عن طريق الهجرة.

1. المقاومة:

تعتبر المقاومة أكثر وسيلة عبرت عن رفض الشعب الجزائري لتلك السياسة الاستعمارية المصادرة لأملاكه وأوقافه، فنجدها (المقاومة) انتشرت في مختلف ربوع الوكن من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب[1]، ملتفة حول هدف واحد وهو استرجاع ما سلب وطرد العدو الفرنسي، ولعل أهم المقاومات التي انطلقت لهذا الغرض هي ثورة الزعاطشة 1849م (1265هـ) ومقاومة المقراني والشيخ الحداد 1871م (1288هـ)[2].

أ) ثورة الزعاطشة 1849م:

يعتبر الضغط الاستعماري المتزايد على السكان في منطقة البيبان في مختلف المجالات سببا في اندلاع الثورة في واحة الزعاطشة (هي واحة بالزيبان)، حيث يذكر بوعزيز في كتابه ثورات القرن التاسع عشر أهم الأسباب التي أدت الى اندلاعها والتي من بينها سوء

[1] عبد الحكيم رواحنة ولمياء بوقريوة، "السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية 1830-1900م وانعكاساتها على المجتمع الجزائري"، **م. ق. د. إ. إج**، مج 5، ع 1، جامعة باتنة، جويلية 2021م، ص 203.

[2] بلاح، المرجع السابق، ص 293.

الحالة الاقتصادية وتدهور الأوضاع المعيشية في الواحات نتيجة السياسة العقارية الفرنسية[1]، والمعاملة السيئة التي فرضت على الفلاحين مع الزيادة الجائرة في الضريبة على النخيل رغم تدهور مردود التمور عام 1264هـ/ 1848م[2].

انطلقت الثورة تحت زعامة أحمد بوزيان[3]، فتحركت السلطات الفرنسية على الفور لعزلها وفرضت حصارا على الزعاطشة، حيث قام كل من رئيس المكتب العربي ببسكرة ونائبه الضابطان دوبوسكي (Dobousquet) وسيروكا (Seroka) بمحاولة لإلقاء القبض على الشيخ بوزيان لكنهما حالا دون تحقيق ذلك وهذا راجع لالتفاف السكان حوله، وعلى إثر ذلك امتدت الثورة الى أولاد نايل، الحضنة، بوسعادة والأوراس وحظي بدعم شيوخ آخرين أمثال الشيخ عبد الحفيظ مقدم الطريقة الرحمانية بالأوراس، الشيخ حامد بلحاج ببوسعادة والشيخ حكمت بن الجودي شيخ أولاد زيان[4].

حدثت اصطدامات عديدة بين الطرفين، حيث خرج الطرف الفرنسي منهزما متبوعا بخسائر بشرية كبيرة في كل المعارك التي حدثت يوم 16 جويلية ويومي 7/6 أكتوبر 1849م (1265هـ)، وأمام هذا الانتصار الذي حققه الثوار بواحة الزعاطشة اشتدت المساعدات لهم، وبالمقابل ضاعف الفرنسيون من قوات الحصار بعدما أدركوا عزم وصرامة الثوار على الكفاح والمقاومة، فأتموا استعداداتهم من حيث عدد الجنود والذخيرة تمكنوا من اقتحام الواحة وكان ذلك يوم 26 نوفمبر واستمر الضرب بها من الصباح الباكر الى غاية منتصف النهار، سقط خلالها أكثر من 800 شهيد جزائري من بينهم الشيخ بوزيان وابنه حيث تم التنكيل بجثثهم وقطع رؤوسهم وتعليقها على إحدى الأبواب[5].

---

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1 ثورات القرن التاسع عشر**، ط خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 90.

[2] عمورة، المرجع السابق، ص 148.

[3] متصوف ومقدم الطريقة الدرقاوية بالمنطقة، وهو رجل ذو حيوية، عمل تحت إمرة الأمير عبد القادر في منصب نائب له في منطقة الزيبان الظهراوي. أنظر: بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 90، 91. وأيضا عمورة، المرجع السابق، ص 148.

[4] بوعزيز، المرجع السابق، ص 92.

[5] بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 93-97.

ب) ثورة المقراني:

كان تجريد الجزائريين من أراضيهم وعقاراتهم وتمليكها للمهاجرين الأوروبيين أحد أهم الأسباب التي أدت الى نشوب ثورة المقراني والحداد عام 1871م (1288هـ)، الى جانب أسباب أخرى دينية، اجتماعية واقتصادية[1]، فبعدما بلغت الأمور ذروتها من السوء والتدهور أصبحت الثورة أمر لازم تحتاج فقط الى زعيم يقودها وأطراف تدعمها فبرز الباشاغا المقراني[2] والشيخ الحداد مع أتباعه من الرحمانيين[3].

قبل الانطلاق الرسمي لهذه الثورة في 17 مارس 1871م، وقعت حوادث في شهري جانفي وفيفري من نفس السنة شكلت البوادر الأولى لها، وتمثلت في تمرد جنود الصبايحية ورفضهم العمل خارج الجزائر، إضافة الى ظهور ثورة في تبسة وضواحيها[4].

زحفت قوات المقراني الى برج بوعريريج لتحدث خسائر واضطرابات وهلع وسط المعمرين الذين رحلوا عن المدينة، وازدادت انتشارها من خلال دعم الشيخ الحداد وأتباعه سوق صادوق (جنوب غربي بجاية) يوم 08 أفريل 1871م[5]، ومن برج بوعريريج امتدت لتشمل تقريبا نصف البلاد الجزائرية من مليانة وشرشال غربا، الى القل شرقا، ومن البحر شمالا الى الصحراء جنوبا، غير أنه وجهت اليها ضربات قوية جدا من طرف الفرنسيين، فأخمدت في مناطق وبقيت في مناطق أخرى واستسلم على إثرها العديد من الثوار، لكن المقراني استمر في كفاحه الى أن قتل في معركة واد السفلات يوم 05 ماي 1871م

---

[1] بوعزيز، المرجع السابق ، ص 236.

[2] هو محمد بن الحاج أحمد المقراني، كان أبوه خليفة مجانة وبعد وفاته خلفه هو على نفس المنصب بلقب باشاغا، تعرض لمضايقات من الفرنسيين، تزعم ثورة 1871م والتي استشهد فيها بعد كفاح مستمر يوم 05 ماي 1871م (1288هـ). أنظر: بلاح، المرجع السابق، ص 293 وأيضا بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 240، 241.

[3] اسمه الكامل محمد أمزيان بن علي الحداد، تسمية العائلة بالحداد راجع الى امتهان جده مهنة أو حرفة الحدادة بمكان استقراره ببلدة صادوق، حفظ القرآن الكريم بزاوية والده في صادوق وأتم تعليمه بزاوية الشيخ أعراب في جبال جرجرة، شارك الى جانب المقراني في ثورة 1871م (1288هـ)، وبعد استسلامه حكم عليه بالسجن لمدة 05 سنوات في قلعة بارال ببجاية وتوفي أواخر أفريل 1873م لعدم احتماله السجن بسبب كبر سنه. أنظر: تميم، المرجع السابق، ص ص 41، 42 وأيضا بلاح، المرجع السابق، ص 293.

[4] بوعزيز، المرجع السابق، ص 246.

[5] عمورة، المرجع السابق، ص 156.

(1288هـ)، أما خليفته بومزراق فتم اعتقاله هو الآخر يوم 20 جانفي 1872م (1289هـ) بواحة الرويسات قرب ورقلة لتنتهي معه هذه الثورة الشاملة[1].

2. الهجرة:

قبل التطرق الى هجرة الجزائريين بسبب السياسة الفرنسية لابد علينا من أن نشير الى أن ظاهرة الهجرة تحت وقع الاستعمار هناك من يستحسنها ويرى أنها أمن وأمان للمهاجر، بينما هناك من يرفضها بحجة وجوب البقاء والعمل على تحسين الأوضاع، وبالنسبة للوضع في الجزائر فرأى هذا الطرف الأخير ضرورة مقاومة الاستعمار وعدم ترك البلاد له[2].

وإذا تتبعنا مسار السياسة الفرنسية عامة والعقارية خاصة في الجزائر نجد أنها سلبية بإمتياز، لم تساهم الا في تدمير مظاهر الحياة في جميع المجالات إن صح التعبير، فحدث ذلك التغير الجذري في نمط معيشة الجزائريين الذين فضل معظمهم الهجرة والخروج من البلاد على الإقامة تحت ظل نظام جائر وكافر[3].

فكما رأينا سابقا، فإن تطبيق القوانين العقارية التعسفية المدعمة للنظام الاستيطاني في الجزائر فتح ثغرات كبيرة في ممتلكات الأهالي، فأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية التي عرفت بتماسكها في العهد العثماني، فتم تقطيعها وتغييرها بشكل جذري، دون أن نغفل على الشروخ الاقتصادية الجسيمة التي أدت الى تقويض أسس الاقتصاد المعاشي هذا من جهة ومن جهة أخرى تأثرت الحياة الثقافية خاصة التعليم العربي الذي عرف تدهورا ملحوظا[4].

وعليه لم يبق للجزائريين حلا آخرا غير الخروج من الجزائر للحفاظ على حياتهم والبحث عن مصادر أخرى للعيش، لأن البقاء في بلادهم لم يعد يضمن لهم حتى قوت يومهم، ونشير أن بعض الطرقيين كان لهم دور كبير في تحريك حركة الهجرة الجزائرية

---

[1] بلاح، المرجع السابق، ص ص 297، 298. وأيضا بوعزيز، المرجع السابق، ص 248.

[2] نفسه، ص ص 322، 323.

[3] عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 50.

[4] نفسه، ص ص 86-88.

خاصة الى المشرق العربي[1]، فنجد على سبيل المثال الشيخ المهدي مقدم الطريقة الرحمانية غادر الجزائر سنة 1847م (1263هـ) الى سوريا متبوعا بعشرات العائلات الجزائرية بعدما نصحهم بالهجرة الى الأراضي الإسلامية التي لم يدنسها الكفار بأقدامهم[2].

هذا إضافة الى شخصيات جزائرية أخرى لعل أبرزها هو الأمير عبد القادر[3] الذي استقر بدمشق عام 1856م (1272هـ) رفقة مجموعة تتضمن حوالي 100 شخص، الأمر الذي جعل بقية الجزائريين خاصة الذين شاركوا في مقاومته يحتذون به ويلتحقون برفقائهم للاستقرار هناك[4]، ومن أهم العائلات نذكر: هجرة 200 عائلة زواوية عام 1864م (1280هـ)، وهجرة عدد من الأسر من مليانة عام 1899م (1316هـ) وغيرهما من الهجرات التي امتدت الى ما بعد سنة 1900م (1317هـ)، ونشير الى أن هؤلاء المهاجرين الى المشرق حظوا بسمعة طيبة واحترام لدى المسلمين فازداد نفوذهم وتأثيرهم في الحياة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية وتحصلوا على بعض الامتيازات مما أدى الى بروز علماء دين، أطباء، مهندسين، صحفيين، ضباط ونواب جزائريين، والى جانب سوريا نجد أنه كانت هناك هجرات أيضا الى ولايات عثمانية أخرى كلبنان، فلسطين وبيروت وأيضا إسطنبول[5].

هذا بالنسبة للمشرق العربي، أما المغرب العربي فكانت هناك هجرات اليه ولكن ليست بكثافة الهجرة الأولى، وذلك لعدة اعتبارات أهمها قلة موارد العيش في المغرب وتدهور حالته الاقتصادية، لكن هناك حقيقة لا ينكم نكرانها وهي الدور الذي لعبته تونس أنذاك في الربط

---

[1] بداية الهجرة الى المشرق يمكننا ارجاعها الى سنة 1832م. أنظر: عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1874-1914م**، د. ط، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 12.

[2] نفسه، ص ص 14-17.

[3] هو عبد القادر نصر الدين الابن الرابع للشيخ محي الدين بن مصطفى بن محمد بن المختار بن عبد القادر بن احمد المختار بن...بن الحسن السبط بن فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولد في رجب 1222هـ /26 ماي 1807م ببلدة القيطنة، والدته فاطمة الزهراء، حفظ القرآن الكريم في سن مبكر، وتلقى تعليمه الأول في وهران، أدى فريضة الحج. أنظر: بقبق الزهرة، **الأمير عبد القادر في الأسر (1849-1852م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران السانية، 2010/2009م، ص 05.

[4] هلال، المرجع السابق، ص ص 19، 20.

[5] بلاح، المرجع السابق، ص 321.

بين الجزائر وسوريا فقد كانت ملجأ مؤقتا للجزائريين ثم معبرا لهم الى سوريا[1]، أما فيما يخص فرنسا فقد برزت الهجرة اليها خلال الحرب العالمية الأولى نظرا لحاجتها الى اليد العاملة الجزائرية[2].

أدركنا أن هذه الهجرات كانت بمثابة هروب من الواقع المر وبحثا عن مصادر للعيش، وبالفعل عرف معظم المهاجرين للبلاد الإسلامية نوعا من الرخاء وتحسن في الأوضاع المعيشية، لكن السؤال المطروح هنا كيف أثرت هاته الهجرة على الأوضاع بالجزائر؟ وكيف كان رد فعل السلطات الاستعمارية عليها؟

مما لا شك فيه أن الهجرة باتجاه العالم الإسلامي كان لها تأثيران: الأول إيجابي وهو أنه وجدت كتلة من المهاجرين تشبعوا بالفكر الإصلاحي ولعبوا دورا كبيرا فيما بعد في توعية المجتمع الجزائري للحفاظ على هويته العربية الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى مناهضة الاستعمار ومقاومته بمختلف الأشكال، لا نريد الإطالة في هذه النقطة باعتبار ما يهمنا هو الفترة ما قبل القرن العشرين والتي كان فيها التأثير سلبيا على مختلف الأصعدة الثقافية، الدينية، الاجتماعية، فالهجرة خارج الديار أدت الى إفراغ الجزائر من كفاءاتها العلمية والدينية والمهنية وبالتالي ركود الأوضاع الثقافية (Déculturation) وضعف المجتمع الجزائري في صد المشروع الاستيطاني، هذا الى جانب تشتت الأسر و ما لحقه من بأس وحرمان[3].

بالرغم من أنها كانت (الهجرة) بمثابة هدف تسعى لتحقيقه السلطات الاستعمارية في نطاق مشروعها الاستيطاني، الا أن معدلاتها أصبحت كبيرة جدا[4] وهو ما أقلقها فعملت جاهدة وباستعمال أساليب متعددة لإيقافها، ومن ذلك أمرت الأئمة الجزائريين بإصدار فتاوى تفيد أنه لا حرج أن يبقى المسلم في أرض محتلة من طرف كافر، كما شددت الحراسة على

[1] هلال، المرجع السابق، ص 13 وص 2.

[2] بلاح، المرجع السابق، ص 322.

[3] عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص 53 وأيضا بلاح، المرجع السابق، ص 232 وص 327.

[4] وصل عدد المهاجرين من الجنسين المسجلين وغير المسجلين في القنصليات الفرنسية ما بين سنوات 1855 الى 1865م (1271-1281هـ) الى حوالي 2500 شخص في دمشق وحدها، هذا ناهيك عن المستقرين في فلسطين وتونس والمغرب وطرابلس الغرب وإسطنبول والإسكندرية والحجاز، فقد وصل تعدادهم مع مطلع القرن العشرين الى 20000 مهاجر جزائري. أنظر: طرشون وآخرون، المرجع السابق، ص ص 217، 218.

الأهالي للحيلولة دون مغادرتهم أماكن إقامتهم وامتنعت كذلك عن تقديم جوازات السفر من أجل تأدية فريضة الحج الا لمن تتأكد من صحة عقيدتهم وأنهم فعلا ذاهبون لأداء هذه الفريضة، أما الكولون فقد تواطؤوا في العمل لهجرة الجزائريين بكل الطرق والوسائل حتى يبقى المجال مفتوحا لهم لاستغلال أراضيهم وأملاكهم[1].

لكن كل هذه الإجراءات والحراسة المشددة على الجزائريين لمنعهم من مغادرة البلاد لم تنجح، وتمكن الأهالي من التحايل على الحراس الفرنسيين والتسرب في مجموعات الواحدة تلو الأخرى من أجل الوصول الى البلد المنشود[2].

الى جانب المقاومة والهجرة كانت هناك مواقف احتجاجية على مصادرة الأوقاف والأملاك الجزائرية، عن طريق تقديم عرائض ورسائل رافضة لتجاوزات الإدارة الاستعمارية ومذكرة ببنود معاهدة الاستسلام، من بينها عريضة قدمها سكان مدينة الجزائر الى قائد قوات الاحتلال حيث كان أول مطلب ورد فيها هو إعادة أوقاف مكة والمدينة، بالإضافة الى دفع حق أملاك الجزائريين المصادرة والمهدمة، كما رفع كل من حمدان خوجة وإبراهيم بن مصطفى باشا شكوى الى رئيس وزارة فرنسا عن التجاوزات الفرنسية في حق المؤسسات الدينية والأوقاف الإسلامية، وأيضا عريضة أعيان بايلك قسنطينة الى البرلمان الانجليزي والتي تضم نفس المطالب السابقة[3].

ونفس الموقف الرافض نجده عند المفتي ابن الكبابطي[4] والذي اشتهر بعدوانيته للاحتلال الفرنسي، وبرز موقفه أكثر بإصدار قرار 23 مارس 1843م والذي جاء لتوريطه وتثبيت تهمة مقاومته للاستعمار، ليتم في نهاية المطاف عزله ونفيه من الجزائر أواخر سنة 1843م (1259هـ) الى جزيرة سانت مارغريت ثم الى الإسكندرية وبها توفي، كما تعرض

[1] هلال، المرجع السابق، ص ص 63-75.

[2] نفسه، ص 76.

[3] قنان، المرجع السابق، ص ص 36-39 وص ص 49-59.

[4] 1277هـ/1860م: هو فقيه مالكي جزائري، تولى الإفتاء بالعاصمة منذ بداية الاحتلال الفرنسي، عارض الفرنسيين في محاولتهم للاستيلاء على الأوقاف الجزائرية الإسلامية، وضمها الى أملاك الدولة. أنظر: بوسعيد، المرجع السابق، ص 76.

ابن العنابي[1] هو الآخر بسبب موقفه من السياسة الفرنسية التعسفية غير المحترمة للأملاك الجزائرية[2].

من خلال ما سبق نستنتج أن آثار وانعكاسات السياسة الفرنسية اتجاه الأوقاف قد ظهرت في كل المجالات الحياتية، فأحدثت فراغا تعليميا، وقضت على أهم مورد اقتصادي يستفيد منه الشعب، هذا ناهيك عن الظواهر السلبية التي ظهرت بالمجتمع الجزائري من بطالة وفقر وأمية، فولدت ضغطا كبيرا لدى الجزائريين فهاجر البعض منهم بينما فضل البعض الآخر حمل لواء المقاومة ضد المستعمر الفرنسي واسترجاع ما سلب منهم، فأكدوا بذلك على رفضهم لأساليب الذل والقهر، وبالمقابل استفاد الفرنسيون والمعمرون من هذه السياسة التي جعلت منهم الملاك وأصحاب الحق فيما تزخر به الجزائر وشعبها.

[1] هو محمد بم محمود بن العنابي من العلماء والفقهاء على المذهب الحنفي، ومن أبرز رجال الإصلاح والفكر بالجزائر والعالم العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، هو من مواليد 1189هـ/ 1775م بمدينة الجزائر، اتخذ موقفا معارضا لسياسة المحتل فتم نفيه الى مصر وبقي في الإسكندرية في وظيفة الإفتاء الى أن توفي بها سنة 1267هـ/ 1850م. أنظر: أحمد سلطاني، **"من قضايا الإصلاح عند المفتي الجزائري ابن العنابي (1775م-1850م)"، م. عب. د. ت. أث**، ع 2، جامعة ابن خلدون، تيارت، سبتمبر 2018م، ص 293.

[2] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 2، ط خ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص ص 21، 22.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى مجموعة من النتائج:

لقد اهتمت السلطات الفرنسية بالجانب الديني لضرب المجتمع الجزائري لأنها أدركت أهميته في نفوس الجزائريين، فقامت بمهاجمة الأوقاف وأعلنت بذلك مهاجمتها للدين الإسلامي وهذا دليل واضح على روح التعصب الديني الذي يحمله الفرنسيون ودليل على سبق التخطيط للقضاء على الإسلام والمسلمين بالجزائر.

حيث كانت الأوقاف منظمة بواسطة المجلس العلمي اعتبر جهازا يشرف على إدارتها وتسييرها، أصبحت في فترة الاحتلال تسيير من طرف المدير العام لأملاك الدولة ما يعرف بالدومين.

حيث نجدها انتهجت سياسة اتجاه الأوقاف ومؤسساتها تتراوح بين التشريعات القانونية والنهب الحر، بالإضافة الى عمليات التهديم والتحويل، فتمكنت من حصرها والاستيلاء على معظمها وإلحاق مداخيلها بالميزانية الاستعمارية.

ونفس السياسة طبقت على أوقاف الزوايا بما في ذلك زاويتي العيساوية والشيخ الموسوم ببايلك التيطري، حيث كلما ازدادت شهرتهما وازدادت الأملاك الموقوفة عليهما كلما شددت الإدارة الاستعمارية مراقبتها عليهما، واتخذت إجراءات إما لاستمالتها وإما لغلقها وإيقاف نشاطها.

فتراجع دورها في العطاء، الأمر أدى الى اختلال التوازن في المجتمع الجزائري، والدخول في نفق الفقر والجهل والاضطهاد والتخبط في مختلف أشكال البؤس والمعاناة.

وبطبيعة الحال لن يرضى بشر بهذه الحياة البائسة، فالجزائريين رفضوا تلك السياسة الفرنسية المنتهجة في بلادهم واندفعوا نحو المقاومة تأكيدا على رفضهم وسعيهم للدفاع عن مقومات الهوية الجزائرية الإسلامية باسترجاع ما سلب منهم من أملاك وأوقاف باعتبار هذه الأخيرة مظهرا من مظاهر الحضارة الإسلامية، كما انتشرت وتوسعت ظاهرة الهجرة كشكل آخر من أشكال الرفض وشملت مختلف شرائح المجتمع.

ولم تكن المقاومة والهجرة الشكل الوحيد الذي عكس موقف الجزائرين من الممارسات والتجاوزات الفرنسية بل ارتفعت كذلك أصوات المحتجين من الأعيان والعلماء والمفتيين كحمدان خوجة وابن العنابي وقدموا عرائض وشكاوى تندد بالسياسة الفرنسية المنتهجة في حق الأوقاف الإسلامية، وتطالب بإرجاع الممتلكات لأصحابها أو دفع مستحقاتها.

كل هذا أثبت أن الشعب الجزائري لم ولن يرضى بسيطرة العدو الفرنسي، بل قاوم وحمل لواء الجهاد منذ اللحظات الأولى، وسعى الى استرجاع الى كل ما سلب منه باعتماد طرق متعددة.

الملاحق

ملحق رقم 01: مواد قرار 08 سبتمبر 1830م.

ملحق رقم 02: مواد قرار 07 ديسمبر 1830م.

ملحق رقم 03: مواد قرار 23 مارس 1843م.

ملحق رقم 04: مواد قرار 04 جوان 1843م.

ملحق رقم 05: عقد يثبت وقف عدد من الأملاك على الشيخ الموسوم وزاويته.

ملحق رقم 06: وثيقة تثبت تحبيس ووهب أملاك لصالح الشيخ الموسوم.

ملحق رقم 07: وثيقة حبس بن علال حاج.

ملحق رقم 08: وثيقة تبين إجراءات فرنسية اتجاه أملاك الشيخ الموسوم.

ملحق رقم 01: مواد قرار 08 سبتمبر 1830م:[1]

المادة الأولى: كل المنازل والمحلات والدكاكين والبساتين والأراضي والمؤسسات المختلفة المملوكة سابقا من طرف الداي والبايات والأتراك الخارجين عن الوصاية الجزائرية أو المسيرون لحسابهم الخاص، وكذا المخصصين لأي شهادة كانت لمكة أو المدينة يدخلون في الأملاك العمومية، وسيسيرون لصالح هذه الأملاك.

المادة الثانية: الأفراد المنتمون لكل الأمم مالكين أو مستأجرين لهذه الأملاك هم ملزمون وفي أجل أقصاه ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ إعلان هذا القرار بالقيام وبالتصريح مبينين طبيعة وحالة وصلابة الأملاك الحائزين على حق الانتفاع أو التسيير، المبلغ الخاص بالمدخول أو الكراء، وكذا تاريخ آخر دفع.

المادة الثالثة: هذا التصريح سوف يدون على سجلات مفتوحة لهذا الغرض بمصالح البلدية.

المادة الرابعة: كل فرد خاضع لهذا التصريح ولم يقم به في الآجال المحددة يعاقب بدفع غرامة التي لا تقل عن سنة من المدخول أو كراء العقارات غير المصرح بها، كما يكون مجبر بدفع تلك الغرامة عن طريق العقوبات الأكثر صرامة.

المادة الخامسة: كل شخص يدلي الى الحكومة الفرنسية بتواجد ملك غير مصرح به له الحق في نصف الغرامة التي يتعرض لها كل مخالف.

المادة السادسة: حصيلة الغرامات ستدفع الى خزينة المقتصد المالي للجيش الفرنسي.

المادة السابعة: المفتش العام للمالية والمقتصد المالي للجيش هما مكلفان بتنفيذ هذا القرار.

[1] بلمهدي، المرجع السابق، ص ص 211، 212.

ملحق رقم 02: مواد قرار 07 دبسمبر 1830م:

المادة الأولى: كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين، الأراضي والمحلات والمؤسسات المختلفة التي مداخيلها موجهة بأي حال من الأحوال الى مكة والمدينة والمساجد، أو الموجهة الى اختصاصات أخرى سيسيرون ويستأجرون مستقبلا من لدن إدارة الأملاك العمومية التي سوف تقبض المداخيل ثم تقدم تقريرها الى المصالح المختصة.

المادة الثالثة: الى الأفراد من كل الأمم مالكين أو ستأجرين للعقارات المبينة في القرار الأول هم مجبرون في مدة أقصاها ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار. وهذا أمام مدير الأملاك العمومية على سجلات مفتوحة لهذا الغرض فهم مجبرون بالتصريح الذي يبين طبيعة وحالة وصلابة الأملاك من الدرجة التي لهم فيها حق الانتفاع سواء بالكراء أو بغيره وكذا مجموع المداخيل أو الكراء وكذا تاريخ آخر دفع.

المادة الرابعة: المفتون، القضاة، العلماء وغيرهم من المكلفين لحد الآن بتسيير تلك الأملاك، يودعون في نفس الآجال لمدير الأملاك العمومية الشهادات وعقود الملكية الكتب والسجلات والوثائق الخاصة بتسييرها، وكذا القائمة الإسمية للمستأجرين حيث يبينون عليها المبلغ السنوي للكراء أو تاريخ آخر دفع.

المادة الخامسة: كما يوجهون في نفس الوقت لمدير الأملاك العمومية تقرير يبرر فيه النفقات التي تتطلبها الصيانة وخدمة المساجد والأعمال الخيرية ومصاريف أخرى مخصصة للإعانة التي تأتي بواسطة مداخيل الأملاك المعنية بالأمر، كما يتم الدفع كل شهر مسبقا وهذا ابتداء من أول جانفي القادم.

المادة السادسة: كل فرد راضخ (خاضع) للتصريح الموصف من قبل المادة الثالثة والتي يعلن عنها في التصريح في الوقت المحدد سوف يحاكم بدفع غرامة لا تقل عن سنة من مدخول أو

إيجار عقار غير مصرح، وتدفع هذه الغرامة لصالح المستشفى، كما يمكن له أن يتعرض لعقاب جسدي.

المادة السابعة: كل شخص يدلي للحكومة بوجود عقار غير مصرح به له الحق في نصف الغرامة التي يتحملها المخالف للقانون.

المادة الثامنة: المقتصد المالي للمملكة مكلف بتنفيذ هذا القرار.[1]

[1] بلمهدي، المرجع السابق، ص ص 213، 214.

ملحق رقم 03: مواد قرار 23 مارس 1843م:[1]

المادة الأولى: المداخيل والمصاريف بشتى أنواعها الاتحادات المهنية والمؤسسات الدينية تضم للميزانية الاستعمارية.

المادة الثانية: العمارات التابعة للمؤسسات الدينية المسيرة مسبقا من قبل الأملاك العمومية بمقتضى قرارات ستبقى تدار من قبل هذه الإدارة.

المادة الثالثة: العمارات الآتية عن طريق هبة المؤسسة التي لم تعد من اختصاص ديني ستعاد فورا الى هؤلاء الذين هم مشمولين في القرار سابقا المسير طبقا لنفس القواعد.

المادة الرابعة: العمارات التابعة والتي لازالت مكرسة للعبادة ستعاد بالتوالي الى الأملاك الكن بمقتضى قرارات خاصة وفيما يخص قرارات اتحاد بيت المال فهي أيضا مشمولة في هذا الصنف.

المادة الخامسة: الناتج المحتمل للعمارات المسيرة من لدن الأملاك العمومية سوف تنقل كل سنة الى الميزانية الاستعمارية كما ستكون جزءا من الموارد لكل سنة مالية.

المادة السادسة: النفقات المخصصة للموظفين الدينيين تتولاها الإدارة وهي داخلة في الميزانية الداخلية.

المادة السابعة: القرارات المخصصة لمصاريف الجباية والإدارة سوف تنقل الى قروض الميزانية الاستعمارية المطبقة على المصالح المالية وستدفع في هذه القروض.

المادة الثامنة: التعديلات الناتجة عن هذا القرار الذي سوف يطبق ابتداء من 01 جانفي 1843م، ستجرى نفقات استعمارية على الميزانية خلال السنة المالية الجارية.

المادة التاسعة: الحاكم العام مدير الداخلية ومدير المالية هم المكلفون فيما يخص بتطبيق هذا القرار.

[1] بلمهدي، المرجع السابق، ص ص 215، 216.

ملحق رقم 04: بعض مواد قرار 04 جوان 1843م[1]

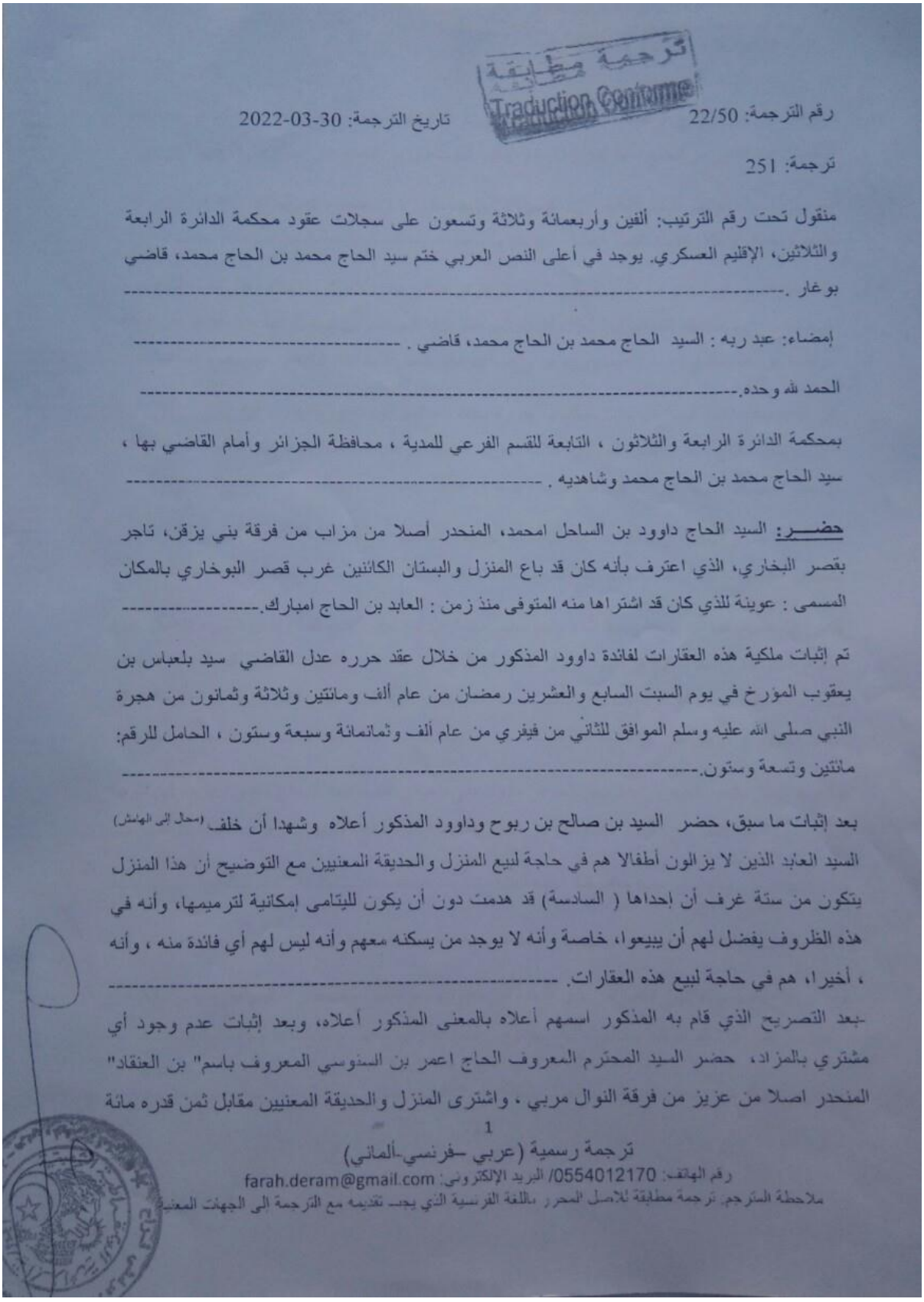
المادة الأولى: كل البنايات التي يرجع دخلها الى الجامع الكبير وموظفيه، ومهما كان عنوانها، ومهما كان اسمها، تبقى داخلة تحت يد مصلحة أملاك الدولة الاستعمارية (الدومين الكولونيالي).

المادة الثانية: كل المداخيل والمصاريف الخاصة بالجامع الكبير، مهما كانت طبيعتها تكون ملحقة بالميزانية الاستعمارية.

المادة الثالثة: كل المصاريف المتعلقة بالموظفين الدينيين وصيانة المساجد وأجور الديانة الإسلامية، وكذلك الاغاثات والصدقات التي كانت تقدمها هذه المؤسسة تتولاها منذ الآن الإدارة وهي داخلة في الميزانية الداخلية.

[1] سعد الله، تاريخ...، ج 5، المرجع السابق، ص 168.

ملحق رقم 05: عقد يثبت وقف عدد من الأملاك على الشيخ الموسوم وزاويته:



ترجمة مطابقة
Traduction Conforme

رقم الترجمة: 22/50 تاريخ الترجمة: 30-03-2022

ترجمة: 251

منقول تحت رقم الترتيب: ألفين وأربعمائة وثلاثة وتسعون على سجلات عقود محكمة الدائرة الرابعة والثلاثين، الإقليم العسكري. يوجد في أعلى النص العربي ختم سيد الحاج محمد بن الحاج محمد، قاضي بوغار .----------

إمضاء: عبد ربه : السيد الحاج محمد بن الحاج محمد، قاضي . ----------

الحمد لله وحده.----------

بمحكمة الدائرة الرابعة والثلاثون ، التابعة للقسم الفرعي للمدية ، محافظة الجزائر وأمام القاضي بها ، سيد الحاج محمد بن الحاج محمد وشاهديه . ----------

حضـــر: السيد الحاج داوود بن الساحل امحمد، المنحدر أصلا من مزاب من فرقة بني يزقن، تاجر بقصر البخاري، الذي اعترف بأنه كان قد باع المنزل والبستان الكائنين غرب قصر البوخاري بالمكان المسمى : عوينة للذي كان قد اشتراها منه المتوفى منذ زمن : العابد بن الحاج امبارك.----------

تم إثبات ملكية هذه العقارات لفائدة داوود المذكور من خلال عقد حرره عدل القاضي سيد بلعباس بن يعقوب المؤرخ في يوم السبت السابع والعشرين رمضان من عام ألف ومائتين وثلاثة وثمانون من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الموافق للثاني من فيفري من عام ألف وثمانمائة وسبعة وستون ، الحامل للرقم: مائتين وتسعة وستون.----------

بعد إثبات ما سبق، حضر السيد بن صالح بن ربوح وداوود المذكور أعلاه وشهدا أن خلف (محل إلى الهامش) السيد العابد الذين لا يزالون أطفالا هم في حاجة لبيع المنزل والحديقة المعنيين مع التوضيح أن هذا المنزل يتكون من ستة غرف أن إحداها (السادسة) قد هدمت دون أن يكون لليتامى إمكانية لترميمها، وأنه في هذه الظروف يفضل لهم أن يبيعوا، خاصة وأنه لا يوجد من يسكنه معهم وأنه ليس لهم أي فائدة منه ، وأنه ، أخيرا، هم في حاجة لبيع هذه العقارات. ----------

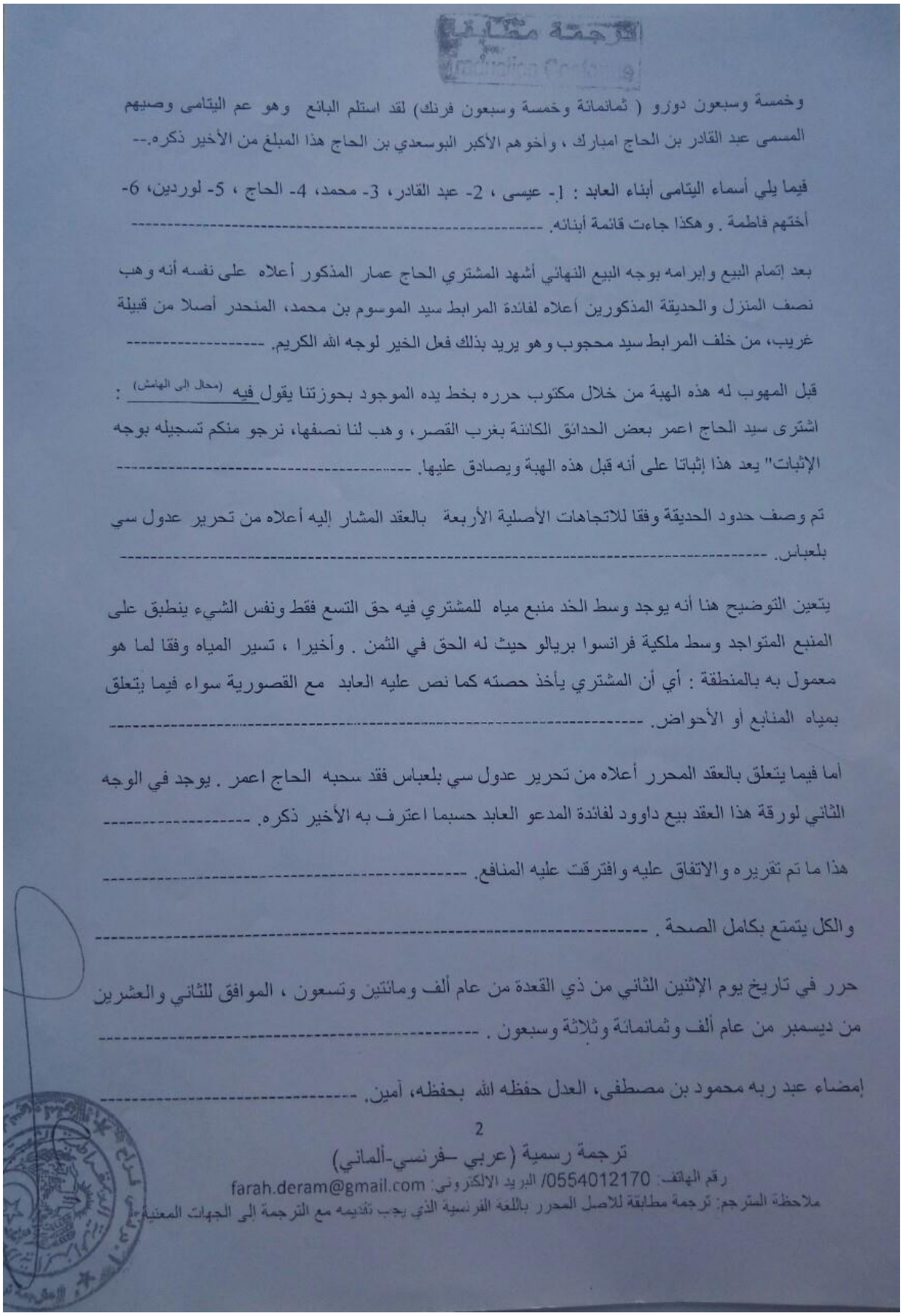
-بعد التصريح الذي قام به المذكور اسمهم أعلاه بالمعنى المذكور أعلاه، وبعد إثبات عدم وجود أي مشتري بالمزاد، حضر السيد المحترم المعروف الحاج اعمر بن السنوسي المعروف باسم" بن العنقاد" المنحدر اصلا من عزيز من فرقة النوال مربي . واشترى المنزل والحديقة المعنيين مقابل ثمن قدره مائة

1

ترجمة رسمية (عربي –فرنسي-ألماني)

رقم الهاتف: 0554012170/ البريد الإلكتروني: farah.deram@gmail.com

ملاحظة المترجم: ترجمة مطابقة للأصل المحرر باللغة الفرنسية الذي يجب تقديمه مع الترجمة إلى الجهات المعنية



وخمسة وسبعون دوزو (ثمانمائة وخمسة وسبعون فرنك) لقد استلم البائع وهو عم اليتامى وصيهم المسمى عبد القادر بن الحاج امبارك ، وأخوهم الأكبر البوسعدي بن الحاج هذا المبلغ من الأخير ذكره.--

فيما يلي أسماء اليتامى أبناء العابد : 1- عيسى ، 2- عبد القادر، 3- محمد، 4- الحاج ، 5- لوردين، 6- أختهم فاطمة . وهكذا جاءت قائمة أبنائه. ----------

بعد إتمام البيع وإبرامه بوجه البيع النهائي أشهد المشتري الحاج عمار المذكور أعلاه على نفسه أنه وهب نصف المنزل والحديقة المذكورين أعلاه لفائدة المرابط سيد الموسوم بن محمد، المنحدر أصلا من قبيلة غريب، من خلف المرابط سيد محجوب وهو يريد بذلك فعل الخير لوجه الله الكريم. ----------

قبل المهوب له هذه الهبة من خلال مكتوب حرره بخط يده الموجود بحوزتنا يقول فيه (محال إلى الهامش) : اشترى سيد الحاج اعمر بعض الحدائق الكائنة بغرب القصر، وهب لنا نصفها، نرجو منكم تسجيله بوجه الإثبات" يعد هذا إثباتا على أنه قبل هذه الهبة ويصادق عليها. ----------

تم وصف حدود الحديقة وفقا للاتجاهات الأصلية الأربعة بالعقد المشار إليه أعلاه من تحرير عدول سي بلعباس. ----------

يتعين التوضيح هنا أنه يوجد وسط الخد منبع مياه للمشتري فيه حق التسع فقط ونفس الشيء ينطبق على المنبع المتواجد وسط ملكية فرانسوا بريالو حيث له الحق في الثمن . وأخيرا ، تسير المياه وفقا لما هو معمول به بالمنطقة : أي أن المشتري يأخذ حصته كما نص عليه العابد مع القصورية سواء فيما يتعلق بمياه المنابع أو الأحواض. ----------

أما فيما يتعلق بالعقد المحرر أعلاه من تحرير عدول سي بلعباس فقد سحبه الحاج اعمر . يوجد في الوجه الثاني لورقة هذا العقد بيع داوود لفائدة المدعو العابد حسبما اعترف به الأخير ذكره. ----------

هذا ما تم تقريره والاتفاق عليه وافترقت عليه المنافع. ----------

والكل يتمتع بكامل الصحة . ----------

حرر في تاريخ يوم الإثنين الثاني من ذي القعدة من عام ألف ومائتين وتسعون ، الموافق للثاني والعشرين من ديسمبر من عام ألف وثمانمائة وثلاثة وسبعون . ----------

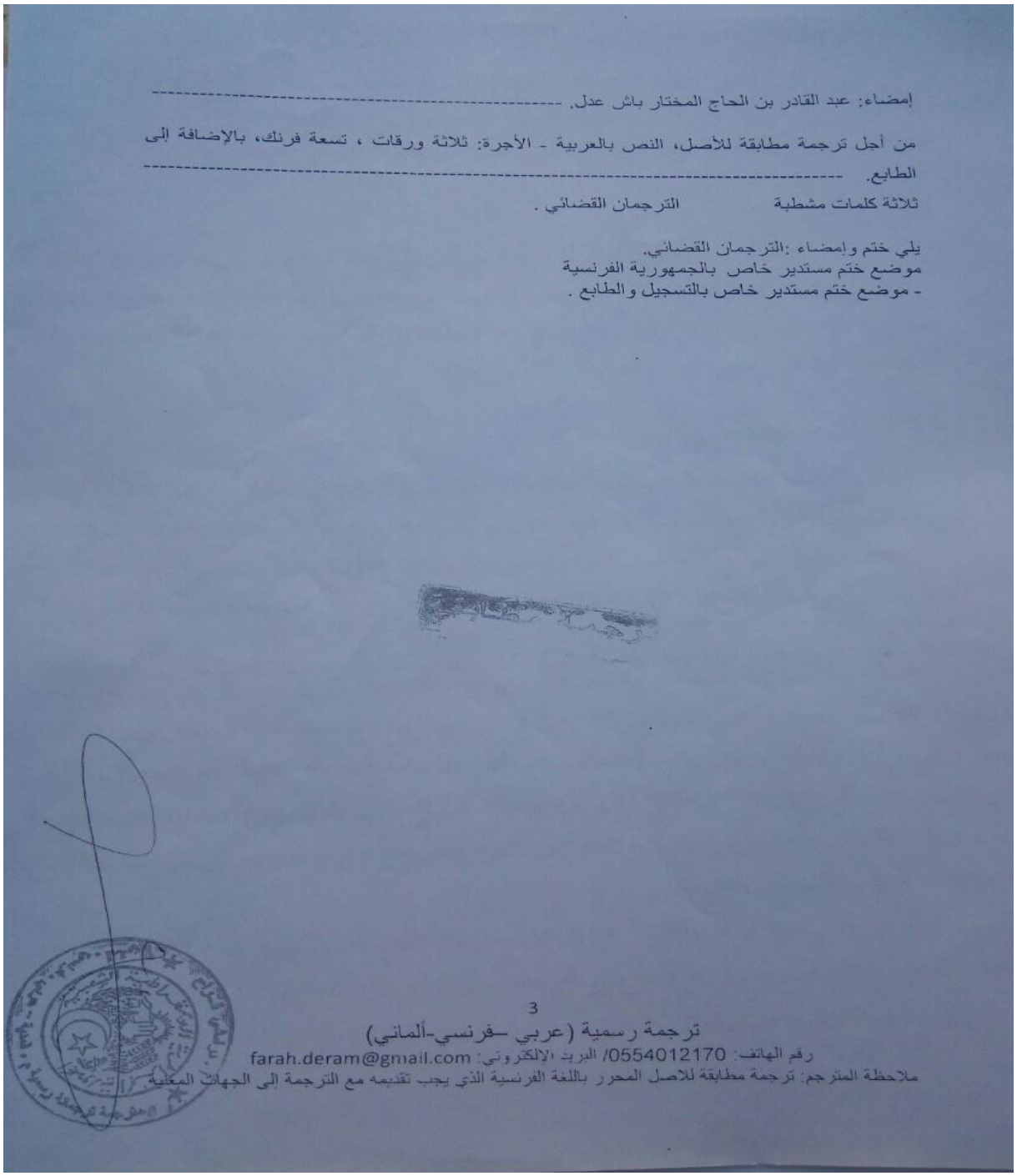
إمضاء عبد ربه محمود بن مصطفى، العدل حفظه الله بحفظه، آمين. ----------

2

ترجمة رسمية (عربي –فرنسي-ألماني)

رقم الهاتف: 0554012170/ البريد الالكتروني: farah.deram@gmail.com

ملاحظة المترجم: ترجمة مطابقة للاصل المحرر باللغة الفرنسية الذي يجب تقديمه مع الترجمة إلى الجهات المعنية



إمضاء: عبد القادر بن الحاج المختار باش عدل. ----------

من أجل ترجمة مطابقة للأصل، النص بالعربية - الأجرة: ثلاثة ورقات ، تسعة فرنك، بالإضافة إلى الطابع. ----------

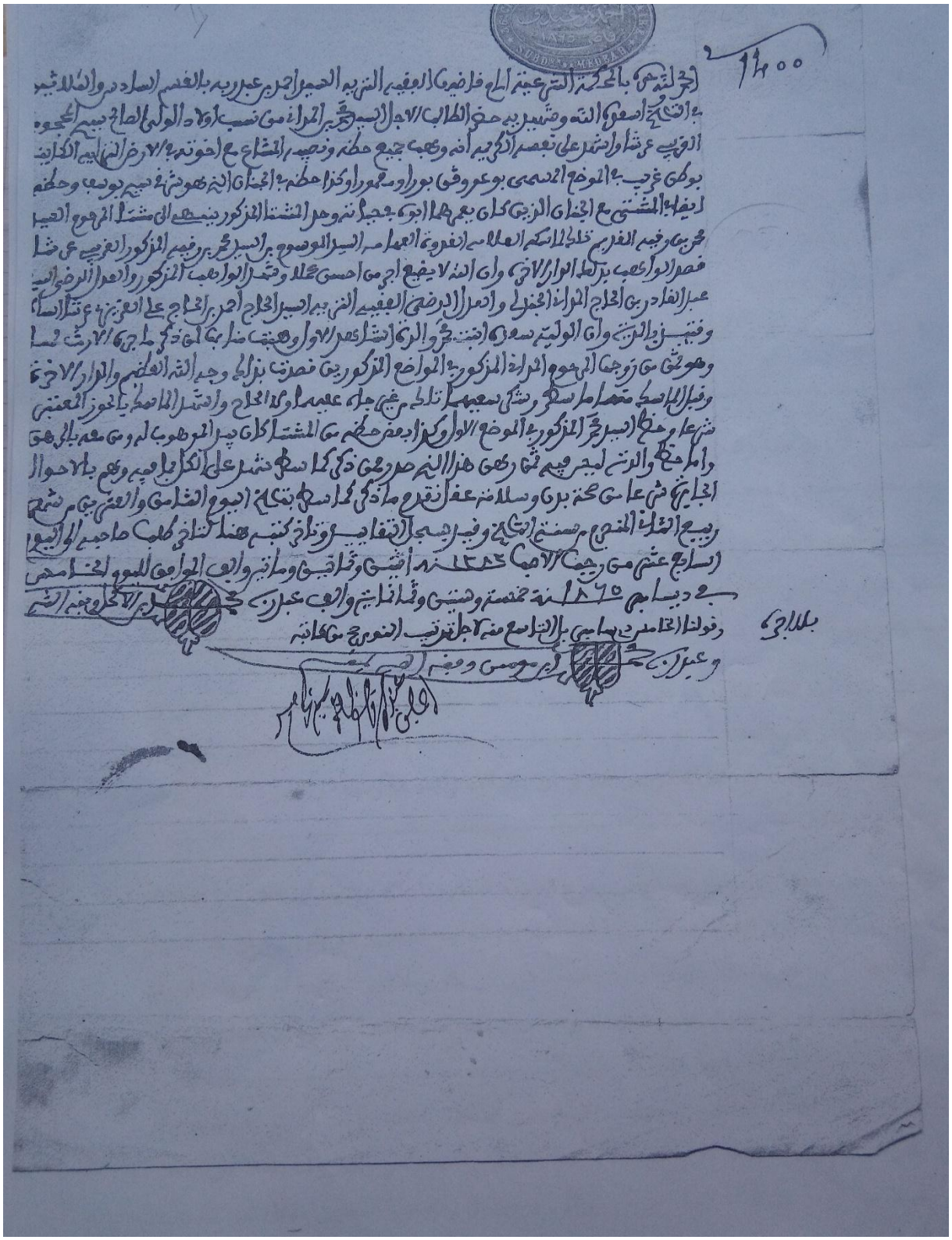
ثلاثة كلمات مشطبة الترجمان القضائي .

يلي ختم وإمضاء :الترجمان القضائي.
موضع ختم مستدير خاص بالجمهورية الفرنسية
- موضع ختم مستدير خاص بالتسجيل والطابع .

3
ترجمة رسمية (عربي –فرنسي-ألماني)
رقم الهاتف: 0554012170/ البريد الالكتروني: farah.deram@gmail.com
ملاحظة المترجم: ترجمة مطابقة للاصل المحرر باللغة الفرنسية الذي يجب تقديمه مع الترجمة إلى الجهات المعنية

قدمت لنا من طرف محمد الموسوم ميسومي رئيس جمعية زاوية الشيخ الموسوم بقصر البوخاري.

ملحق رقم 06: وثيقة تثبت تحبيس ووهب أملاك لصالح الشيخ الموسوم:



مسيومي، المصدر السابق.

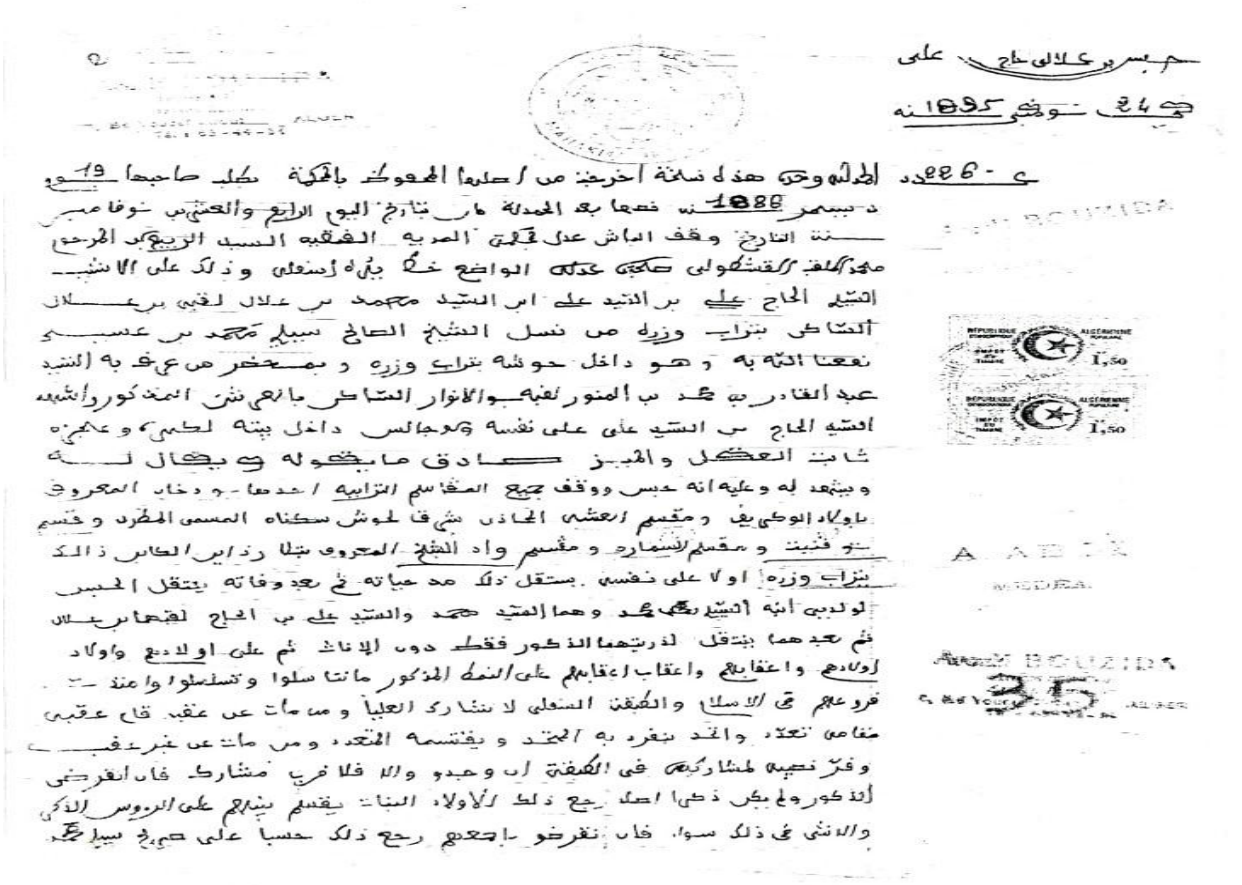
ترجمة الوثيقة:

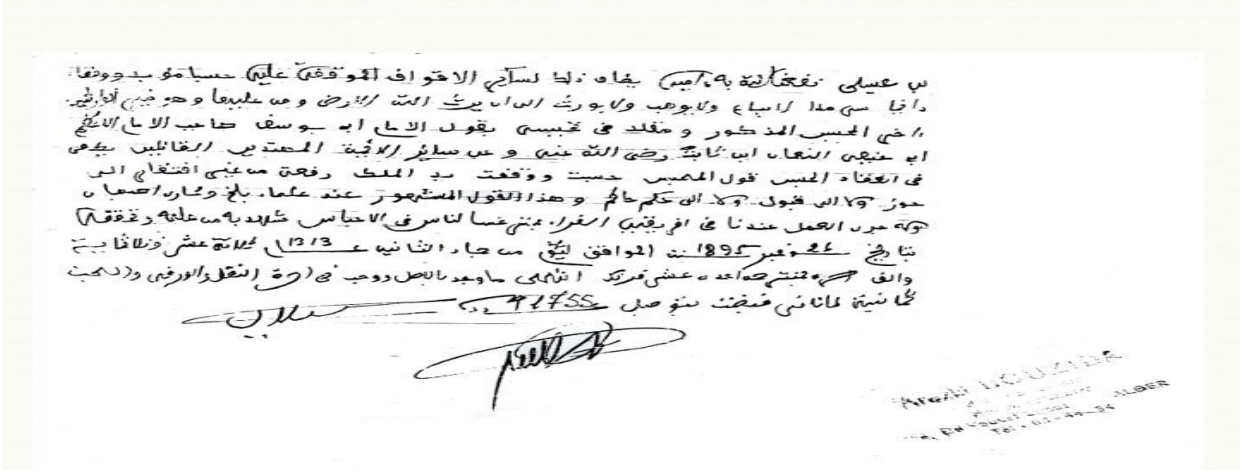
الحمد لله وحده، المحكمة الشرعية أمام قاضيها الفقيه النزيه السيد أحمد بن عبد ربه، بالقسم السادس والثلاثين في التاريخ، أسعده الله وشهيديه حضر الطالب الأجل السيد محمد بن المدني من نسب أولاد الولي الصالح سيدي المحجوب الغريبي عرشا، وأشهد على نفسه الكريمة أنه وهب جميع حظه ونصيبه المشاع مع إخوته في الأرض الترابية الكائنة بوطن غريب في الموضع المسمى بوعروقن بواد معمورة، وكذا حظه في الجنان الذي هو شرقي سيدي يوسف وحظه أيضا في المشتا مع الجنان الذان كان يعمرهما أبوه في حياته وحد المشتا المذكور بينهم الى مشتا المرحوم السيد محمد بن رقية المذكور الغريبي عرشا، قصد الواهب بذلك الدار الآخرة، وأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا، وشهد الواهب المذكور والعدل الرضي السيد عبد القادر بن الحاج المدني الجندلي والعدل الرضي الفقيه النزيه السيد الحاج علي العزيزي عرشا وقتئذ بالمدية وأن الولية سعدة بنت محمد والدة الشاهد الأول وهبت منابها لمن ذكر مما جره الإرث منها وهو ثمن من زوجها المرحوم المدني المذكور في المواضع المذكورين، قصدت بذلك وجه الله العظيم والدار الآخرة وقبل الماسك منها ما سطر وشكر سعيهما تلك من غير جاه عليهما وأشهد الماسك بأن يحوز المعتبر شرعا وحظ السيد محمد المذكورفي الموضع الأول وكذا بعض حظه من المشتا كان بيد الموهوب له ومن معه، وأما حظ والدته ليس فيه ثمن رهن هذا الذي صدر فيمن ذكر، كما صدر شهد على الكل بما فيه وهم بالأحوال الجائزة شرعا من صحة بدن وسلامة عقل، نقدم ما ذكر كما صدر بتاريخ اليوم 28 ربيع الأول المنصرم من سنة التاريخ وفيه يسجل التقاليد وتأخر كتبه هنا لتأخر طلب صاحبه الى اليوم في 03 ديسمبر 1865م.

عبد ربه محمد الأكحل وفقه الله وقولنا الخامس ديسمبر بل التاسع منه بأجل ترتيب نموذج من كاتبه وعبد ربه محمد بن مومن وفقه الله بمنه.

ملحق رقم 07: وثيقة حبس بن علال حاج

هذه الوثيقة هي عبارة عن عقد حبس بن علال حاج، حيث وقف هذا الأخير جميع المقاسم الترابية على نفسه أولا ثم على ولديه، ثم من بعدهما على ذريتهما الذكور دون الإناث، ليعود في الأخير حبسا على ضريح سيدي أمحمد بن عيسى.





قدمت لنا من طرف مصطفى بن علال الرئيس الشرفي لجمعية الزاوية العيساوية.

ملحق رقم 08: إجراءات فرنسية اتجاه بعض أملاك الشيخ الموسوم



RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Préfecture du Département d'Alger

Construction du Barrage-Réservoir du Ghrib

EXPROPRIATION

Pour cause d'utililté publique

AVEC PRISE DE POSSESSION D'URGENCE

AVIS D'ENQUÊTE PRÉALABLE

En exécution des articles 26 et 27 de l'ordonnance du 1er octobre 1844 ; 19 de la loi du 16 juin 1851 ; 1 et 2 du décret du 11 juin 1858 ; 1, 2 et 3 du décret du 8 septembre 1859 ; de la loi du 5 mars 1927 ; il est donné avis que l'Administration va poursuivre l'expropriation pour cause d'utilité publique, avec prise de possession d'urgence, des terrains compris dans le périmètre inondé du barrage du Ghrib, des terrains nécessaires aux installations du chantier et à la création des voies d'accès au barrage et à la carrière du Djebel Hannacha ayant servi à sa construction.

Ces terrains sont situés sur le territoire des communes mixtes du Djendel (Douar Ghrib et Hannacha) et de Berrouaghia (Douar Oued Oughat).

Commune Mixte du Djendel

Douar GHRIB

1

KERMEZLI Tayeb ben Ali.
KERMEZLI Boualem ben Ali.
KERMEZLI Fatma Zohra ben Ali.
KERMEZLI Mohamed ben Ali (déc[illegible]dé).

قدمت لنا من طرف محمد مسيومي، المرجع السابق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

سورة آل عمران، الأية 92.

سورة البقرة، الآية 268.

سورة التوبة، الآية 18.

صحيح مسلم، كتاب الوصايا.

أولا/ المصادر باللغة العربية:

1.وثائق قدمت من طرف السيد محمد ميسومي رئيس جمعية الشيخ الموسوم لحفظ التراث تثبت وقف بعض الأملاك على الشيخ محمد الموسوم.

2.وثيقة قدمت من طرف السيد مصطفى بن علال الرئيس الشرفي لجمعية الزاوية العيساوية، تثبت صحة وقف لصالح الشيخ أمحمد بن عيسى شيخ الزاوية العيساوية.

3.ابن منظور الإفريقي، **لسان العرب**، مج 9، دار صادر، بيروت، د.ت.ن.

4.الوزان الحسن بن محمد الفاسي (ليون الإفريقي)، **وصف إفريقيا**، تر محمد حجي ومحمد الأخضر، ج 2، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت –لبنان، 1983م.

5. بفايفر سيمون، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تق وتع أبو العيد دودو، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

6. خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تق وتع وتح محمد العربي الزبيري، د.ط، منشورات ANEP، د.ت.ن.

7. دوطوكفيل ألكسي، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والإستيطان**، تر وتق إبراهيم صحراوي، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م.

8. هابنسترايت، **رحلة العالم الألماني ج أو هابنسترايت الى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هت/ 1732م)**، تر وتق وتع ناصر الدين سعيدوني، د.ط، دار الغرب الإسلامي، تونس، د.ت.ن.

ثانيا/ المصادر باللغة الأجنبية:

1. Dr. Shaw, **voyage dans la régence D'alger ou description géographique, phisique, philologique, etc de cet état,** Traduire par J.Mac Carty, Marlin éditeur, paris, 1830.

ثالثا/ المراجع باللغة العربية:

1. أبا الخيل سليمان بن عبد الله، **الوقف في الشريعة الإسلامية حكمه وحكمته وأبعاده الدينية والاجتماعية**، د.ط، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008م.
2. أبو زهرة محمد، **محاضرات في الوقف**، ط 2، دار الفكر العربي، د.ب.ن، د.ت.ن.
3. إسكندر محمد المختار، **المدية بين القديم والحديث**، د.ط، عاصمة الثقافة العربية، د.ب.ن، 2007م.
4. الجيلالي عبد الرحمان، **تاريخ الجزائر العام**، ج 3، ط 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1415هـ/ 1994م.
5. الجيلالي عبد الرحمان، **تاريخ المدن الثلاث الجزائر-المدية-مليانة بمناسبة عيدها الألفي**، ط 2014م، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م.
6. الزحيلي وهب، **الفقه الإسلامي وأدلته الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها وفهرسة الألفبائية للمسائل الفقهية**، ط 2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1405هـ/ 1985م.

7. السدحان عبد الله بن ناصر بن عبد الله، **الآثار الاجتماعية للأوقاف**، د. ط، د.د.ن، الرياض، 1421هـ.

8. السدلان صالح بن غانم، **أحكام الوقف والوصية والفرق بينهما**، ط 2، دار بلنسبة للنشر والتوزيع، د.ب.ن، 1417هـ.

9. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م**، ج 1، د.ط، دار المعرفة، باب الوادي-الجزائر، د.ت.ن.

10. بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م**، ج 1، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت.ن.

11. بوضرساية بوعزة، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م وانعكاساتها على المغرب العربي**، د.ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م.

12. بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1 ثورات القرن التاسع عشر**، ط. خ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

13. تميم آسيا، **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**، د.ط، دار أكسك للنشر والتوزيع، برج البحري-الجزائر، 2008م.

14. سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 2، ط خ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

15. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م**، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1962م.

16. سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 1 1500-1830م، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

17. سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 4 1500-1830م، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

18. سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 5 1830-1954م، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

19. سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.ن.

20. سعيدوني ناصر الدين، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية**، ط 1، دار الغرب الإسلامي، . بيروت، 2000م.

21. سعيوني ناصر الدين، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط 2، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

22. صاري فاطمة الزهراء وبوخاري فتيحة، **الوقف في الجزائر دراسة لعينة من عقود الوقف لرصيد المحاكم الشرعية خلال الفترة العثمانية 958هـ-1551م/ 1231هـ-1816م**، د. ط، د.د.ن، الجزائر، 2012م.

23. طرشون نادية وآخرون، **الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال**، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، د.ت.ن.

24. عباس فرحات، **ليل الاستعمار**، تر أبو بكر رحال، تنقيح الترجمة عبد العزيز بوباكير، د. ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005م.

25. عبد القادر نور الدين، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي**، د. ط، دار الحضارة، بئر توتة الجزائر، د.ت.ن.

26. عبيد مصطفى، **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1833-1870م- دراسة في مشاريع ونشاط السانسيمنيين بمصر وتجربة توماس (إسماعيل) أوربان وأثرها في الجزائر**، د. ط، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1434هـ/ 2013م.

27. عمورة عامر، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط 1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

28. عميراوي احميدة وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)**، ط خ وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م.

29. قنان جمال، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914م**، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.

30. ميسومي محمد، **زاوية الشيخ محمد الموسوم بن رقية بقصر البخاري سيرة ومسيرة**، ط 1، د.د.ن، 2022م.

31. هلال عمار، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918م**، د. ط، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

32. وعلي محمد الطاهر، **التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 الى 1904م دراسة تاريخية تحليلية**، د. ط، منشورات دحلب، الجزائر، د.ت.ن.

33. مطبوعة عن الزاوية العيساوية قدمت من طرف السيد مصطفى بن علال الرئيس الشرفي لجمعية الزاوية العيساوية.

رابعا/ المراجع باللغة الأجنبية:

1. Leon Cortes, **Monographie de la commune de Médéa,** Imprimerie Algérienne, 1909.

2. Naceredine Saidouni, **Le Waqf en Algerie à l'épouque ottoman 17-18 siéccle**, **Recueil de recherche sur le waqf**. 2ème édition, El Bassair El Djadida édition et discription, Alger, 2013.

خامسا/المقالات العلمية:

1. إدريس فاتن، "تاريخ المدية ونسيجها العمراني إبان الحكم العثماني"، **م. ب. ع. إ. إج**، مج 15، ع 02، 2021م.
2. حمداني هجيرة، "نظرة حول تاريخ الأوقاف في الجزائر"، **م. ك. تر. أ. ع. تر. إ**، ع 32، 2017م.
3. دحدوح عبد القادر، "الأضرحة بالجزائر خلال العهد العثماني"، **م. د. آ. و. ع**، ع 18، د.ت.ن المركز الجامعي تيبازة.
4. رواحنة عبد الحكيم وبوقريوة لمياء، "السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية 1830-1900م وانعكاساتها على المجتمع الجزائري"، **م. ق. د. إ. إج**، مج 05، ع 01، جويلية 2021م.
5. صالحي صالح، "الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الريفي"، **م. ع. إ**، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، ع 07، فيفري 2005م.
6. عزيز خثير، "السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر في القرن 19م"، **م. ج. ب. د. ت**، مج 02، ع 04، ديسمبر 2016م.
7. كوديد سفيان، "الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة-إشارة الى واقع الأوقاف في الجزائر"، **م. ع. إق. تس. ع. تج**، ع 13، 2015م.
8. مسدور فارس ومنصوري كمال، "التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف التاريخ والحاضر والمستقبل"، **م. أ**، ع 15، نوفمبر، 2008م.
9. نمير اعقيل، "المؤسسات الوقفية الجزائرية في العصر العثماني ودورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (أوقاف المساجد التابعة لمؤسسة سبل الخيرات أنموذجا)"، **م. د. ت**، ع 115-116، أيلول-كانون الأول 2011م.

10. يونس محمد رافع، "أركان الوقف وشروطه دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقوانين العربية"، **م. ر. ح**، مج 11، ع 40، 2009م.

سادسا/ الأطروحات والرسائل الجامعية:

الدكتوراه:

1. ايلال نور الدين، **إقليم التيطري دراسة اقتصادية (1830-1900)**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، 2014/2013م.
2. بن عون محمد الحاكم، **المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي (1830-1954م)**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2019/2018م.
3. بوزيان محمد، **مقاصد تشريع نظام الوقف ودوره في التنمية الوطنية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص فقه وأصوله، جامعة أحمد بن بلة -وهران-، 2016/2015م.
4. بوغفالة ودان، **أوقاف مدينة المدية وملیانة في العهد العثماني دراسة في النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية والحياة الثقافية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007/2006م.
5. نفطي وافية، **الوقف في مدينة الجزائر من أواخر القرن 18 م إلى منتصف القرن 19 م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، 2016-2017.
6. بن مصباح فاطمة، **إدارة الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2016/2015م.

الماجستير:

1. بقبق الزهرة، **الأمير عبد القادر في الأسر (1849-1852م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران السانية، 2010/2009.
2. بودريعة ياسين، **أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007/2006م.
3. بوسعيد عبد الرحمان، **الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2011-2012.
4. بوشيبة فايزة، **بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي 1073هت-1245هـ/ 1662-1830م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2006/2005م.
5. رواحنة عبد الحكيم، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2014/2013م.
6. فنطازي خير الدين، **نظام الوقف في التشريع القانوني**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العقاري، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2007/2006م.
7. مختاري الطيب، **اللجنة الافريقية 1830-1834م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر-المقاومة الوطنية والثورة التحريرية، جامعة الجزائر، 2010/2009م.

سابعا/ الملتقيات:

1. **أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م**، المنعقد بولاية معسكر يومي 20 و21 نوفمبر 2005م، منشورات وزارة المجاهدين، 2007م.

ثامنا/ المعاجم:

1. أبي الحسن أحمد بن زكرياء، **معجم مقاييس اللغة**، تح وض عبد السلام محمد هارون، ج 6، د. ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ب.ن، د.ت.ن.
2. قلعة جي محمد رواس وقنيبي حامد صادق، **معجم لغة الفقهاء**، ط 1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1405هـ-1985م/1408هت-1988م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الشكر والعرفان.

الاهداء.

قائمة المختصرات.

المقدمة..... 09

المبحث التمهيدي: نبذة عن الأوقاف في الجزائر أواخر العهد العثماني..... 16

المطلب الأول: فقهيات الوقف وأهميته..... 17

المطلب الثاني: المؤسسات الوقفية بالجزائر أواخر العهد العثماني..... 26

المبحث الأول: السياسة الفرنسية اتجاه الوقف ومؤسساته..... 34

المطلب الأول: أوضاع الأوقاف في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي..... 35

المطلب الثاني: التشريعات والقوانين الفرنسية لتصفية الأملاك الوقفية..... 40

المطلب الثالث: أسلوب النهب الحر والتهديم.....46

المبحث الثاني: أوقاف بايلك التيطري..... 52

المطلب الأول: جغرافية بايلك التيطري ومظاهره الحضارية..... 53

المطلب الثاني: أوقاف مدينة المدية خلال العهد العثماني..... 61

المطلب الثالث: مؤسسة أوقاف الزوايا زاويتي الشيخ الموسوم والعيساوية أنموذجا..... 65

المبحث الثالث: آثار سياسة حجز ومصادرة الأوقاف على الجزائريين والفرنسيين وردود الأفعال الجزائرية..... 71

المطلب الأول: الآثار على الجزائريين..... 72

المطلب الثاني: الآثار على الفرنسيين..... 77

المطلب الثالث: ردود الأفعال الجزائرية..... 82

خاتمة..... 90

الملاحق..... 93

قائمة المصادر والمراجع..... 106

فهرس الموضوعات.....ص116